المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط ودورها في التنمية الاقتصادية

دراسة جغرافية

د/ حسام الدين جاد الرب (*)

مقدمة:

تحظى المشروعات الصغيرة بأهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لهذه المشروعات من دور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتيح فرص عمل عديدة(١) بتكلفة رأسمالية قليلة وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة التي تعاني منها الكثير من الدول النامية ومن بينها مصر والتي تعاني من الزيادة السكانية المضطردة.

وتسهم المشروعات الصغيرة في زيادة الإنتاج اعتماداً على مستلزمات الإنتاج، إضافة إلى مساهمتها في زيادة الدخل القومي وتنويعه(٢)، وزيادة القيمة المضافة المحلية، كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال نظراً للارتباط المباشر لملكية المشروع بإدراته، وحرص المالك على نجاح مشروعه وإدارته بالطريقة المثلى، كما تتميز هذه المشروعات بالانتشار الجغرافي على مستوى المدن والقرى مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المنشآت الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو التعامل معها. (٣) كما تتمتع الصناعات الصغيرة باحتياجاتها المحدودة من الطاقة والبنية الأساسية ولا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة.

وتؤكد تجارب العديد من الدول مثل اليابان والصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية والآسيوية، أن دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة قد حقق طفرة نوعية ملحوظة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي بهذه الدول، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي المشروعات في معظم اقتصاديات العالم، كما أنها توفر ما بين 40-80% من إجمالي فرص العمل، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة بنحو 85%،

(*) أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا . كلية الآداب . جامعة أسيوط

(١) يعمل في هذه المشروعات الصغيرة قاعدة عريضة من قوة العمل تقدر بحوالي ثلث القوى العاملة في مصر، وذلك في عام 2010.

(٢) قدرت مساهمة هذه المشروعات بما يتراوح بين 25-40% من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، وذلك عام 2010.

(٣) راجع: أ- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض: المنشآت الصغيرة، محركات أساسية لنمو اقتصادي منشور، منتدى الرياض الاقتصادي، الرياض، أكتوبر 2003، ص 14.

ب- حسين عبدالمطلب الأسرج: المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر، وزارة التجارة والصناعة في مصر، القاهرة، 2007، ص 1.

ج- رشيد بداوي: أي دور للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منتدى الشباب القروي، الرباط 2010، ص 1.

51% من إجمالي الناتج المحلي في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب.[١]

وتقع محافظة أسيوط فلكياً بين دائرتي عرض 45- 26° ، 43- 27°، وبين خطي طول 45- ، 30° ، 45- 31° شرقاً، وتبلغ مساحتها الكلية 25926 كيلو متر مربع، أي أنها تمثل حوالى 2.6% من مساحة مصر، وتتوزع هذه المساحة على إحدى عشر مركزاً إدارياً شكل (1) تضم 11 مدينة ،235 قرية، 911 عزبة ونجعاً تضم 56 وحدة محلية قروية[٢] ، فضلا عن مدينة جديدة هي مدينة أسيوط الجديدة ، وتبلغ المساحة المأهولة منها 1562كم2 يغطي القطاع الريفي منها 1365كم2 بنسبة 87.6% من إجمالي المساحة المأهولة فى حين يمثل القطاع الحضري 12.4% من هذه المساحة [٣].

وتقع المحافظة وسط محافظات الوجه القبلي، وتأخذ شكلا شريطياً على طول ضفتي نهر النيل بطول حوالي 160 كم بين الصحراء الشرقية والصحراء الغربية، حيث تحتل المحافظة جزءاً من الهضبة الغربية بعرض 20 كيلو متر وجزء من الهضبة الشرقية بعرض حوالي 10 كيلومتر، ويحد المحافظة شمالا محافظة المنيا، وجنوبا محافظة سوهاج، ومن الغرب جبل أسيوط الغربي ومحافظة الوادي الجديد، ومن الشرق جبل أسيوط الشرقي ومحافظة البحر الأحمر، وتقع المحافظة في موقع متوسط بين محافظتي الوادي الجديد والبحر الأحمر. وتقع مدينة أسيوط على الضفة الغربية للنيل في محافظة أسيوط ويحدها شرقاً نهر النيل وغرباً حافة الهضبة الغربية وشمالاً الترعة الإبراهيمية تقريباً وجنوباً ترعة الملاح. وتحتل المدينة جزءاً مرتفعاً من الأرض تشرف منه على ما حولها، ويبلغ ارتفاعها عن سطح البحر حوالي 55 متراً، ثم يتدرج السطح في الانخفاض كلما اتجهنا شرقاً نحو نهر النيل. وترتفع المدينة عن مدينة القاهرة بحوالي 25 متراً وتبتعد عنها بحوالي 375 كيلومتراً. وقد أطلق على المدينة اسم عاصمة الصعيد لتوسطها بين محافظات الوجه القبلي، ويؤكد ذلك وجود بعض الهيئات والمصالح الحكومية التي تخدم منطقة الوجه القبلي جميعه. [٤]

---

(١) البنك الأهلي المصري: المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم 141 لسنة 2004، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، 2005، ص 74.

(٢) هذه المراكز الإدارية هي: مركز ومدينة أسيوط(236 كم2) ، مركز ديروط (208.1 كم2)، مركز القوصية(184.4 كم2)، مركز منفلوط (217.9 كم2)، مركز أبو تيج (137 كم2) ، مركز الغنايم(48 كم2)، مركز أبنوب(199.8 كم2)، مركز الفتح(105.03 كم2)، مركز ساحل سليم (96 كم)2، ومركز البداري (92 كم2). ويعد مركز أسيوط أكبر مراكز المحافظة من حيث المساحة، ويليه مركز منفلوط، أما أصغر المراكز من حيث المساحة مركز الغنايم، ومن حيث المساحة المأهولة يعد مركز أسيوط كذلك هو أكبر مراكز المحافظة من حيث نسبة المساحة المأهولة(15.1%)، يليه مركز منفلوط(13.9%) ثم مركز ديروط(13.3%)، ثم مركز أبنوب(7.1%). أما أصغر المراكز من حيث المساحة المأهولة فهو مركز الغنايم(3.1%).
راجع: محافظة أسيوط: أسيوط على طريقة التنمية (1999-2005)، المواطن - الهدف - الوسيلة إدارة العلاقات العامة بالمحافظة بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمحافظة، أسيوط 2006، ص 33.

(٣) المرجع السابق، ص 31.

(٤) عبدالمنعم شوقي: دليل مدينة أسيوط، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1964، ص 5.

وقد بلغ عدد سكان المحافظة حسب تعداد عام 2006م نحو 3.441.579 نسمة يعيش منهم 2.534.733 نسمة بالريف، أي ما يعادل 73.6% من إجمالي السكان، في حين يعيش نحو 906.864 نسمة في الحضر أي بنسبة 26.4% من إجمالي سكان المحافظة[1] ومن هنا يمكن القول بأن محافظة أسيوط تجمع بين سمات الحضر ومظاهر الريف، وإن كان الطابع الريفي يغلب عليها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط والوقوف على التوزيع الجغرافي لهذه المشروعات في المحافظة وتوضيح خصائصها وأنواعها، وتحديد دورها في التنمية الاقتصادية، وأهم المشكلات والتحديات التي تواجه تنميتها، مع التعرض لدراسة دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية الداعمة لهذه المشروعات وذلك من أجل تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية في المحافظة، ومحاولة وضع الحلول والبدائل الملائمة لعلاج المشكلات التي تواجه هذه المشروعات والتي تقف حائلا دون تطورها في المحافظة.

مناهج البحث ومجتمع وعينة البحث:

أ- مناهج البحث: المنهج هو الأسلوب أو الطريقة أو الوسيلة التي يستخدمها الباحث في دراسته لمشكلة معينة وذلك بهدف اكتشاف الحقيقة أو الوصول إليها من خلال دراسة الظاهرة الجغرافية المراد دراستها وتحليلها بشكل علمي.

وقد اعتمد البحث على العديد من المناهج منها المنهج الإقليمي على اعتبار أننا نتناول المشروعات الصغيرة في إقليم محدد وهو محافظة أسيوط، بالإضافة إلى المنهج الأصولي الذي يهتم بتحليل الظاهرة الجغرافية وعناصرها المختلفة والعوامل التي تؤثر فيها، فضلا عن المنهج الوظيفي الذي يعتبر أحدث مناهج الدراسة في الجغرافيا الاقتصادية والذي يهدف إلى تحليل التركيب الوظيفي السائد وخصائص المشروعات الصغيرة في المحافظة. كما تطلبت الدراسة استخدام المنهج التاريخي والذي تم تناوله عند التعرض لدراسة تطور المشروعات الصغيرة في المحافظة.

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت (محافظة أسيوط)، القاهرة، يونيه 2008.

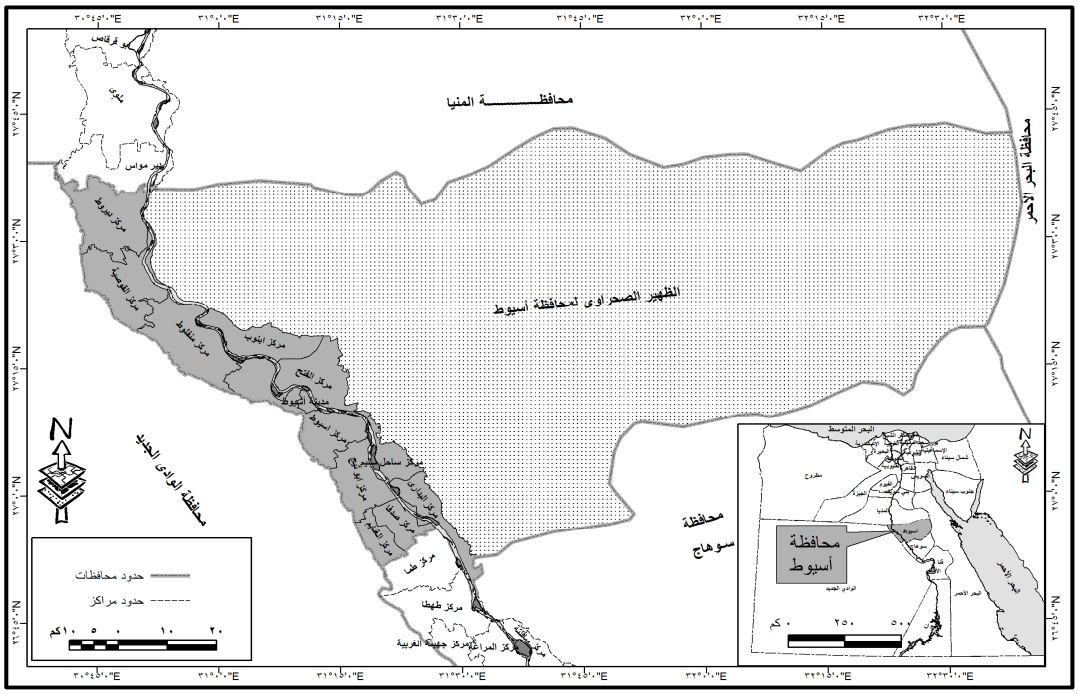

المصدر :

1- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الخريطة الطوبوغرافية الرقمية لمحافظة أسيوط ، مقياس رسم 50.000:1، القاهرة 2008 .

2- الهيئة المصرية العامة للمساحة ، الخريطة الطوبوغرافية لمحافظة أسيوط ، مقياس 50.000:1، عدة لوحات، القاهرة **1996**

شكل(1)

التقسيم الإداري لمحافظة أسيوط عام 2012

ب- مجتمع وعينة البحث:

يشمل مجتمع البحث المشروعات الصغيرة المسجلة [1] في محافظة أسيوط والبالغ عددها 74371 مشروعاً حسب بيانات الصندوق الاجتماعي للتنمية و الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة أسيوط وذلك عام 2012 . وقد حصل الباحث على الكثير من البيانات الإحصائية عن المشروعات الصغيرة بالمحافظة من خلال تصميم استمارة استبيان وذلك بهدف استكمال بعض البيانات الغير متوفرة عن المشروعات الصغيرة في جميع مراكز المحافظة، ويضم نموذج الاستبيان 19 سؤالا، وقد شملت نماذج الاستبيان عينة حجمها (2000 مفردة) شكلت 2.7% من إجمالي نسبة المشروعات الصغيرة بمحافظة أسيوط.

وقد تم توزيع هذه النماذج على أصحاب المنشآت والمشاريع الصغيرة والعاملين بها، وقد تم استبعاد 122 نموذج استبيان لعدم صحتها وذلك بنسبة 6.1% من إجمالي العينة، وقد حصل الباحث على موافقة الإدارة العامة للأمن والتابعة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. كما استخدم الباحث الأسلوب الكارتوجرافي في إنشاء الخرائط بواسطة الحاسب الآلي وذلك باستخدام بعض برامج نظم المعلومات الجغرافية (G.I.S) لتحليل البيانات الخاصة بالمشروعات الصغيرة بالمحافظة للوصول إلى النتائج المرجوة السليمة.

خطة البحث:

سوف تلقى الدراسة الضوء على النقاط التالية:

أولاً: تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة.

ثانياً: تطور المشروعات الصغيرة في المحافظة.

ثالثاً: أنواع المشروعات الصغيرة.

رابعا: خصائص المشروعات الصغيرة.

خامساً: التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة في المحافظة.

سادساً: دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية بالمحافظة.

سابعاً: دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في دعم و تنمية المشروعات الصغيرة

ثامناً: المشكلات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في المحافظة.

---

(١) يقصد بالمشروعات المسجلة تلك المشروعات التي لها دفاتر محاسبية وسجل تجاري وبطاقة ضريبية ، أما ماعدا ذلك فهي مشروعات غير مسجلة وهي مشروعات غير رسمية .وقد بلغ إجمالي عدد المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط (المسجلة وغير المسجلة) 130.917 مشروعا وذلك عام 2012.

تاسعاً: الخاتمة: و تشمل النتائج والتوصيات.

أولاً: تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة:

يثير تحديد مصطلح المشروع الصغير small Enterprise [١] جدلاً واسعاً في الأدبيات الاقتصادية مما جعل هناك تضارباً في بعض الأحيان ما بين المهتمين والعاملين على قطاع المشروعات الصغيرة، ويرجع ذلك إلى أن المصطلح يحمل في طياته العديد من الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تندرج تحته، والتي قد تختلف في خصائصها اختلافاً واضحا، كما أن هذا القطاع بمكوناته دائم التغير، ومن هنا توجد صعوبة في تعريف "المشروع الصغير"، وترجع هذه الصعوبة إلى اختلاف المقصود بكلمة صغير من دول إلى أخرى، ومن وقت لآخر داخل نفس الدولة، وبالتالي نجد أن المصطلح يختلف من دولة لأخرى فما هو متوسط أو كبير في دولة ما قد يكون صغير أو متناهي الصغر في دولة أخرى، بل وأنه في داخل الدولة الواحدة ذاتها يختلف حجم المشروع بحسب مرحلة النمو. [٢]

ومصطلح المشروعات الصغيرة، مصطلح واسع يشمل الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم كل منها عدداً من العمال يتراوح بين شخص واحد حتى مائة شخص، ولا يقتصر هذا التعريف على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل أحياناً التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية. [٣]

وقد تعددت تعريفات المشروعات الصغيرة سواء على المستوى الدولي أو كل دولة على حدة، حيث أشارت إحدى دراسات البنك الدولي إلى وجود ما لايقل عن 50 تعريفاً مختلفاً للمشروعات الصغيرة

---

(١) يستخدم البعض مصطلح Small Business للتعبير عن المشروع الصغير. وتفضل منظمة العمل العربية استخدام مصطلح منشأة بدلا من مشروع ، حيث ترى إدارة المنظمة أن مصطلح منشأة أقرب إلى المصطلح الأجنبي الشائع Enterprise والذي يشير إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة Small and Medium Enterprise ودائما ما يختصر إلى (SMEs) ، وترى المنظمة أن مصطلح مشروع تعد صالحة فقط في فترة التخطيط وبدء التنفيذ وبعد أن يكتمل لن يبق مشروعا. وعلى عكس غالبية دول العالم فأن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا يفضلان مصطلح أعمال (Small and Medium Business (SMB، أما المنشآت متناهية الصغر فيطلق عليها Small Office

(٢) راجع: أ- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض: المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود، مرجع سبق ذكره، ص 34.

ب- جابر عوض سيد وآخرون: الصناعات الصغيرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، أسوان، د. ت، ص 7.

ج- إيمان مرعي: المشروعات الصغيرة والتنمية، التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2005، ص 14.

د- أحمد حلمي عبداللطيف: الصناعات الصغيرة وأثرها على مشكلة البطالة في مصر، (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، القاهرة، 1994، ص 16. نقلا عن:

Staley, E & Morse, R., Modern small industry for developing countries , Stanford Research Industry, MC Graw Hill Book company, Stanford ١٩٦٥, p. ٢.

هـ- هالة محمد لبيب: إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص.

(٣) سماح مصطفى عبدالغني: تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، وزارة المالية، القاهرة، 2007، ص 7.

يتم الاسترشاد به في 75 دولة[١] وللوقوف على مفهوم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على المستويين الدولي والمحلي، وينبغي الإشارة إلى أنه لا يوجد اتفاق محدد حول تعريف المشروعات الصغيرة بين المنظمات الدولية فنجد أن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) UNIDO [٢] تعرف المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسئولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10- 50 عامل، فيما يعرف البنك الدولي. World Bank المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها حتى 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات الخاصة بها تصل إلى 3 مليون دولار أمريكي، أما المشروعات المتناهية الصغرى فهي تلك المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال وتصل المبيعات الإجمالية السنوية إلى 100 ألف دولار وإجمالي الأصول حتى 10 آلاف دولار". [٣] أما الاتحاد الأوروبي European Union (EU) فيعرف المشروع الصغير بأنه هو كل كيان أو (منشأة) أو تنظيم يمارس نشاط اقتصادي لايقل عدد العاملين به عن 100 عامل. [٤] وتستند إدارة المشروعات الصغيرة Small Business Administration (S.B.A) في الولايات المتحدة الأمريكية في تعريفها للمشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يجب أن تتوفر فيها ثلاثة شروط وهي حجم المنشأة والذي بدوره يستند على مؤشرين هما: عدد العمال وكمية المبيعات السنوية، وطبيعة عمل المشروع، والمشروعات المسموح بها والتي تتمتع بخصوصية معينة. [٥].

وفي المملكة المتحدة قامت لجنة بولتون Bolton Committee المسئولة عن المشروعات الصغيرة بتعريف المشروع الصغير في مجال التصنيع بأنه المشروع الذي يعمل به أقل من 200 عامل، وفي مجال التعدين والتشييد بأنه المشروع الذي يقل عدد العمال به عن 25 عامل. [٦]

وفي اليابان تستخدم تعريف ثنائي المعنى ويختلف باختلاف القطاعات، فالمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المتخصصة في الصناعة والتعدين والنقل والإنشاءات، هي تلك التي يقل رأسمالها عن 100 مليون ين والتي يكون حجم العمالة بها أقل من 300 عامل، أما عن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تعمل في تجارة الجملة فهي التي يقل رأسمالها عن 30 مليون ين ويكون حجم العمالة بها أقل من 100 عامل، والمشروعات التي تعمل في تجارة التجزئة ومجالات الخدمات فهي تلك التي يبلغ رأسمالها 10 مليون ين ويعمل بها 50 عامل. [٧]

---

(١) حسين عبد المطلب الأسرج : المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر، وزارة التجارة والصناعة في مصر، القاهرة، 2007.

(٢) United Nations Industrial Development organization.(UNIDO)

(٣) Meghana, A, & Beck, T. and Kunt, D., small and Medium Enterprises Across the Global: a new database, world Bank policy Research, Working paper ٣١٢٧, New York ٢٠٠٣, pp. ٢-٣.
نقلا عن المرجع السابق، ص 7.

(٤) المعهد العربي للتخطيط: تنمية المشروعات الصغيرة، دورية جسر التنمية، العدد التاسع، السنة الأولى، الكويت، سبتمبر 2002، صفحات متفرقة.

(٥) عبدالمطلب عبدالحميد: اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 30.

(٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: المؤسسات غير المصرفية والحكومية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، مرجع رقم (124-14606-2010)، القاهرة، نوفمبر 2010، ص ص 10-15.

(٧) سمير عبدالحميد عريقات: المشروعات الصغيرة في إطار التنمية الشاملة، سلسلة مذكرات خارجية، مذكرة خارجية رقم 1622، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مارس 2007، ص 12.

وفي الهند كان تعريف المشروع الصغير معتمداً على حجم عمالة يصل إلى 20 عامل سائدا حتى أواخر السبعينيات من القرن العشرين، بعد ذلك دخل حجم الاستثمار في الأصول الثابتة كمعيار ثان وحدد بأنه لا يتعدى مبلغ 65 ألف دولاً. وقد جاء هذا التغيير إنعكاساً للتطور الذي شهدته الصناعة في الهند وبخاصة بعد التقدم التكنولوجي.

وفي كوريا الجنوبية يعتبر المشروع صغير إذا كان يعمل به 300 عامل أو أقل ويبلغ حجم استثماراته 700 ألف دولار أو أقل. وعلى المستوى العربي نجد أن المشروعات متناهية الصغر هي التي يقل عدد عمالها عن 10 عمال، والصغيرة أقل من 50 عامل، والمتوسطة أقل من 250 عاملاً إضافة إلى حجم المبيعات كمعيار، ولم يمنع ذلك من استمرار التباين في التعريف بين الدول العربية، وعلى مستوى هذه الدول نجد أن التباين لم يختلف عن بقية بلدان العالم، فالمشروعات الصغيرة تشغل أقل من 4 عمال في اليمن وما بين 2-10 في الأردن، وأقل من 10 عمال في الجزائر وعُمان والكويت، ومن 1-9 في العراق، ومن 1-20 في السعودية وما بين 5-19 عاملاً في البحرين، ويلاحظ أن المشروعات متناهية الصغر قد دمجت في بعض الحالات. ومن أجل تقريب التعريفات.

واعتمدت منظمة العمل العربية تعريفاً أوردته في التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية عام 2008 والذي يتضمن عدة تعريفات منها أن المشروعات المتناهية الصغر هي المشروعات التي يتراوح عدد عمالها ما بين 1-4 عمال، في حين أن المشروعات الصغيرة هي التي يتراوح عدد عمالها ما بين 5-19 عاملاً، أما المشروعات المتوسطة فهي تلك المشروعات التي يتراوح عدد عمالها ما بين 20-99 عاملاً". [١]

وقد اختلف تعريف المشروعات الصغيرة باختلاف الكتاب والباحثين فنجد أن نيك Neck وهاربر Harper قد عرفا المشروعات الصغيرة بأنها" تلك المشروعات التي يمتلك زمام إدارتها فرد واحد أو فردين على الأكثر ويكون مسئول عن اتخاذ القرارات الرئيسية"[٢] ، ولقد عرفها ويزيس Wesis بناء على عدد العمال واعتبرها بأنها " تلك المشروعات التي يعمل بها من 10 إلى 49 عامل". [٣]

أما بانسال Bansal فقد اعتمد على ستة معايير لتعريف المشروعات الصغيرة وتتمثل في : معيار عدد العمال، رأس المال، طاقة المدخلات، حجم الإنتاج، طبيعة الأنشطة المرتبطة بها كمستوى للتنظيم الإداري والفني، ومعيار حجم المشروع، ولكن ليس مفهوماً بالمقصود بحجم المشروع كأساس للتعريف. [٤]

---

(١) راجع:

أ- منظمة العمل العربية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة 35، شرم الشيخ 23 فبراير- 1 مارس 2008، ص ص 13-15.

ب- منظمة العمل العربية: المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل، مؤتمر العمل العربي، الدورة 28، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، القاهرة، 15-22 مايو 2011، ص ص 15-16.

(٢) Neck, P, "Role and importance of small enterprises development, management development, No-١٤, ILO, Geneva ١٩٧٩.

- Harpe, M., "small Business in the third world, John Wiely and Sons, Sussex ١٩٩١.

(٣) Weiss, J., Industry in Developing countries, second edition, Rutledge, London, ١٩٩٨.

(٤) راجع:

وفي مصر حيث تجري الدراسة في إحدى محافظاتها وهي محافظة أسيوط فقد تباينت تعريفات المشروعات الصغيرة فنجد أن الصندوق الاجتماعي للتنمية وهو أهم الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة في مصر لم يحدد تعريف واضح للمشروعات الصغيرة إلى أن صدر قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم (141) لسنة 2004 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء والذي وفر الإطار القانوني لتلك المشروعات وقد عرفها القانون المشار إليه بما يلي: "هي كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً (إنتاجياً) أو خدمياً أو تجارياً) لا يقل رأسمالها المدفوع عن 50 ألف جنيه، ولا يتجاوز المليون جنيه، ولايزيد عدد العاملين فيها عن 50 عاملا (مادة 1) ، وفيما يتعلق بالمنشآت المتناهية الصغر فقد عرفها القانون بأنها " كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا ولا وإذا يقل رأسمالها المدفوع عن 50 ألف جنيه (مادة 2)..ونص القانون في (مادته الثانية – إصدار) على أن الصندوق الاجتماعي للتنمية هو الجهة المختصة بالعمل على تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وبالتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها والمعاونة في الحصول على ماتحتاجه من تمويل وخدمات وذلك بالتعاون مع الوزارات وأجهزتها والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها [١] ، ومن أهم التعديلات التي أدخلت على القانون رقم (141) لسنة 2004 هي نص المادة (2) استبدال كلمة المنشأة بكلمة المشروع. [٢]

أما بنك التنمية الصناعية المصري فيعرف المشروعات الصغيرة بأنها " هي التي لا يزيد فيها مجموع الاستثمارات (عدا الأراضي والمباني)على مليون جنيه، ولا يزيد رأسمالها عن نصف مليون جنيه، وتتراوح العمالة فيها بين 10-50 عامل. أما بنك مصر فيعرف المشروعات الصغيرة بأنها "هي تلك المشروعات التي تستخدم تكنولوجيا بسيطة وحجم العمالة فيها يتراوح بين 10-100 عامل، كما أن تكلفتها الاستثمارية (بإستبعاد الأرض والمباني) لا تزيد عن نصف مليون جنيه. أما شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة، وهي شركة مساهمة تتولى مهمة ضمان مخاطر القروض والتي تمنحها البنوك للمشروعات الصغيرة فقد قامت بتعريف المشروع الصغير بأنه "ذلك المشروع الذي يتعامل في أي نشاط اقتصادي (فيما عدا) النشاط التجاري سواء كان ذلك في مجال الصناعة، الزراعة، استصلاح الأراضي، الصناعات الزراعية، التعليم، النقل والمواصلات، التعدين، السياحة، المقاولات، الخدمات على ألا يقل إجمالي الاستثمارات عن 40 ألف جنيه ولا يزيد عن 5 مليون جنيه بعد استبعاد قيمة الأرض والمباني[٣] . أما الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فقد قسم المشروعات الصغيرة إلى مشروعات متناهية الصغر والتي يعمل بها من 1-4 عمال، ومشروعات صغيرة يعمل بها من 5-14 عامل، ومشروعات متوسطة والتي يعمل بها من 15-49 عامل. أما وزارة

- هشام حنضل عبدالباقي، هالة مصطفى محمود: تفعيل دور الصناعات الصغيرة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر تحت عنوان " تحديث الصناعة العربية في ضوء المتغيرات الدولية" ، كلية التجارية، جامعة المنصورة، القاهرة، 22-24 أبريل 2003، ص ص 14-15.
- Bansal, S, K., Financial problem of small scale industries, Anmol publications, New Delhi ١٩٩١.

(١) الجريدة الرسمية : العدد 24 ، تابع (أ) ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، 10 يونيه 2004
(٢) عبدالمطلب عبدالحميد: اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة مرجع سبق ذكره، ص ص 20-38.
(٣) المرجع السابق، ص ص 20-38.

الصناعة فقد صنفت المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المنشآت التي تبلغ قيمة أصولها أقل من 500 ألف جنيه وتشغل ما بين 10-100 عامل، والهيئة العامة للتنمية الصناعية تعرف الصناعات الصغيرة بأنها" تلك المنشآت التي تصل تكاليفها الاستثمارية إلى حوالي مليون جنيه والصناعات الصغيرة جداً إلى نصف مليون جنيه". أما معهد التخطيط القومي فقد عرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المشروعات التي يعمل بها من 1-49 عامل. [١]

التعريف المعتمد في الدراسة :

اعتمد الباحث في الدراسة على تعريف الصندوق الاجتماعي للتنمية الصندوق الاجتماعي للتنمية بصفته أهم الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة في مصر بحكم قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم (141) لسنة 2004 حيث عرف القانون المشار إليه المشروع الصغير بما يلي: "هي كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً (إنتاجياً) أو خدمياً أو تجارياً) لا يقل رأسمالها المدفوع عن 50 ألف جنيه، ولا يتجاوز المليون جنيه، ولايزيد عدد العاملين فيها عن 50 عاملا (مادة 1) ، وفيما يتعلق بالمنشآت المتناهية الصغر فقد عرفها القانون بأنها " كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا ولا وإذا يقل رأسمالها المدفوع عن 50 ألف جنيه (مادة 2). ويلاحظ من هذا التعريف السابق أن المشرع قد استخدم معياري العمالة ورأس المال في تعريف المنشآت الصغيرة ومعيار رأس المال في تعريف المنشآت متناهية الصغر . وسوف يقوم الباحث بدراسة المشروعات الصغيرة والتي تضم ضمن ثناياها المشروعات متناهية الصغر ، ونظرا للارتباط العضوي بين كلا النوعين ، كما أن جهات التمويل والإقراض واحدة ، وقد درجت معظم الدراسات الدولية والمحلية على تضمين المشروعات الصغيرة في دراستها للمشروعات متناهية الصغر دون الإشارة إليها فى عناوين هذه الدراسات [٢] ، ولكن يتم الإشارة إليها فى متن هذه الدراسات، وأصبح مصطلح المشروعات الصغيرة متعارف عليه بين المختصين والمهتمين بدراسة المشروعات الصغيرة بأنه يضم المشروعات متناهية الصغر . ويكاد يتفق تعريف معهد التخطيط القومي للمشروعات الصغيرة مع تعريف الصندوق الاجتماعي.

ثانياً: تطور المشروعات الصغيرة في المحافظة:

عندما تولى " محمد علي" حكم مصر سنة 1805 كانت الصناعات الصغيرة والتي تغطي الحاجات الأساسية للفرد وهي الغذاء والكساء والسكن تنقسم إلى ثلاثة أنواع هي: [٣]

1- الصناعات المرتبطة بالغذاء: وتتمثل في طحن الحبوب، عمل الخبز، الجزارة، تفريخ الدجاج، تحضر الفول، عمل الخل، استقطار العرقي، الزبيب، ماء الورد، طحن البن، وصنع الفطير.

---

(١) سمير عبدالحميد عريقات: المشروعات الصغيرة في إطار التنمية الشاملة، مرجع سبق ذكره، ص 14.
(٢) يمكن الإطلاع على بعض هذه الدراسات ضمن قائمة المراجع في نهاية البحث.
(٣) راجع:
أ- نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية من عهد محمد علي حتى عهد عبدالناصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1987، ص ص 31-32.
ب- علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر، ترجمة زهير الشايب، المجلد الرابع، مكتبة الخانجي، القاهرة 1978، صفحات متفرقة.

2- الصناعات المتعلقة بالملبس: وتشمل الغزل والنسيج والصباغة والتطريز، مهنة العقادين، الدباغة، صناعة الأحذية وسروج الخيل، وكذلك الخياطة وصناعة الفراء.

3- الصناعات المتعلقة بالمسكن: وتشمل البناء، النحت، الحدادة، النجارة، صناعة المزاليج والخراطة، صناعة الفخار، الزجاج، صناعة الحصير، صناعة أنابيب شبكات التدخين، حرفة الحلاقة، والسقاية بالقربة.

وقد قام "محمد علي" باحتكار الصناعات الصغيرة في مصر على مراحل وذلك رغبة منه في زيادة موارده المالية، حيث كانت الحكومة تقوم بتوجيه الإنتاج والتوزيع فتعطي الصناع المواد الأولية بثمن محدد وتطالبهم بصنعها في مدة محددة على حسب معدل تفرضه عليهم، ثم تشتري المنتجات المصنعة منهم بثمن بخس وتختمها بخاتم الحكومة رغبة في إحكام الرقابة، ثم تبيعها بسعر باهظ عن ثمن الشراء، وبهذا النظام فقد الصناع استقلالهم وأصبحوا إجراء للدولة يتوقف أجرهم على كمية ما ينتجون، فهجر الكثير منهم الصناعة وتدهورت الصناعات الصغيرة. ولكن يبدو أن " محمد علي" لم يأسف لحال تلك الصناعات، إذ كان اضمحلالها يفسح المجال لتصريف منتجات المصانع الحكومية، هذا فضلا عن أن اضطرار أرباب الصناعة الصغيرة إلى تركها كان يزيد من عرض العمال القادرين على العمل في المصانع الحكومية[1] وبذلك انهارت الصناعات الصغيرة في جميع أنحاء مصر ومن بينها أسيوط. ونظراً لأن أسيوط كانت تمثل نهاية طريق درب الأربعين الذي كان يعتبر طريقاً تجارياً مهماً بين مصر والسودان في العصور التاريخية، فقد كانت القوافل التجارية تسلك هذا الطريق كل عام، وقد تسبب في ازدهار التجارة بين مصر والسودان عن طريق أسيوط في قيام الكثير من الصناعات الصغيرة في مدينة أسيوط معتمدة على المواد الخام المستوردة من السودان، وأهم هذه الصناعات السيوف والخناجر وأدوات مختلفة من العاج وأدوات الزينة للسيدات وعلب المجوهرات والسجائر. أما خشب الأبنوس المستورد من السودان فكان يستعمل في صناعة أدوات خشبية دقيقة وكثيرة منحوتة أو مطعمة بالأصداف والعاج، وهكذا اشتهرت أسيوط بتطعيم سن الفيل ومهر صناعها في ذلك مهارة كبيرة، وأصبحت منشآت أسيوط وأمشاط[2] أسيوط بغية كل زائر أو راحل عن أسيوط للتهادى بها، وكان مركز هذه الصناعة المحال العديدة المنتشرة على طول شارع الخديو توفيق (السكة الجديدة سابقاً) ومن أهم المحال الشهيرة ببيع سن الفيل محال أولاد كحيلة وسامي عبدالملك وجندي مساك وأمين بسطا وغيرهم كثير. [3] وما لبثت هذه الصناعات أن اندثرت نتيجة ارتفاع أسعار خاماتها، وإهمال طريق درب الأربعين كطريق للتجارة بين مصر والسودان، فضلا عن منافسة القاهرة لأسيوط في إنتاج هذه السلع بجانب أن أسواقها أكبر وأكثر إتساعاً من أسواق أسيوط، وبالفعل هاجر بعض المشتغلين بهذه الصناعة

(١) نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص 32.

(٢) الأمشاط هي الأماكن التي يتم فيها تسريح وتمشيط الصوف استعداداً لغزله ونسجه، ثم يتم تصنيعه في النهاية إلى منتجات صوفية كانت تشتهر بها المدينة.

(٣) عثمان فيض الله : مدينة أسيوط بحث في بيئتها بين الماضي والحاضر ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة 2012 ،ص 127

من مختلف طوائف العمال والصبية المهرة من أسيوط إلى القاهرة لإقامة من منشآتهم فيها وخاصة في منطقة خان الخليلي وهذا المكان الذي تتركز فيه هذه الصناعات في القاهرة حالياً. [١] وقد أخذت صناعة السجاد والكليم تتقدم تقدماً سريعاً في مدينة أسيوط لسهولة الحصول على الصوف حيث تربي الأغنام بكثرة ومعظمه من النوع الجيد فضلا عن الكميات المستوردة من الصوف من السودان مع توافر الأيدي العاملة الرخيصة. وقد اشتهرت أسيوط منذ القدم بصناعة السجاد السياحي اليدوي بمختلف العقد من الصوف والحرير وكذلك الكليم الأسيوطي الفلكلوري والجوبلان بمختلف الرسومات. وحاليا ينتج السجاد ذو الطابع السياحي المصنع من أجود الخيوط الصوفية ومن الحرير الطبيعي ذوي الجودة العالمية، وتنتشر صناعة الكليم بداخل مدينة أسيوط وقرى بنى عديات والنخيلة ودرنكة. وقد اشتهرت أسيوط بصناعة التليّ[٢] والمنسوجات المزركشة، حيث كان يوجد في أسيوط نوعين من التليّ أبيض وأصفر والأبيض أغلى قيمة من الأصفر، وكان كثير من نساء أسيوط يحترفن هذه الصناعة في منازلهن ويرتزقن منها، والواقع أن مدينة أسيوط كانت هي المورد الأول لهذه الصناعة في الصعيد وإن كانت تنتشر في الأقصر فعلى يد العمال والصناع المهرة من أسيوط. [٣]

وبنظرة تاريخية للجهاز المصرفي المصري بجميع فروعه ودوره في تمويل المشروعات الصغيرة نجد أن بنك مصر كان أسبق وأقدم البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة منذ عام 1922، عندما امتنعت البنوك العاملة في ذلك الوقت عن تمويل المشروعات الصغيرة، فقررت الحكومة أن يتولى بنك مصر تمويل هذه المشروعات من أموال أعدتها الحكومة لهذا الغرض، حيث خصص البنك مبلغ 100 ألف جنيه لإقراض الصناعات الصغيرة زادت إلى 300 ألف جنيه على أن يكون الحد الأقصى 1000 جنيه لمدة لا تزيد عن 5 سنوات، إلا أن عدم توفر الضمانات وطول إجراءات المنح وتحمل المقترض نفقات الحصول على القرض، وغياب دراسات الجدوى الاقتصادية كانت تشكل عقبات أمام ذلك. [٤] ولما لم يتحقق الغرض من هذه القروض بسبب وقوف الضمانات عقبة في طريق التنفيذ نتج عن ذلك أن طلب بنك مصر في عام 1929 في تقرير وضعه البنك تنظيم إقراض النشاط الصناعي وإنشاء بنك صناعي مصري لهذا الغرض وجدد الدعوة لإنشاء هذا البنك في عام 1939، حيث صدر النظام الأساسي للبنك الصناعي في عام 1949 برأسمال بلغ 1.5 مليون ساهمت الحكومة فيه بنسبة 51% من رأسمال، ولم يستطع البنك الصناعي في ذلك الوقت القيام بالدور الفعال لتمويل الصناعات الصغيرة بسبب الحرب العالمية الثانية وحرب فلسطين والاهتمام بالزراعة بدلاً من الصناعة في ذلك الوقت. [٥]

---

(١) حسام الدين جاد الرب: الصناعات التحويلية في محافظة أسيوط، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، العدد 15، جامعة المنوفية، مدينة السادات، مارس 2007، ص ص 102-103.

(٢) فن التلي: هي مشغولات ومزركشات يدوية يتم تشكيلها على أنواع عديدة من الأقمشة والملابس كالعبايات والطرح والإيشاربات وغيرها، و التليّ هو إسلوب من أساليب التطريز يتميز بأشرطة معدنية رقيقة ، ويرجع هذا الاسم إما إلى تسمية فرنسية لقماش الشبك Tulle (التل) الذي يستخدم في التطريزعليه ، أو نسبة إلى الملك " أتالوس " أحد ملوك آسيا الصغرى الذي اخترع فن التطريز بالذهب . راجع: المجلس القومي للمرأة : توثيق وتنمية فن التليّ ، القاهرة 2004 ، ص 13.

(٣) عثمان فيض الله، مرجع سبق ذكره، ص 128

(٤) مجلس الشورى: الصناعات الصغيرة، سلسلة تقارير مجلس الشورى، التقرير رقم 10، القاهرة، 1992، ص 35.

(٥) بنك مصر: تمويل الصناعات الصغيرة، النشرة الاقتصادية، السنة 33، العدد الثاني، القاهرة 1989/ ص 36.

ومع قيام ثورة 23 يوليو، 1952 حيث اهتمت الثورة بتنويع الهيكل الاقتصادي من خلال التصنيع، ويظهر ذلك في تشجيعها الصناعة وخاصة التابعة للقطاع الخاص واشتراك الحكومة في مشروعات صناعية جديدة، وزيادة معدلات الاستثمار في قطاع الكهرباء وبعض الخدمات. وطبقاً لإحصائيات الصناعة في عام 1952 فإن عدد المشروعات الصناعية القائمة في ذلك الوقت بلغ حوالي 19527 مشروعاً، وأن ما يزيد عن ثلث هذه المشروعات كان إنتاجه لا يزيد عن الألف جنيه، وكان رأس المال لأكثر من نصف المشروعات أقل من 200 جنيه للمؤسسة الواحدة، في حين كانت 75% منها لا يعمل بها أكثر من عشرة عمال، إذ كان أغلب هذه المشروعات تدار من خلال أصحابها. (١) ومع اهتمام حكومة الثورة بنشر الصناعة في محافظات الجمهورية ومن بينها محافظة أسيوط وإنشاء المزيد من المنشآت الصناعية، حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية والحرفية والورش في محافظة أسيوط عام 1957 نحو 18017 منشأة يعمل بها 29224 عاملاً، ومن الملاحظ على هذه المنشآت أن ثلث عددها (61.5%) أي يقدر بنحو 11077 منشأة يعمل بها عامل واحد فقط فهي عبارة عن ورش حرفية وليست مصانع كبيرة(٢) . وفي عام 1960 صدر القرار الجمهوري رقم 2348 بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للتعاون الإنتاجي والصناعات الصغيرة، وذلك بهدف جمع العاملين في مجال الصناعات الصغيرة والحرفية في جمعيات تعاونية تخدمهم وتقدم لهم المعونات والخدمات كالمعونات الفنية، وعملت أيضاً على إنشاء معهد للصناعات الصغيرة بالإضافة إلى دورها في توفير المعونة المالية ووضع نظام الافتراض وتنظيم عملية تسويق المنتجات.

وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية بمدينة أسيوط نحو 17 جمعية تعاونية موزعة على النحو التالي: 16 جمعية إنتاجية، 5 جمعيات استهلاكية، 3 جمعيات زراعية، 3 جمعيات إسكان، وبلغ إجمالي رأسمالها 98321 جنيها، وبلغ عدد أعضائها 20619 عضوا وذلك عام 1962. وقد تفوقت مدينة أسيوط على غيرها من مدن الصعيد والدلتا في عدد هذه الجمعيات، وخاصة المنيا التي ضمت 9 جمعيات تعاونية وأسوان 15 جمعية والمحلة الكبرى 10 جمعيات ودمنهور 8 جمعيات، في حين بلغ عدد الجمعيات التعاونية في مدنية القاهرة نحو 230 جمعية في نفس العام. (٣)

وقد قامت هذه الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة بتولي عبء إنشاء المشروعات الصغيرة وتقديم الدعم الفني لهذه المشروعات وخاصة بالنسبة للأعضاء المنتسبين لها، حيث قامت هذه الجمعيات بتمويل 232 مشروعاً صغيراً بتكلفة رأسمالية بلغت 28200 جنيها.

وفي عام 1963 تم إنشاء معهد الصناعات الصغيرة بالاتفاق مع منظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي وذلك بهدف عمل مسح شامل لكافة الصناعات الصغيرة القائمة ودراسة إمكانيات تطويرها لزيادة حجم الصناعات التحويلية وزيادة دورها في الاقتصاد القومي . وفي عام 1969

(١) السيد الحسيني: التصنيع والتحول الاجتماعي في العالم العربي، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1982، ص ص 82-83.
(٢) مصلحة الإحصاء والتعداد: إقليم مصر، الإحصاء السنوي العام (1957 – 1958)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة 1960، ص ص 235-237.
(٣) عبدالمنعم شوقي: دليل مدينة أسيوط، مرجع سبق ذكره، ص ص 218-223.

عقد بالقاهرة المؤتمر الأفريقي . الآسيوي الأول لتنمية الصناعات الصغيرة، وأنشئ مركز تنمية التصميمات الهندسية الصناعية عام 1969،ثم جهاز تنمية وبناء القرية المصرية عام 1973. [١] ومع التحول الاقتصادي خلال الفترة (1961-1973) من نظام مختلط لنظام حكومي عام فقد أدى ذلك إلى قتل الروح والحافز وتضييق الخناق على القطاع الخاص، مما أدى إلى نقص عدد المشروعات الصغيرة في مصر. وعلى الرغم من أن المؤسسة المصرية العامة للتعاون الإنتاجي والصناعات الصغيرة قد لعبت دوراً فعالاً خلال تلك الفترة في مساعدة هذه المشروعات وتنشيطها، إلا أن هجرة المهارات المصرية من السوق المصري للسوق العربي قد أدى إلى نقص فرص نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر خلال الربع قرن الماضي. [٢] ولوحظ أيضاً انخفاض عدد المشروعات الصغيرة التجارية في مصر خلال نفس الفترة بسبب ضعف السوق واتساع قاعدة القطاع العام، وعدم تشجيع الحكومة للقطاع الخاص، وعمليات التأميم والتمصير، وتحديد الملكية الزراعية والاتجاهات الاشتراكية. ولقد بدأت الصورة تتغير نسبياً بعد حرب أكتوبر 1973 حيث بدأ القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة تأخذ دورها الهام مرة أخرى ولكن في المجالات الاستهلاكية وكانت الأولوية للمشروعات الأجنبية وفروع للشركات العالمية. [٣]

ومع إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية عام 1991 لقيت المشروعات الصغيرة والمتوسطة دفعة قوية وذلك من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشاريع الصغيرة. وقد بلغ عدد المشاريع التي مولها هذا البرنامج على مستوى الجمهورية حتى عام 1998 أكثر من 86 ألف مشروع صغير بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار، منها 45 ألفا مشروع متناهي الصغر يعرف باسم (مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المنزلية)، ومثلت هذه المشاريع نحو 53% من إجمالي المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها بما يقارب 18 مليون دولار، وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات الجامعية حيث لم تعد الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها. [٤] وقد حظيت محافظة أسيوط باهتمام بالغ من قبل الصندوق الاجتماعي الذي افتتح مكتباً إقليمياً له في المحافظة في أبريل 1993، وقد قام الصندوق بتمويل عدد من المشروعات التنموية لخدمة المجتمع في محافظة أسيوط باعتماد 195 مليون جنيه منها حوالي 128 مليون جنيه منحة، 67 مليون جنيه قروض لتمويل 7191 مشروعاً صغيراً ومتناهي الصغر حققت نحو 90 ألف فرصة عمل، وزيادة دخل 4500 أسرة من خلال الإقراض الشعبي ومشروع الأسر المنتجة، وذلك خلال الفترة من يناير 1992 وحتى يناير 2001. [٥]

---

(١) إيمان مرعي: المشروعات الصغيرة والتنمية، مرجع سبق ذكره ، ص 124

(٢) فريد راغب النجار: إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999/1998، ص 205.

(٣) فريد راغب النجار: الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، الدار الجامعية، الإسكندرية 2007/2006، ص ص 290-289.

(٤) سمير زهير الصوص: بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزارة الاقتصاد الوطني، السلطة الفلسطينية، قلقيلية 2010، ص 32.

(٥) راجع: أ- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة أسيوط ، أسيوط في عام 2000، أسيوط، أبريل 2000، ص ص 172-178.

ب- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة أسيوط : أسيوط في بداية القرن الحادي والعشرين، أسيوط، أبريل، 2001، ص ص 133-132.

وزاد عدد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في المحافظة، حيث بلغ عدد المشروعات الصغيرة في المحافظة (5-49) مشتغل) نحو 3826 مشروعاً عام 2006، وتشكل هذه المشروعات نحو 2% من إجمالي المشروعات الصغيرة على مستوى الجمهورية، وتتوزع هذه المشروعات على كل من الريف والحضر وذلك بواقع 2212 مشروعاً في حضر المحافظة، 1614 مشروعاً في ريف المحافظة، في حين بلغ عدد المشروعات المتناهية الصغر (1-4 مشتغل) نحو 63957 مشروعاً أي ما يشكل 2.8% من إجمالي المشروعات المتناهية الصغر على مستوى الجمهورية وتتوزع هذه المشروعات بواقع 31111مشروعاً في الحضر، 32846 مشروعاً في الريف. (١)

ويتضح من خلال هذا العرض مدى الزيادة العددية الكبيرة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة، وإن كانت المشروعات المتناهية الصغر تتفوق على نظيرتها الصغيرة نظرا لقلة حاجتها لرأس المال وعدد العمالة وإقبال جهات الأقراض والتمويل المختلفة (الدولية، الحكومية، الخاصة) والبنوك على هذا النوع من المشروعات والتي تقل فيه نسبة المخاطرة برأس المال مع زيادة عدد المستفيدين من المواطنين، وبشكل عام فكلا النوعين من المشروعات تقل نسبة رأس المال والأيدي العامة بهما.

ثالثا: أنواع المشروعات الصغيرة:

تتباين المشروعات الصغيرة من حيث النوع وذلك حسب التصنيفات والمعايير الدولية بتصنيف وحدات المنشآت الصغيرة إلى ثلاثة فئات وذلك على النحو التالي(٢):

1- **أنشطة كسب القوت أو العمل لحساب النفس:** وهي أنشطة يقوم بها أكثر السكان فقراً ليحصلوا على أقواتهم في غياب الحماية بمظلة الضمان الاجتماعي، ومعظم هؤلاء السكان يفتقرون إلى المهارات الأساسية والخبرة والموارد المالية وإمكانية الوصول إلى الأسواق، ولا يكادون يجدون فرصة لعمل مشروع يمثل مساهمة أكبر من مجرد الحصول على القوت. وهذه الأنشطة غير رسمية (أي غير مسجلة) وغير مرخص بها قانوناً كعمل تجاري.

2- **المشروعات الحرفية:** تعرف الحرف اليدوية بأنها تلك الحرف التي لا تشتمل إلا على الحرفي أو المالك نفسه ونادراً ما يزيد عدد العاملين في مثل هذه المنشآت عن 10 عمال يقومون عادة بأنشطة حرفية، وتشمل هذه الفئة الصناعات المنزلية التي تدر دخلاً دون أن يكون لها مقر معين، ومعظم أصحابها من النساء ولا يمتلك الحرفيون أصولاً تذكر لأنهم يعملون بأدوات بسيطة بدلاً من الماكينات والآلات ويمثل هؤلاء الحرفيون نسبة كبيرة في الدول النامية وبعضهم يسجل أنشطته ولكن الغالبية غير مسجلة.

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : عدد المنشآت العاملة فقط (عدا الحكومية) طبقا لعدد العاملين بحضر وريف محافظات الجمهورية ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2006، القاهرة 2009.

(٢) مجلس الشورى: خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، التقرير المبدئي للجنة الإنتاج الصناعي والطاقة، (دور الانعقاد العادي الثالث والعشرون، القاهرة 2003، صفحات متفرقة.

3- **المنشآت الصغيرة:** وهي منشآت خدمية أو صناعية أكثر تنظيماً، ويقوم صاحب المنشأة بتشغيل عدد من العمال في تخصص معين من العمل، ولا توجد ميكنة كبيرة، كما تميل الأصول الثابتة إلى أن تكون في أضيق الحدود ومعظم هذه الأنشطة مسجلة.

وقد اعتمدت المعايير الدولية في تصنيف المشروعات الصغيرة على نوعين من المعايير للتفرقة بين المنشآت الصغيرة والكبيرة، النوع الأول هو المعايير الكمية والتي تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية، حيث يسهل بمقتضاها جمع البيانات عن المنشآت المختلفة، ووضع الحدود الفاصلة بين المنشآت الصغيرة والكبيرة مما يساعد الجهات التنظيمية المسئولة عن مساندة وتدعيم المنشآت الصغيرة في تحديد نطاق عملها على وجه دقيق. ومن الأمثلة على المعايير الكمية المستخدمة في التفرقة بين المنشآت الصغيرة والمنشآت الكبيرة (معيار عدد العمالة . معيار رأس المال . المعيار الثنائي أو المزدوج العمالة ورأس المال معاً . معيار حجم الإنتاج أو قيمة الإنتاج . معيار قيمة الطاقة الإنتاجية . معيار قيمة المبيعات . معيار القيمة المضافة) ويعد معيار عدد العمالة أكثر هذه المعايير استخداماً على المستوى الدولي. أما النوع الثاني من المعايير فيعتمد على الفروق الوظيفية وهو يصلح لإجراء التحليل الاقتصادي، وتقويم كفاءة المشروعات، وتحديد الدور الكامن لكل من المنشآت الكبيرة والصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يوجد عدة معايير أساسية يتم الاعتماد عليها في التمييز بين المنشآت الصغيرة والكبيرة وذلك على النحو التالي: [1]

- انخفاض التخصص في الوظيفة الإدارية.
- الاتصالات الشخصية القوية.
- صعوبة الحصول على الائتمان.
- الكثرة العددية للوحدات الصغيرة.
- قلة عدد مالكي رأس المال.
- قلة النصيب السوقي عند الشراء أو البيع.
- الاعتماد على المجتمع المحلي في توفير مستلزمات الإنتاج وفي تسويق منتجاتها.

وتعتمد بعض المعايير الدولية أيضاً للتفرقة بين المنشآت الصغيرة والكبيرة على تحليل مكونات المنشآت الصغيرة، حيث أن مصطلح المنشآت الصغيرة يحمل في طياته نوعيات كثيرة من الأنشطة، ونظراً لاختلاف خصائص تلك النوعيات فإنه من الأفضل وضع معايير يتم بناء عليها تجميع المنشآت ذات الخصائص المتشابهة في مجموعات للتعرف على قطاع المنشآت الصغيرة، ويستند ذلك على ثلاثة معايير أساسية هي: معيار طبيعة النشاط، معيار تنظيم الإنتاج، ومعيار الإطار التنظيمي للنشاط.

---

(١) راجع: أ- حسين عبدالمطلب الأسرج، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-12.
ب- سماح مصطفى عبدالغني، مرجع سبق ذكره، ص 6.

وتعتمد الدول العربية ومن بينها مصر في تقسيمها للمشروعات الصغيرة حسب نوع النشاط الاقتصادي[1] حيث أن المشروع الصغير يمكن أن يعمل في كافة المجالات الاقتصادية سواء الصناعية، التجارية، الخدمية، الزراعية، الثروة الحيوانية، الثروة السمكية، ولكن قد يكون من الصعب دخول بعض المجالات إما لأنها إستراتيجية، أو لأنها تشترط توافر متطلبات معينة تفوق قدرات المشروع الصغير المادية أو التكنولوجية، وهو ما يمكن توفيره بواسطة المشروعات الكبيرة فقط، وتنقسم المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المشروعات الصغيرة إلى الأنشطة التالية. [2]:

1- الأنشطة العامة : وتصنف الأنشطة العامة إلى الأنشطة التالية:

أ- الأنشطة الصناعية: ويقصد بها المشروعات التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى مواد نصف مصنعة ومواد تامة الصنع أو تجهيز المواد تامة الصنع وتعبئتها وتغليفها وبيعها مثل (الملابس والأثاث والمنتجات الجلدية والسجاد والنجف وقطع الغيار). وقد بلغ عدد المشروعات الصناعية الصغيرة المسجلة رسمياً في محافظة أسيوط نحو 3129 مشروعاً تتوزع على مختلف مراكز المحافظة، وهي تشكل 4.2% من جملة المشروعات الصغيرة في المحافظة.

ب- الأنشطة الزراعية: ويقصد بها مشروعات الثروة (الزراعية والحيوانية والسمكية) مثل إنتاج الفواكه والخضار والحبوب والمشاتل وتربية الأبقار والأغنام والدواجن والمناحل والألبان ومشتقاتها وصيد الأسماك ومزارع الأسماك، وقد بلغ عدد المشروعات الزراعية الصغيرة المسجلة رسمياً في محافظة أسيوط نحو 38335 مشروعاً تتوزع على مختلف مراكز المحافظة، وهي تشكل 51.6% من جملة المشروعات الصغيرة في المحافظة.

ج- الأنشطة التجارية: ويقصد بها مشروعات تجارة الجملة وتجارة التجزئة والتصدير والاستيراد مثل (متجر بيع بسعر الجملة، سوبر ماركت، متجر متخصص، إنترنت، محاصيل زراعية، آلات، معدات، كمبيوتر). وقد بلغ عدد المشروعات التجارية الصغيرة المسجلة رسمياً في محافظة أسيوط نحو 25155 مشروعاً تتنوع على مختلف مراكز المحافظة، وهي تشكل 33.8% من جملة المشروعات الصغيرة في المحافظة.

د- الأنشطة الخدمية: ويقصد بها مشروعات (مصرفية، فندقية، سياحية، تدريب، نظافة، مشروعات لا تهدف إلى الربح، حماية البيئة من التلوث، محطات البنزين، الإصلاح والصيانة، النقل والتحميل، الدعاية والنشر والإعلان، (الجمعيات الخيرية، المستوصفات، الأسر المنتجة). وقد بلغ عدد المشروعات الخدمية الصغيرة المسجلة رسمياً في محافظة أسيوط نحو 6312 مشروعاً تتوزع على مختلف مراكز المحافظة، وهي تشكل 8.5% من جملة المشروعات الصغيرة في المحافظة. ويندرج ضمن الأنشطة الخدمية مشروعات المهن الحرة حيث بلغ عدد مشروعات المهن الحرة الصغيرة المسجلة رسمياً في

(١) سوف نستخدم هذا التقسيم في هذه الدراسة.
(٢) هالة محمد لبيب: إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره ، صفحات متفرقة.

محافظة أسيوط نحو 1440 مشروعاً تتوزع على جميع مراكز المحافظة وهي تشكل 1.9% من جملة المشروعات الصغيرة في المحافظة. (١)

2- **الأنشطة الخاصة:** يمكن تصنيف الأنشطة الخاصة بالمشروعات الصغيرة كالتالي:

أ- الأنشطة التابعة : وهي التي ترتبط فيها المشروعات الصغيرة بعلاقة مباشرة مع مؤسسة كبيرة مثل الصناعات المغذية. ويقل هذا النوع من الأنشطة في محافظة أسيوط وإن وجد يتم إدراجه ضمن الأنشطة الصناعية حسب بيانات الصندوق الاجتماعي للتنمية وجمعية رجال أعمال بمحافظة أسيوط.

ب- الأنشطة المستقلة: هي الأنشطة التي تحقق فيها المشروعات الصغيرة قدرة تنافسية أكبر أمام المؤسسات الكبرى وذلك لأمرين: الأول وهو حجم السوق وتخصص الطلب على بعض المواد، والثاني أن هناك بعض المنتجات تتميز بقصر دورة حياتها بسبب تغير الأذواق مثل الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي، مثل مشغولات الذهب والماس والملابس المطرزة وصناعات الفخار والخزف الصيني وصناعات الأواني الزجاجية والمنتجات النحاسية. ويندرج هذا النوع من الأنشطة في محافظة أسيوط حسب بيانات الصندوق الاجتماعي للتنمية وجمعية رجال أعمال أسيوط ضمن المشروعات الصناعية.

رابعاً: خصائص المشروعات الصغيرة في المحافظة:

تمتلك المشروعات الصغيرة عدداً من السمات الخاصة التي تميزها عن المشروعات الكبيرة وتجعلها أكثر ملاءمة لطبيعة النشاط الاقتصادي لبعض الدول ومن بينها مصر، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والامكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد روافد العملية التنموية. (٢)

تحاول هذه الدراسة الوصول إلى مقترحات للنهوض بالمشروعات الصغيرة وتطويرها وذلك من خلال استمارة استبيان والتي يوضحها الملحق (1) لعينة من المشروعات الصغيرة لأغراض الدراسة، وفيما يلي نستعرض أهم سمات وخصائص عينة البحث والتي تشمل خصائص كل من أصحاب المشروعات الصغيرة وخصائص المشروعات نفسها، حيث أجريت الدراسة على عينة من 2000 مشروع ، وتم استبعاد 122 مشروعا نظرا لعدم صحة البيانات ولذلك فقد تم الاعتماد على 1878 مشروعا موزعة على جميع مراكز المحافظة وذلك كما يتضح من الجدول (1) والشكل (2) والتي أوضحها المسح الميداني .

جدول(1) حجم عينة المشروعات الصغيرة المختارة في محافظة أسيوط عام2012(*)

المركز/ المدينة	عدد المنشآت	الأهمية النسبية (%)

(١) الصندوق الاجتماعي للتنمية، المكتب الاقليمي- فرع أسيوط، تقارير المستفيدين، بيانات غير منشورة، مارس 2013.
(٢) ماهر المحروق، إيهاب مقابلة: المشروعات الصغيرة، أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة، عمان، مايو 2006، ص 6.

مركز أبنوب	153	8.2
مركز أبو تيج	151	8
مدينة أسيوط	318	16.9
مركز ديروط	262	14
مركز البداري	91	4.9
مركز الغنايم	62	3.3
مركز القوصية	193	10.3
مركز ساحل سليم	82	4.4
مركز منفلوط	200	10.6
مركز صدفا	73	3.9
مركز الفتح	102	5.4
مركز أسيوط	181	9.6
مدينة أسيوط الجديدة	10	0.5
إجمالي المحافظة	1878	100

(*) المصدر: الدراسة الميدانية، ديسمبر/ يناير 2012.

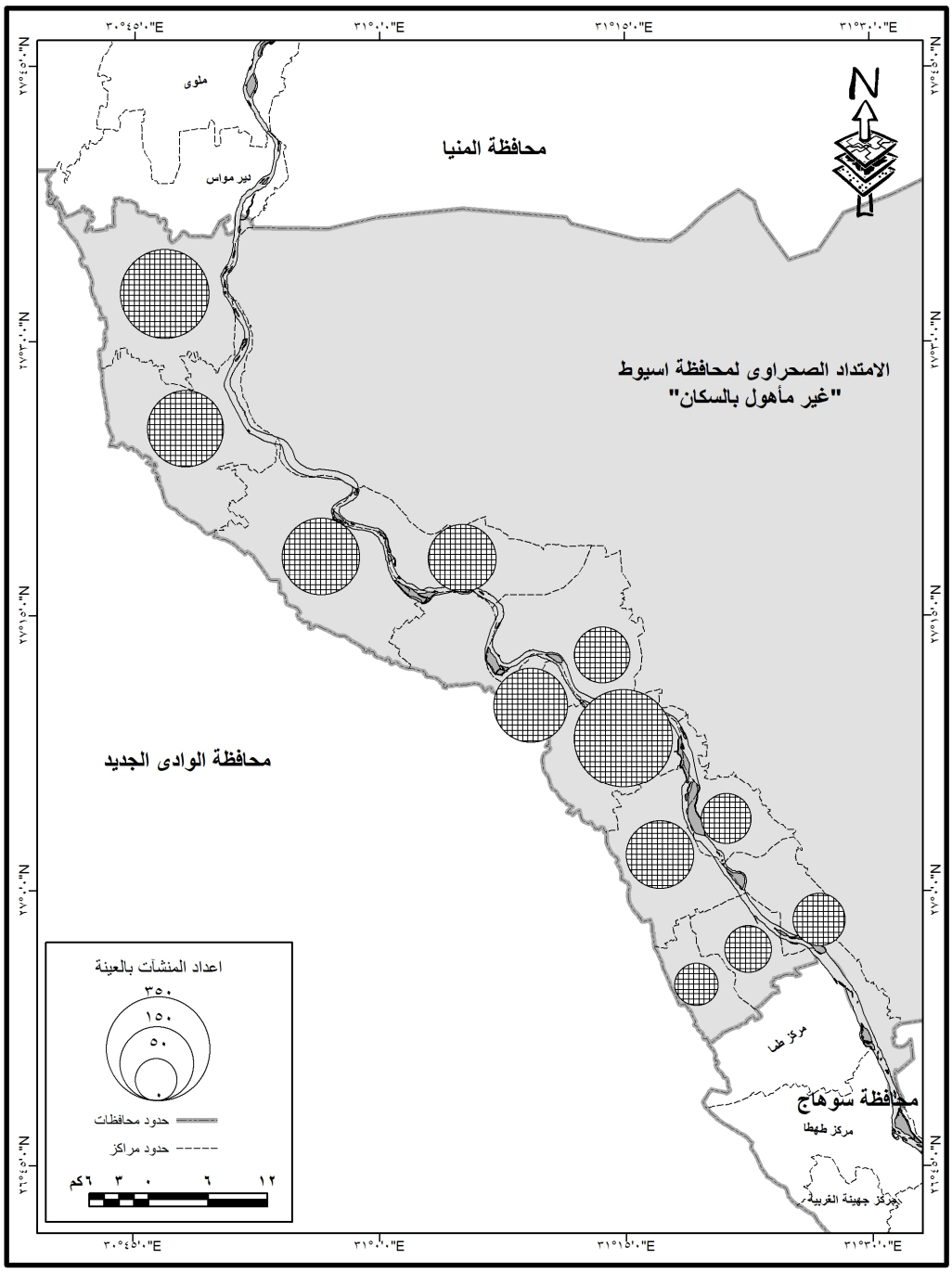
٣٠°٤٥'٠"E
٣١°٠'٠"E
٣١°١٥'٠"E
٣١°٣٠'٠"E
N
ملوى
دير مواس
محافظة المنيا
الامتداد الصحراوى لمحافظة اسيوط
"غير مأهول بالسكان"
محافظة الوادى الجديد
مركز طما
محافظة سوهاج
مركز طهطا
مركز جهينة الغربية
اعداد المنشآت بالعينة
٣٥٠
١٥٠
٥٠
٠
حدود محافظات
حدود مراكز
١٢ ٦ ٠ ٣ ٦كم

شكل (2)

التوزيع الجغرافي لحجم عينة المشروعات الصغيرة على مستوى مراكز محافظة أسيوط عام 2012

وأهم هذه الخصائص هي :

1- طبيعة النشاط الذي يمارسه القائمون على المشروعات الصغيرة:

طبقاً لطبيعة النشاط يتم التمييز بين المنشآت الصغيرة على أساس ما يعد منها نشاطاً تقليدياً وما بعد نشاطاً إنتاجياً حديثا، حيث تتميز المنشآت الصغيرة الحديثة بالقابلية للتطويع والاستجابة للظروف المتغيرة والقدرة على الاستفادة من الفنون الانتاجية والتنظيمية الحديثة المناسبة لظروف الدول النامية، وتكون بالتالي أكثر تلبية لاحتياجات الاقتصاد الحديث في مراحله الأولى، بينما نجد أن المنشآت الصغيرة التقليدية تلك التي ما تزال تطبق الفنون الإنتاجية القديمة المتوارثة من أجيال سابقة والتي يظل نشاطها قاصراً على تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني. (١)

ويوضح الجدول التالي طبيعة النشاط الذي يمارسه أصحاب المشروعات الصغيرة.

جدول (2)

طبيعة النشاط الذي يمارسه القائمون على المشروعات الصغيرة

في محافظة أسيوط

نوع النشاط	تجاري	صناعي	خدمي	زراعي	مهن حرة	الإجمالي
الأهمية النسبية(%)	31.4	13.2	9.5	41.4	4.5	100

المصدر: الدراسة الميدانية، ديسمبر / يناير 2012.

يتضح من خلال الجدول السابق والشكل(3) أن 41.4% من جملة العينة يمارسون الأنشطة الزراعية والتي تشمل مشروعات تسمين المواشي وشراء وتربية الأغنام والماعز والإبل والمناحل وتجارة الأسمدة والمبيدات وعلف الحيوان ومشروعات تربية الدواجن واستصلاح الأراضي في الظهير الصحراوي للمحافظة، ويرجع السبب في ارتفاع نسبة المشروعات الزراعية في المحافظة إلى أن محافظة أسيوط من المحافظات الزراعية التي يغلب عليها الطابع الريفي حيث يرتفع فيها سكان الريف بالمقارنة بسكان الحضر، فيشكل سكان الريف 73.6% من إجمالي السكان في المحافظة حسب تعداد عام 2006، في حين يشكل سكان الحضر نحو 26.4% من إجمالي سكان المحافظة، وبالتالي يهتم نسبة كبيرة من

(١) حسين عبدالمطلب الأسرج: المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر، مرجع سبق ذكره، ص 11.

السكان بالمشروعات الزراعية والتي ورثوها عن الأجداد وبالتالي يستطيعون أن يجنوا من ورائها المزيد من الأرباح. ويحتل النشاط التجاري المرتبة الثانية في المحافظة من حيث طبيعة النشاط حيث يشكل نحو 31.4% من جملة العينة، وتنتشر الأنشطة التجارية بشكل واسع على مستوى مراكز المحافظة والتي من أهمها تجارة الملابس والمنتجات الجلدية والأخشاب والمواد الغذائية والأجهزة الكهربائية والإليكترونية والورق والاستيراد والتصدير وتجارة التجزئة والقطاعي والمنتجات الحيوانية، ويرجع السبب في ارتفاع نسبة الأنشطة التجارية في المحافظة إلى العائد الكبير التي تحققه هذه الأنشطة وخاصة مع سرعة دوران رأس المال وزيادة عدد السكان وبالتالي زيادة الطلب على هذه المنتجات. وقد جاءت الأنشطة الصناعية والخدمية والمهن الحرة في المراكز من الثالث وحتى الخامس على التوالي بالنسبة لطبيعة النشاط الذي يمارسه القائمون على المشروعات الصغيرة في المحافظة من إجمالي العينة وذلك بنسب 13.2%، 9.5%، 4.5% على التوالي.

2- صفة الملكية للمشروعات الصغيرة:

اتضح من المسح الميداني أن أغلب المشروعات الصغيرة هي منشآت فردية حيث تمثل المشروعات الفردية حوالي 83.6% من إجمالي العينة محل الدراسة، وتمثل المشروعات التي تمتلكها الأسرة أو المشروعات ذات المسئولية المحدودة باقي النسبة بالعينة بإجمالي يبلغ حوالي 16.4% وذلك كما يتضح من الجدول (3) والشكل(4) .

جدول (3)

توزيع المشروعات الصغيرة حسب الشكل القانوني

نوع الملكية	الأهمية النسبية
ملكية فردية	83.6
ملكية أسرة	11.8
شركة ذات مسئولية محدودة	4.6
الإجمالي	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية، ديسمبر / يناير 2012.

3-عمر المشروعات الصغيرة :

من أهم ما يميز المشروعات الصغيرة الانتهاء من عملية إنشائها والإعداد والتجهيز لها بسرعة فائقة بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة. ويوضح الجدول التالي توزيع المشروعات الصغيرة حسب عمر المشروع

جدول (4)

توزيع المشروعات الصغيرة حسب العمر

عمر المشروع	الأهمية النسبية (%)
أقل من 3 سنوات	2.3
4-7 سنوات	17.2
8-10 سنوات	26.2
11-14 سنة	21.1
أكثر من 15 سنة	33.2
الإجمالي	**100**

المصدر: الدراسة الميدانية، ديسمبر / يناير، 2012.

يتضح من خلال الجدول السابق والشكل(5) والخاص بعمر المشروعات الصغيرة حسب عينة الدراسة في محافظة أسيوط أن النسبة الأكبر لهذه المشروعات وعلى وجه التحديد أكثر من الثلث (33.2%) يتعدى عمرها أكثر من 15 سنة، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على أهمية مثل هذه المشروعات في حياة السكان على مستوى الجمهورية بشكل عام ومحافظة أسيوط على وجه الخصوص، نظراً لما تقدمه هذه المشروعات من خدمات للسكان أو في صورة سلع إنتاجية لا توفرها المشروعات الكبيرة، ويرجع السبب الرئيسي في ارتفاع نسبة عدد المشروعات التي يتعدى عمرها 15 سنة في المحافظة إلى اهتمام الدولة بمثل هذه المشروعات منذ الستينيات حيث أنشئ معهد الصناعات الصغيرة عام 1963 والذي كان هدفه الرئيسي الاهتمام بالمشروعات الصغيرة على مستوى محافظات الجمهورية، كما أن إنشاء الصندوق الاجتماعي عام 1991 له دور كبير في الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وذلك من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشروعات الصغرى خاصة وأن الصندوق قام بفتح مكتب إقليمي له في محافظة ~أسيوط في عام 1993. أما المشروعات التي يتراوح عمرها الزمني بين 8-10 سنوات فقد احتلت المرتبة الثانية وشكلت نسبة بلغت 26.2% من إجمالي العينة حسب عمر المشروعات الصغيرة في المحافظة، في حين احتلت المشروعات التي يتراوح عمرها الزمني

بين 11-14 سنة المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبتها 21.1% من جملة العينة، وجاءت المشروعات التي يتراوح عمرها الزمني بين 4-7 سنوات في المرتبة الرابعة وشكلت نسبة بلغت 17.2% من جملة العينة بينما احتلت المشروعات التي يقل عمرها الزمني عن 3 سنوات المرتبة الخامسة والأخيرة وشكلت نسبة بلغت 2.3% من إجمالي العينة حسب عمر المشروعات الصغيرة في المحافظة.

4- عدد المشتغلين في المشروعات الصغيرة:

يعتبر معيار عدد المشتغلين بالمنشأة هو أكثر المعايير استخداماً للتفرقة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وذلك لعدة أسباب أهمها توفر بيانات العمالة – نسبياً- في غالبية الدول ولسهولة استخدام هذا المعيار خاصة عند إجراء المقارنات الدولية أو القطاعية، كما أنه يسمح بالمقارنة الدقيقة بين المنشآت التابعة للقطاع الواحد والتي تنتج أنواعاً متماثلة من السلع وتتقارب في فنونها الإنتاجية. ولكن يلاحظ أن الاسترشاد بهذا المعيار وحده قد لا يعكس بالضرورة الحجم الحقيقي للمنشأة بسبب إغفاله لحجم رؤوس الأموال المستثمرة وتقنيات الإنتاج المطبقة ودرجة الكثافة الرأسمالية، هذا إلى جانب اعتماده على بيانات العمالة بأجر فقط وإغفاله للعمالة الأسرية بدون اجر والعمالة المؤقتة والموسمية، وذلك على الرغم من انتشارها في نطاق الأعمال الصغيرة، مما يعني التقليل من حجم العمالة الفعلية المنتمية لهذا القطاع، وبالتالي من أهميته النسبية في الهيكل الاقتصادي. (١)

ويوضح الجدول التالي الأهمية النسبية لعدد العاملين في المشاريع الصغيرة في المحافظة .

جدول (5)

عدد العاملين في المشروعات الصغيرة

عدد العاملين في المشروع	5-9 عمال	10-19 عمال	20-39 عامل	40-أقل من 50 عامل	الإجمالي
الأهمية النسبية (%)	68.4	15.2	13.1	3.3	100

المصدر: : الدراسة الميدانية، ديسمبر/يناير 2012.

يتضح من خلال الجدول السابق والشكل(6) أن 68.4% من إجمالي عينة المشروعات الصغيرة بالمحافظة يعمل بها أقل من 10 عمال (5-9) عمال على وجه التحديد ويرجع ذلك إلى أن المشروعات الصغيرة جداً غالباً ما تكون مملوكة لأصحابها والذي في الغالب يملك المال ولكنه لا يملك المهارات الإدارية والعملية الخاصة بالعمل وبالتالي فهو يستعين بعدد قليل من الأيدي العاملة المدربة والفنية.

(١) المرجع السابق، ص 8.

في حين شكلت المشاريع التي يعمل بها 10-19 عاملا نحو 15.2% من إجمالي عينة الدراسة، أما المشاريع التي يعمل بها 20-39 عاملاً فقد بلغت نسبتها 13.1% من إجمالي العينة، ومثلت المشروعات الصغيرة التي يعمل بها من 40- أقل من 50 عامل نحو 3.3% من جملة عينة الدراسة.

ويرجع السبب في قلة عدد هذه المشروعات إلى حاجتها إلى رؤوس أموال كثيرة وبالتالي لا يقدر عليها إلا المستثمرين أو الشركات ومن ثم فقد قل الاعقبال على تأسيس مثل هذه المشروعات. وعلى الرغم من قلة عدد العاملين في المشروع الواحد،إلا أن العدد الكبير للمشروعات الصغيرة وانتشارها الواسع يجعلها كثيفة العمالة ما يميزها في استقطاب الأيدي العاملة، وبالتالي قدرتها على امتصاص الأيدي العاطلة عن العمل مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي يستعاض فيها بالآلة عن الإنسان[1]

5- رأس المال المستثمر للمشروعات الصغيرة:

يرى البعض أن معيار العمالة لايعد معياراً سليماً أو كافيا للتفرقة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة وان الاسترشاد بمعيار رأس المال المستثمر قد يكون أكثر فاعلية ، خاصة بالنسبة لبرامج تنمية المشروعات الصغيرة التي تركز على حجم الأصول الرأسمالية عند تقدير الإعانات أو القروض الميسرة لتمويل شراء الآلات والمعدات أو لإنشاء المناطق الصناعية لإقامة الورش الحرفية بها. ويوضح الجدول التالي حجم رأس المال المستثمر في عينة الدراسة بالنسبة المشروعات الصغيرة المحافظة .

جدول (6)

حجم رأس المال المستثمر للمشروعات الصغيرة

حجم رأس المال بالألف جنيه	20 فأقل	20-أقل من 35	35-أقل من 50	أكثر من 50	الإجمالي
الأهمية النسبية %	68.4	15.2	13.1	3.3	100

المصدر: الدراسة الميدانية، ديسمبر/ يناير 2012.

يتضح من خلال الجدول السابق والشكل(7) أن 68.4% من جملة عينة الدراسة للمشروعات الصغيرة في المحافظة بلغ حجم رأس المال للمشروع أقل من 20 ألف جنيه، ويرجع ذلك إلى أن هذه المشروعات تعتمد على القروض من البنوك ومؤسسات التمويل غير المصرفية والتي غالباً ما تقل فيها سعر الفائدة والضمانات المالية اللازمة عندما تقل قيمة القرض والعكس صحيح حيث تزيد سعر الفائدة على المبالغ التي تزيد عن 25 ألف جنيه لتصل إلى ما يتراوح بين (15-17%) بالإضافة إلى مصاريف البنك وذلك في حالة بنك التنمية الصناعية، وإن كانت بعض البنوك مثل البنك الوطني للتنمية يتقاضي سعر فائدة موحد مقداره 16% ورسوم انتقال 3% ولا يشترط تقديم ضمانات عينية

(1) موقع كنانة أون لاين ، الصندوق العربي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على شبكة الإنترنت : www.kenanaonline.eg.org

للحصول على القروض، ولكن يعتمد على السلامة الاقتصادية للمنشأة ونزاهة مالكها وجديته[1] . أما الصندوق الاجتماعي للتنمية فتبدأ قيمة القروض من (10-50 ألف جنيه) للمستفيد بشرط توافر دراسة جدوى للمشروع مع جدية صاحب المشروع في تنفيذ مشروعه ، ويمكن أن يصل المبلغ إلى 200 ألف جنيه في حالة اشتراك أكثر من مستفيد في المشروع [2] ، وقد بلغت قيمة الفائدة 7% للمشروعات الجديدة، 9% للمشروعات القائمة، كما أن المستفيد من قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية يتمتع بإعفاء ضريبي لمدة 5 سنوات من تاريخ بدء نشاطه. وقد شكل رأس المال للمشاريع الصغيرة من 20-أقل من 35 ألف جنيه نسبة 15.2% من حجم عينة الدراسة، في حين بلغت المشروعات التي يتراوح رأسمالها بين 35-أقل من50 ألف جنيه نحو 12.1% من جملة عينة الدراسة، وجاءت المشروعات التي يزيد رأسمالها عن 50 ألف جنيه في المرتبة الرابعة والأخيرة وذلك بنسبة 3.3% من جملة عينة الدراسة، ويرجع ذلك إلى أن معظم البنوك التجارية غالباً ما تقدم قروضها لهذه المشروعات بنسبة فائدة عالية وتحتاج إلى ضمانات عينية أو مالية لمنح هذه القروض لهذه المشروعات.

6- ملكية المشروعات الصغيرة تبعاً للجنس:

يتضح من خلال استمارة الاستبيان أن الرجل والمرأة يشتركان في امتلاك وإدارة المشروعات الصغيرة في المحافظة وإن كانت النسبة الأكبر للذكور ممن يمتلكون المشروعات الصغيرة والتي بلغت نسبتهم 86.7% من جملة العينة مقابل 13.3% من الإناث الذي يملكون المشروعات الصغيرة في المحافظة، ويرجع ذلك إلى قلة إقبال الإناث على مثل هذه المشروعات بالمقارنة بالذكور هذا من جانب، ومن جانب آخر بعض القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد الموروثة التي تميز المجتمع الصعيدي والذي ينظر إلى المرأة على أن مكانها الطبيعي هو المنزل حيث تشارك الرجل في تربية الأبناء وعدم الاختلاط بباقي أفراد المجتمع وليس المساهمة في دخل الأسرة.

7- عمر القائمون على المشروعات الصغيرة :

نظرا لأن معظم المنشآت الصغيرة هي منشآت فردية يمتلكها ويديرها فرد واحد حيث يكون هناك تركيز في وظائف الإدارة فإن عنصر التخصص غير موجود ويمكن بالتالي "

و ببعض المبالغة" القول أن المنشآت الصغيرة تتصف بإدارة الرجل الواحد. [3] حيث يزاول صاحب المنشأة العمل بنفسه بالاشتراك مع أفراد أسرته وبعض الأقارب، وكذلك يقوم بتشغيل الأطفال وصغار السن مع الاعتماد على العمالة الموسمية أو المؤقتة، وكثيراً ما يجري تشغيل العمالة دون ارتباطات تعاقدية ملزمة للطرفين ودون الالتزام بإبلاغ الجهات الحكومية المعنية مثل هيئة التأمينات الاجتماعية وهيئة التأمين والمعاشات ومديريات القوى العاملة مما يؤدي إلى إهدار حقوق العمال، نظراً لعدم وجود

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: المؤسسات غير المصرفية الحكومية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.
(٢) في الغالب لا يقل عدد المشتركين عن أربعة أشخاص للحصول على مبلغ 200 ألف جنيه.
(٣) حسام مندور: نحو سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة سلسلة مذكرات خارجية ، مذكرة خارجية رقم 1604، معهد التخطيط القومي، القاهرة، سبتمبر 2000، ص 30.

ضمانات تحمي العامل وتحفظ حقوقه والممثلة في وجود معاش ينفق منه على نفسه وأسرته عندما يتقاعد عن العمل بعد سن الستين، وكل هذا يجعل صاحب المنشأة يتعسف في استخدام سلطاته في عمليات تعيين وفصل العمال وإهدار حقوقهم، وتزداد سلطة صاحب العمل في ظل ما تعانيه مصر بشكل عام ومحافظة أسيوط من ارتفاع معدلات البطالة وقلة فرص العمل وقد زادت هذه المشكلة بعد قيام ثورة 25 يناير 2011.

ويوضح الجدول التالي عمر القائمون على المشروعات الصغيرة في المحافظة

جدول (7)

عمر القائمون على المشروعات الصغيرة

العمر	22 سنة فأقل	30-23 سنة	35-31 سنة	40-36 سنة	أكثر من 40 سنة	الإجمالي
الأهمية النسبية (%)	18.6	33.4	22.7	19.4	5.9	100

المصدر: الدراسة الميدانية، ديسمبر/ يناير 2012.

يتضح من خلال الجدول السابق والشكل(8) أن أكثر من نصف العاملين في المشروعات الصغيرة من حجم عينة الدراسة (52%) تتراوح أعمارهم بين 22-30 سنة، وإذا ما أضفنا إليهم العاملين من جملة العينة والتي تتراوح أعمارهم بين 31-35 سنة لارتفعت النسبة لتصل إلى 74.7%، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على أن فئة الشباب والتي تعد الفئة المنتجة الأساسية بالنسبة للمشروعات الصغيرة في المحافظة هي التي تتحمل عبء المجازفة للدخول في مثل هذه المشروعات، بينما نجد أن 19.4% من جملة العينة تتراوح أعمارهم بين 36-40 سنة، ونحو 5.9 سنة من جملة العينة ممن يملكون أو يعملون في المشروعات الصغيرة تزيد أعمارهم عن 40 سنة وهم أقل الفئات اشتراكاً في العمل في مثل هذه المشروعات.

خامساً: التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة في المحافظة:

تتميز المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط بالانتشار الجغرافي الواسع في جميع مراكز المحافظة، مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المنشآت الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها، حيث تقوم المنشآت الصغيرة في المحافظة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي تتطلب الاتصال الشخصي بالمستهلك للتعرف على أذواقه ورغباته بدرجة أكبر من المنشآت الكبيرة نظراً للاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها والعملاء وذلك كما هو الحال في صناعة الملابس والأحذية والتحف

والمصنوعات الجلدية ولعب الأطفال والتي تنتشر في مدينة أسيوط حاضرة المحافظة وباقي عواصم مراكز المحافظة[١]

ويوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة في المحافظة.

جدول (8)

التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط عام 2012 (*)

المركز/ المدينة	عدد المشروعات	%
مركز أبنوب	5706	7.7
مركز أبو تيج	5636	7.6
مدينة أسيوط	15673	21
مركز ديروط	9510	12.8
مركز البداري	4124	5.6
مركز الغنايم	2097	2.8
مركز القوصية	7189	9.7
مركز ساحل سليم	3121	4.2
مركز منفلوط	7687	3.10
مركز صدقا	2807	3.8
مركز الفتح	3985	5.4
مركز أسيوط	6812	9.1

(١) حسام الدين جاد الرب: جغرافية التعدين والصناعة، مكتبة ومطبعة الغد، القاهرة، 2012، ص 98.

مدينة أسيوط الجديدة	24	-
إجمالي المحافظة	74371	100

(*) تم تجميع بيانات الجدول اعتماداً على:
1- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النتائج النهائية لتعداد المنشآت لسنة 2006، محافظة أسيوط، القاهرة يونيه 2009.
2- الصندوق الاجتماعي للتنمية، المكتب الإقليمي ، فرع أسيوط: تقارير المستفيدين، بيانات غير منشورة، أسيوط، 2003-2013.

يتضح من خلال الجدول (8) والشكل (9) أن مدينة أسيوط تحتل المرتبة الأولى بين مراكز المحافظة من حيث عدد المشروعات والتي تصل إلى أكثر من خمس عدد المشروعات (21%) بالمحافظة والتي يصل عددها إلى 15673 مشروعاً يليها مركز ديروط والذي يبلغ عدد المشروعات به نحو 9510 مشروعاً وذلك بنسبة 12.8%، ويرجع ذلك إلى أن مركز ديروط يعد ثاني مراكز المحافظة من حيث عدد السكان أكثر من نصف مليون نسمة (532.346) حيث تجد المشروعات الصغيرة سوقا رائجة لتوزيع منتجاتها فضلا عن تنوع الأنشطة الاقتصادية في هذا المركز المترامي الأطراف نحو الشمال والذي يقع بالقرب من محافظة المنيا ويستحوذ على الكثير من الأنشطة الخدمية لمراكز القوصية ومنفلوط التابعة لمحافظة أسيوط ومراكز ديرمواس وملوى التابعة لمحافظة المنيا، ثم جاء مركز منفلوط في المرتبة الثالثة بين مراكز المحافظة من حيث عدد المشروعات والتي تصل إلى 10.3% من جملة عدد المشروعات في المحافظة. ثم جاءت مراكز القوصية، أسيوط، أبنوب، أبو تيج، البداري، الفتح، ساحل سليم، صدفا، الغنايم في المراتب من الرابعة وحتى الثانية عشر على التوالي وذلك بنسبة 9.7%، 9.1%، 7.7%، 7.6%، 5.6%، 5.4% ، 4.2%، 3.8%، 2.8% على التوالي.

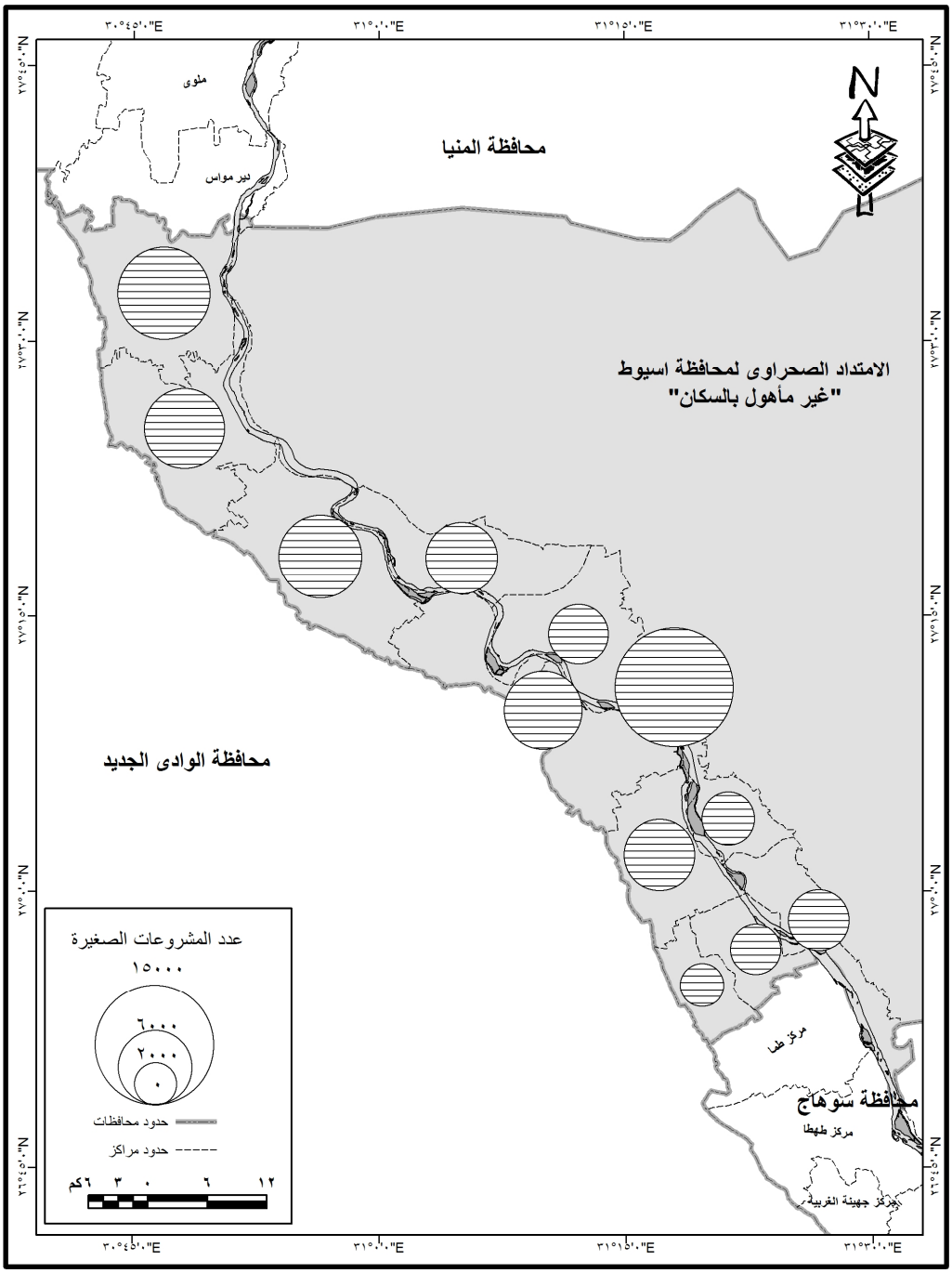

التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط عام 2012 شكل (9)

سادساً: دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية بالمحافظة :

تحتل المشروعات الصغيرة مكانة هامة ومتزايدة في الدول المتقدمة، كما اكتسبت هذه المشروعات أهميتها في الدول النامية من خلال مجموعة من الاعتبارات تتعلق بخصائص هياكلها

الاقتصادية والاجتماعية ونسب توفر عوامل الإنتاج والتوزيع الجغرافي للسكان والنشاط الاقتصادي. ومع مرور الاقتصاد العالمي بالعديد من الأزمات الاقتصادية والمنعطفات التي تمثلت في الركود والكساد العالمي والتضخم، وإرتفاع معدلات البطالة في معظم الدول النامية والمتقدمة على السواء، إتجه العالم إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة التي أثبتت قدرتها وكفاءتها يوماً بعد يوم كوسيلة فعالة لمعالجة المشكلات التي تواجه الاقتصاديات العالمية المختلفة ومن بينها الاقتصاد المصري، وأن العديد من الدول خصصت لهذا القطاع خططاً وبرامج واستراتيجيات من ناحية الاستثمار والعمالة والإدارة لتساعد على إنجاح واستمرارية المشروعات الصغيرة والأكثر من ذلك أن بعض البلدان حددت لها الإطار التشريعي المناسب لتنظيمها والاستفادة من السمات التي تمتاز بها هذه المشروعات عن غيرها من المشروعات الكبيرة.

ويعد موضوع التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية أمر له دلالته وأهميته في مصر بصفة خاصة، حيث لابد من التعاون بين رأس المال الخاص ورأس المال العام بشرط أن تتم التنمية في المدن الصغرى كما تتم في المدن الكبرى، ويمكن القول أن التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية لن تأتي إلا من خلال المشروعات الصغيرة لما لها من خصائص تجعل لديها مرونة التكيف مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية[١] وتختلف أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه المشروعات في عملية التنمية الاقتصادية من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى، تبعاً لمستوى التطور الذي وصلت إليه كل دولة، وتبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، وموقف الحكومات من هذه المشروعات، فالمكانة الاقتصادية التي يمكن أن تحظى بها المشروعات الصغيرة في عملية التنمية تختلف اختلافاً كبيراً بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الأقل تقدماً. [٢]

وتلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية بوجه عام والتنمية الصناعية على وجه الخصوص، فهي تمثل العمود الفقري بالنسبة للقطاع الخاص، حيث بلغ عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (متضمنة المشروعات متناهية الصغر) أكثر من 2.5 مليون مشروع تمثل حوالي 99% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي، وتساهم بنحو 80% من الناتج المحلي الإجمالي، وتغطي نحو 90% من التكوين الرأسمالي وتستوعب حوالي 75% من فرص العمل، ويدخل سنويا 39 ألف مشروع جديد مجال الإنتاج. [٣]

وتبرز أهمية المشروعات الصغيرة من خلال النقاط التالية :

---

(١) محمد علي أحمد: المشكلات الإدارية للصناعات الصغيرة في محافظة سوهاج، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة بسوهاج، جامعة أسيوط 1991، ص 31.

(٢) عبدالرازق خليل ، عادل نقموش: دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر: 2006، ص6.

(٣) بنك التنمية الصناعية والعمال المصري: المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارقة أمل للاقتصاد المصري، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، القاهرة، 2010، ص 1.

1- تسهم المشروعات الصغيرة بدور فعال في التغلب على مشكلة البطالة من خلال توفير العديد من فرص العمل المختلفة لكافة التخصصات وبمستويات متدرجة في المهارات، حيث يوفر قطاع الأعمال الصغيرة فرصاً عديدة للعمل لبعض فئات المجتمع، وبصفة خاصة الإناث والذكور والسكان النازحين من المناطق الريفية وغير المؤهلين بعد للانضمام إلى قطاع الأعمال الكبيرة والقطاع المنظم بصفة عامة.

وقد بلغ عدد سكان محافظة أسيوط حسب التعداد العام للسكان عام 2006 نحو 3.441.967 نسمة،[١] وبلغ إجمالي السكان ذوي النشاط الاقتصادي نحو 901.706 نسمة أي بنسبة 26.2% من جملة السكان بالمحافظة[٢] ويعمل منهم 816.642 نسمة، وقد بلغ عدد المتعطلين نحو 85.064 نسمة أي حوالي 9.4% من إجمالي السكان المشتغلين، حيث بلغ معدل البطالة 9.43% طبقا لنتائج التعداد[٣] ويصل معدل البطالة على مستوى الجمهورية نحو 13% في حين يرتفع في محافظة أسيوط ليصل إلى 17.2% ويرتفع معدل البطالة بين الإناث ليصل إلى 24.7%. بينما ينخفض بين الذكور ليصل إلى 9.6% وذلك عام 2012. [٤]

وبالنظر إلى قوة العمل والتي تعد أهم قطاع في السكان وهو القطاع المنتج الدافع إلى عملية التنمية والمسئول عن الفئات الأخرى غر العاملة حيث يتضح من خلال الجدول رقم (9) والذي يوضح معدلات المساهمة في قوة العمل في محافظة أسيوط مقارنة بالجمهورية خلال الفترة (1990-2006) انخفاض معدلات المساهمة في قوة العمل وخاصة بالنسبة للإناث في المناطق الريفية بمحافظة أسيوط حيث وصلت إلى أقل من 10% عام 2006 وقد كانت 5% عام 1990، و8% عام 1997، ورغم تزايد معدلات العمالة للإناث في المناطق الحضرية بالمحافظة من 18% عام 1990 إلى 23.6% عام 2006، إلا أنها تعد منخفضة حيث يعمل أقل من ربع الإناث في سن العمل. ويلاحظ ثبات معدلات العمالة للذكور من عام 1990 (66.5%) إلى عام 2006 (66.5%)، كذلك يوضح اتجاه العمالة للذكور تغيرات طفيفة في كل من المناطق الحضرية من 64.2% عام 1990 إلى 65.5% عام 2006. وبمقارنة معدلات المساهمة في قوة العمل بمحافظة أسيوط مع مثيله بالجمهورية يلاحظ وجود اختلافات جوهرية بالنسبة للإثاث حيث تقل مساهمة الإناث بالجمهورية (19%) عن أسيوط (23.6%) بالمناطق الحضرية وتزيد في الجمهورية (19.7%) عن أسيوط وتصل إلى (9.7%) بالمناطق الريفية وذلك عام 2006. وتجدر الإشارة هنا إلى إرتفاع نسبة المتعطلين من الإناث حيث بلغت حوالي 40% في كل من ريف وحضر المحافظة عام 2006، بينما لم تتجاوز 7% للذكور. [٥]

---

(١) بلغ عدد سكان محافظة أسيوط نحو 3.888.308 في يناير عام 2012، ارتفع ليصل إلى 4.041.000 نسمة في مارس 2013.

(٢) ارتفعت نسبة السكان ذوي النشاط الاقتصادي في محافظة أسيوط إلى 43.6% عام 2010 ثم إلى 44.7% عام 2011.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لمحافظات الجمهورية، القاهرة، يونيه، 2009.

(٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي 2012، القاهرة، سبتمبر ، 2012، صفحات متفرقة.

(٥) هشام مخلوف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-36.

جدول (9) الأهمية النسبية للمساهمة في قوة العمل في محافظة أسيوط مقارنة بالجمهورية خلال الفترة (1990-2006). (*)

محل الإقامة	محافظة أسيوط								
	1990			1997			2006		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
حضر	64.2	18	41.7	60.2	23.3	42	65.5	23.6	44.6
ريف	67.6	8	38	13.7	5	34.9	66.9	9.7	9.7
الجملة	66.5	10.9	39.1	62.1	13.6	38.2	66.5	13.8	13.8

الجمهورية		
2006		
ذكور	إناث	جملة
63.8	19	41.7
67.8	19.7	44.7
66.1	19.4	43.4

(*) هشام مخلوف وآخرون: الملامح الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية وتحديد الإجراءات المطلوبة لتنفيذ الاتجاهات السكانية لمحافظة أسيوط، القاهرة، 2008، ص 35.

وقد بلغ إجمالي عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي أقامتها أهم المؤسسات غير المصرفية في إقليم أسيوط (1) خلال الفترة (2009/2008/2005/2004) نحو 94990 مشروعاً،أي ما يشكل 10% من إجمالي المشروعات الصغيرة في مصر وقدرت قيمة القروض الممنوحة لتلك المشروعات نحو 501.5 مليون جنيه، أي ما يشكل 9.2% من إجمالي القروض التي منحت للمشروعات الصغيرة في مصر، وفرص هذه المشروعات نحو 139764 فرصة عمل، أي ما يشكل 9.8% من إجمالي عدد فرص العمل التي أقامتها هذه المشروعات على مستوى الجمهورية.

وقد بلغ إجمالي عدد المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي أقيمت في محافظة أسيوط خلال الفترة من يناير 1992 وحتى ديسمبر 2012 نحو 144653 مشروعاً بلغت إجمالي قروضها نحو 926 مليون جنيه، ووفرت فرص عمل قدرت نحو 427220 فرصة عمل خلال الفترة المذكورة. (2)

2- توفر المنشآت الصغيرة سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتهم الشرائية (وإن كان الأمر يتطلب التنازل بعض الشئ عن اعتبارات الجودة)، وتقوم المنشآت الصغيرة بهذا الدور بدرجة أكبر من المنشآت الكبيرة نظراً للاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها والعملاء.

3- تساعد المشروعات الصغيرة على تحقيق التنمية الإقليمية، حيث نجد أن المشروعات الصغيرة تتصف بقدرتها على الانتشار الجغرافي بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة مما يرفع مقدرتها على تحقق التنمية الإقليمية، وذلك لما تتمتع به المشروعات الصغيرة من مرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن

---

(1) يشمل محافظة أسيوط والوادي الجديد

(2) راجع: أ- الصندوق الاجتماعي للتنمية، المكتب الإقليمي، فرع أسيوط ، بيانات غير منشورة، أسيوط 1993-2012
ب- رئاسة مجلس الوزراء، الأمانة العامة للصندوق الاجتماعي للتنمية ،بيانات غير منشورة، القاهرة 1993-2013.
ج- الصندوق الاجتماعي للتنمية، المكتب الفني، القاهرة، 2009، ص ص 3-29.

توطنها، حيث يمكن إقامتها في القرى الصغيرة والنجوع والمجتمعات الصحراوية طالما توافرت المرافق الأساسية من كهرباء ومياه والموارد البيئية المتاحة، كما أنها لا تحتاج إلا القليل من العمالة المساهمة التي تتوافر في أماكن كثيرة، وهذا يسهم دون شك في تنمية مختلف مناطق الجمهورية خاصة الريفية منها والتي تعتبر الموطن الأساسي للبطالة، ويساعد ذلك في الحد من التفاوت الصارخ بين مستويات المعيشة في المدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية وقرى الريف المصري والمجتمعات الصحراوية، مما يحد من ظاهرة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن الكبرى المزدحمة والمشاكل الكثيرة المرتبة على هذه الهجرة.

ومن خلال استمارة الاستبيان الذي تم تطبيقها وتعميمه على جميع أنحاء المحافظة ومن خلال مراجعة تقارير المستفيدين بالصندوق الاجتماعي للتنمية بمكتب أسيوط الإقليمي، وجد أن هذه المشروعات، أي المشروعات الصغيرة أو متناهية الصغر تنتشر في جميع مراكز ومدن وقرى وعزب ونجوع المحافظة والتي بلغ عددها 11 مدينة، 235 قرية، 911 عزبة ونجعاً [1] وذلك بهدف تنمية هذه القرى الصغيرة والعزب والنجوع ورفع مستوى معيشة سكانها والحد من البطالة. وقد تم التعرف على أهم المشروعات الصغيرة التي تقام في مدن وريف المحافظة في المجالات الآتية:

* الملابس الجاهزة * ميكانيكا سيارات * الأحذية والمنتجات الجلدية
* تصنيع علف حيوانات * خياطة * كليم يدوي * منتجات خان الخليلي
* طحن غلال * تصنيع مراوح غساولات * تصنيع أفران طهي
* تريكو * تصنيع أواني ألمونيوم * نجارة * حدادة
* طباعة * سمكرة سيارات * ورش بلاط * تصنيع بطريات
* طباعة على الملابس * تصنيع جوارب * سلك ألومنيوم
* أشغال معدنية * تصنيع شكمانات سيارات * مغسلة ملابس
* تصنيع أكاسيد * مزرعة دواجن * مواسير كهرباء بلاستيك
* سجاد يدوي * تصوير مستندات * محلات بقالة * مزرعة دواجن
* أشغال معدنية * مناحل * تربية أغنام وماعز
* تربية أبقار * حلاقة وكوافير * منتجات ألبان

4- تلعب المنشآت الصغيرة دوراً هاماً في دعم المنشآت الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج ومن خلال تصنيع بعض مكوناتها وإجراء العمليات الإنتاجية التي يكون من غير المجزي اقتصادياً تنفيذها بواسطة المشروعات الكبيرة، وبذلك تسهم المنشآت الصغيرة في تدعيم علاقات التشابك والتكامل القطاعي الوطني. [2]

---

(١) محافظة أسيوط: أسيوط على طرق التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 33.

(٢) الغرفة التجارية الصناعية بالرياض: دراسة المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود، منتدى الرياض الاقتصادي (نحو تنمية اقتصادية مستدامة)، الرياض، شعبان 1424هـ/أكتوبر 2003، ص ص 14-16.

5 - تساعد المشروعات الصغيرة في استغلال الموارد البيئية المحلية بكميات محدودة في مواقع متباعدة، والتي عادة ما تتقاعس المنشآت الكبيرة عن الكشف عنها واستغلالها تجارياً، ومثال ذلك أعمال المحاجر والمناجم الصغيرة و المزارع السمكية ومزارع الدواجن .

وتجدر الإشارة إلى أن الموارد البيئية المحلية المتاحة التي تقوم عليها المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط هي:

أ- الموارد الزراعية: حيث تعتبر محافظة أسيوط من المحافظات الريفية الزراعية ويزرع بها الكثير من المحاصيل الزراعية مثل القطن والذرة والقمح والفواكه (الرمان، المانجو ، الجوافة، المشمش، العنب، التين، الخضروات والتمر والزيتون) وتتركز المشروعات الزراعية الصغيرة في المجالات التالية:

*** العنب :** تقوم عليه بعض الصناعات مثل التجفيف واستخدام مخلفاته في إنتاج الصبغات والأعلاف.

*** النخيل:** حيث يستفاد من كل جزء منها وتقوم عليه العديد من الصناعات مثل كبس التمور والعجوة والأعلاف والمربى والتمر، كما يستخدم الجريد في بعض قرى المحافظة في صناعة الكراسي والمناضد.

*** الزيتون:** يعد من المحاصيل الهامة وخاصة في الهامش الصحراوي للمحافظة، مثل الوادي الأسيوطي (مركز الفتح) الوادي الإبراهيمي (مركز أبنوب)، وادي الشبح (مركز البداري). وتقوم عليه صناعة عصر الزيوت ، كما يستخدم زيت الزيتون في صناعة مستحضرات التجميل فضلا عن استخدام الزيتون كمادة غذائية بعد تخليله وتخزينه.

ب- الموارد الحيوانية: تعتبر محافظة أسيوط من المحافظات الغنية بالموارد الحيوانية، وتقوم على هذه الموارد العديد من الصناعات مثل صناعة منتجات الألبان واللحوم وكذلك صناعة الكليم والسجاد والبطاطين من الصوف والجلود والشعر والتي تشتهر بها قرى بني عديات والنخيلة ودرنكة.

ج- الموارد التعدينية: تتوافر في المحافظة الخامات التعدينية من مواد مناجم ومواد محاجر تصلح لإقامة مشروعات صغيرة مثل الطفلة والحجر الجيري والكاولين ورمال الزجاج والزلط والرمل. وتجدر الإشارة إلى أن معظم إنتاج الثروات المعدنية في المحافظة حتى عام 2012 [1] تقوم به منشآت خاصة صغيرة حيث يوجد بالمحافظة 82 محجراً تنتج الحجر الجيري والألباستر والرمل والزلط والطفلة وتتوزع هذه المحاجر في الجبل الشرقي والذي يوجد به 45 محجراً تتوزع على أربعة مراكز وهي: أبنوب، الفتح، ساحل سليم، والبداري، بينما يوجد 37

(١) يستثنى من ذلك شركة أسمنت أسيوط والتي تقوم باستغلال واستخدام الإنتاج من الطفلة والحجر الجيري علاوة على نسبة من الرمل حيث تدخل هذه المكونات ضمن المواد الأولية لصناعة الأسمنت.

محجراً في الجبل الغربي تتوزع على ستة مراكز وهي: أسيوط، منفلوط، القوصية، ديروط، أبو تيج، والغنايم. [١]

د- الموارد المائية: تتمتع محافظة أسيوط بمسطحات مائية كثيرة تتمثل في نهر النيل والعديد من الترع والمصارف وعلى رأسها ترعة الإبراهيمية، وهذه المسطحات هي مصدر هام للثروة السمكية التي يمكن أن تقوم عليها صناعات صغيرة تتمثل في صيد الأسماك وتعبئتها وتلثيجها لتغطية احتياجات سكان المحافظة، وتشتهر المحافظة بتعبئة الأسماك وتمليحها وتدخينها وخاصة أسماك الماكريل والبوري ويطلق على هذه الأسماك محلياً اسم الفسيخ أو الملوحة.

6- تكوين قاعدة عريضة من قوة العمل الماهرة، حيث تشكل قوة العمل الماهرة أحد مقومات التنمية إن لم تكن أهم مقوماتها، وهذا يتطلب تكوين قاعدة عريضة من العمال ذوي المهارات التي تتطلبها المشروعات المختلفة، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تدريب العمال في مراكز التدريب التي تتولى الدولة إقامتها وتدريب العامل في المصنع.

7- تعمل المشروعات الصغيرة على تنمية القدرات الإدارية والتنظيمية لمديري المشروعات، حيث غالبا ما نجد أن صاحب المشروع الصغير تكون كفاءته الإدارية والتنظيمية محدودة لصغر حجم الإنتاج، ومع مرور الوقت وكبر نشاط المشروع الصغير تنمو الكفاءة الإدارية والتنظيمية لقطاع عريض من أصحاب المشروعات الصغيرة الذين يشكلون قاعدة لحمل أعباء التنمية خلال مراحلها المتقدمة من خلال تطوير المشروعات الصغيرة أو إقامة المشروعات الكبيرة. [٢]

8- تساهم المشروعات الصغيرة في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة، كما تساعد على تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حدة التركز، وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية، وهي ميزة هامة إزاء محدودية الأسواق في الدول النامية واحتمالات هيمنة المنشآت الكبيرة عليها وما يتمخض عنه ذلك من سلطات احتكارية غير مرغوبة.

9- تساعد المشروعات الصغيرة في توزيع الدخل وتحقيق تنمية مكانية متوازنة وذلك من خلال انتشارها الجغرافي، وبفصل مرونة أسس توطينها ولعدم حاجتها لمتطلبات بنية تحتية معقدة.

10- تعمل المشروعات الصغيرة على تشغيل الإناث، ولعل أبرز ما يلاحظ في المشروعات الصغيرة عن غيرها من المشروعات الدور البارز للمرأة فيها ، حيث تستقطب نسبة لا بأس بها من الإناث للعمل بها سواء كانت صاحبة المشروع أم عاملة في المشروع ، ذلك وإن تفاوتت نسبة مشاركتها من قطاع إلى آخر أو من منطقة إلى أخرى ، إلا أنه يتضح ان طبيعة المشروعات الصغيرة توائم بشكل أكبر متطلبات

---

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة أسيوط: نشرة المعلومات، العدد 242، أسيوط فبراير 2011، ص ص 26-30.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: دراسة المؤسسات غير المصرفية الحكومية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 15-17.

عمل المرأة لاسيما في المناطق الأكثر احتياجا لنجد والحال هذه أن المشروعات الصغيرة تعد أحد أهم وسائل تمكين المرأة التي تعتمد في استراتيجيات التنمية [١] فالمرأة نصف المجتمع، وهي قوة إنتاجية لا يستهان بها، كما أنها لعبت دوراً بارزاً ورياديا في بناء اقتصاديات الدول المتقدمة، لذلك لابد من تشغيل النصف الآخر للمجتمع المصري، ومن خلال التعداد العام للسكان عام 2006 وجد أن عدد الذكور في محافظة أسيوط بلغ 1.758.935 نسمة وذلك بنسبة 51.1% في حين بلغ عدد الإناث 1.686.032 نسمة وذلك بنسبة 48.9% من إجمالي السكان في المحافظة. [٢]

11- تعد المشروعات الصغيرة أحد أهم آليات التطور التكنولوجي من حيث قدرتها على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل مقارنة بالمشروعات الكبيرة، حيث توفر الكثير من المشروعات الصغيرة فرصاً للتكامل بمختلف صوره الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من الكفاءة وتخصيص الموارد الاقتصادية.

سابعاً: دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة:

تتعدد الجهات العاملة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة في مصر سواء من ناحية التمويل أو التسويق أو الإشراف والتنظيم. وفيما يلي دراسة لأهم هذه الجهات والمنظمات.

(أ) الجهات والمنظمات الحكومية غير التمويلية:

1- الهيئة العامة للتنمية الصناعية:

وهي هيئة عامة مركزية تختص بشئون الصناعة وإعداد الخطة الصناعية وما يلحق بها من برامج لتنفيذها، وترعى الهيئة العامة للتنمية الصناعية الصناعات الصغيرة من خلال الإدارة العامة للصناعات الصغيرة ومراكز التدريب المهني، حيث تقوم الهيئة بتقديم كافة الخدمات الفنية والإرشادية اللازمة للصناعات الصغيرة، والاهتمام برفع كفاءة الكوادر الفنية العاملة من خلال برامج التدريب المختلفة، توفير مؤسسات الترويج والتسويق، وتقديم حزمة من السياسات التمويلية، المساعدة للأنشطة والصناعات التصديرية والتنسيق بين الأجهزة الرقابية وتطورها وتنشيطها لزيادة فاعليتها في وضع وتطبيق للمواصفات القياسية ورفع مستوى جودة المنتجات المصرية ومنح تراخيص إقامة المشروعات المختلفة. [٣] كما تقوم الهيئة بإنشاء العديد من المجمعات الصناعية الصغيرة في مختلف محافظات

---

(١) I.L.O, A fair Globalization , Creating Opportunities for all, Geneva ٢٠٠٤, pp.٥٩-٦١

(٢) ارتفع عدد الذكور في المحافظة في يناير عام 2012 إلى 1.985.296 نسمة وذلك بنسبة 51.1% من جملة السكان في المحافظة، بينما ارتفع عدد الإناث ليصل إلى 1.903.012 نسمة وذلك بنسبة 48.9% في نفس السنة. ومن الملاحظ أن على الرغم من زيادة عدد كل من الإناث والذكور عام 2012 إلا أن نسبة كل منهما بقيت كما هي عليه عام 2006.

(٣) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين: الملتقى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في ظل المتغيرات المالية، القاهرة، 1998.

الجمهورية، وقد حظيت محافظة أسيوط بإقامة إحدى هذه المجمعات، حيث أقيم مجمع للصناعات الصغيرة عام 1997 بمنطقة الغريب الصناعية بمركز ساحل سليم وذلك على مساحة 231 ألف متر مربع، ويشرف على المركز الجهاز التنفيذي للمشروعات التابع لوزارة الصناعة. [١]

(2) وزارة التجارة الخارجية: [٢]

تعتبر أكثر الجهات اهتماماً بالمشروعات الصغيرة وخاصة الصناعية منها لارتباط التصنيع في مراحله المتطورة بالتصدير، لذا أنشئت الوزارة " وحدة تنمية المشروعات الصغيرة" في ديسمبر 1997، وفي مارس 1998 تم إنشاء الإدارة العامة لشئون المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بهدف وضع إطار من السياسات المشجعة للصناعات الصغيرة يعمل على تنميتها وإنجاحها، وتوفير المساعدات المالية وغير المالية لهذه المشروعات على أسس اقتصادية وتنموية سليمة. [٣] وتضم الوزارة " نقطة التجارة الدولية المصرية" [٤] والتي تمثل دورها في خدمة ورعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر من خلال الترويج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لها إمكانية التصدير، وتوفير الفرص التصديرية لها والمساعدة في إيجاد التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة سواء بإيجاد شريك أو توفير أنسب القروض لتوفير المستلزمات الإنتاجية، وتوفير قواعد البيانات الخاصة بالتسهيلات التجارية عن النقل الجوي والبحري والبري والجمارك والتأمين والبنوك والتعبئة والتغليف والمواصفات القياسية. [٥]

وتجدر الإشارة إلى أن نقطة التجارة الدولية في أسيوط قد بدأت نشاطها في أكتوبر عام 2000 لتكون ضمن 160 نقطة منتشرة في 106 دولة على مستوى العالم، وذلك لزيادة كفاءة التجارة ومواكبة التقدم في تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات. ونقطة التجارة الدولية بأسيوط هي هيئة حكومية تابعة لوزارة التجارة الخارجية والأمم المتحدة وتقدم خدماتها مجاناً.

وتتمثل خدمات نقطة التجارة الدولية في:

- توفير الفرص التجارية للمستثمرين ورجال الأعمال لزيادة الصادرات.

---

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة أسيوط: نشرة المعلومات، العدد 254، أسيوط فبراير 2012، ص 28.

(٢) ضمت وزارة التجارة الخارجية إلى وزارة الصناعة وتعرف حالياً باسم وزارة الصناعة والتجارة.

(٣) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، نقطة التجارة الدولية نشرة نقطة التجارة الدولية، دراسة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، العدد السادس، القاهرة، أكتوبر 2001.

(٤) أنشئت نقطة التجارة الدولية في مصر في عام 1994 بتوصية من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يعرف بهيئة الأونكتاد United Nations Conference on Trade and Development. (UNCTAD)
والأونكتاد هي الهيئة الرئيسية التابعة لجهاز الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة في التجارة والتنمية، ويبلغ عدد أعضاء الأونكتاد حاليا 188 دولة وقد تم تفعيل دور نقطة التجارة الدولية في مصر في عام 1995 مع إحداث طفرة كبيرة في الاتصالات، والنقطة عنصر في اتحاد فيدرالي يضم 101 نقطة من مختلف دول العالم، وتعد مصر ضمن 19 دولة متقدمة في إرساء دور نقطة التجارة على المستوى العالمي.

(٥) بنك الإسكندرية: التمويل المصرفي للتنمية الصناعية في مصر مع التركيز على الصناعات الصغيرة، النشرة الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون، القاهرة 1990، صفحات متفرقة.

- الترويج محلياً ودولياً للمنتجات المحلية المختلفة خلال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) لزيادة الاستثمارات.
- دعم ومساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعاون مع المصانع في المناطق الصناعية.
- تقديم التسهيلات التجارية وتقديم معلومات كاملة عن السوق، المعدات، خدمات النقل، المواصفات القياسية، المواصفات المطلوبة للمنتجات الزراعية والصناعية وذلك لوصول المنتج إلى الجودة.
- مساعدة المستثمرين في إيجاد شركاء وشراء خطوط إنتاج جديدة.
- القيام بتصميم كتالوجات إليكترونية للمنتجات لخدمة المصانع والشركات في الترويج لبضائعهم.
- التعاون مع المصانع في المناطق الصناعية الست بمحافظة أسيوط (بني غالب، عرب العوامر، الزرابي، الغريب، دشلوط، الكوم الأحمر) لتدعيمهم بالفرص والتعاملات التجارية.
- العمل على تطوير مصانع المحافظة ووضعها على خريطة الأسواق العالمية من خلال بروتوكول تعاون مشترك بين نقطة التجارة وجامعة أسيوط. وقد بلغ عدد الشركات الرئيسية المسجلة بنقطة التجارة الدولية بأسيوط نحو 109 شركة موزعة على النحو التالي: صناعات غذائية 31 شركة، خضروات 13 شركة، منتجات كيماوية 13 شركة، منتجات معدنية 7 شركات، الأحجار والزجاج 7 شركات، المنسوجات 7 شركات، الأخشاب 5 شركات، البلاستيك والمطاط 3 شركات، الأدوات الموسيقية 6 شركات، الآلات و الحاسبات الآلية (شركتين)، وشركة واحدة لكل من الإليكترونيات والحيوانات الحية ومنتجاتها والخدمات، 13 شركة تقع تحت بند منوعات. [1] ويعد هذا العدد من المنشآت والشركات المسجلة ضئيل للغاية ولا يتلائم مع عدد المنشآت والشركات الموجودة بالمحافظة، مما ينعكس بالسلب على قلة تسويق منتجات الشركات والمنشآت التي لم تسجل بنقطة التجارة الدولية بأسيوط.

(3) صندوق التنمية المحلية:

أنشئ صندوق التنمية المحلية كهيئة اعتبارية مستقلة في إطار جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بموجب القرار الجمهوري رقم 310 لسنة 1978 وبدأ في مزاولة نشاطه بصورة عملية اعتباراً

(١) موقع وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، قطاع نقطة التجارة الدولية المصرية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) من خلال الموقع التالي:

www. Tpegypt.gov.eg/Arabic/TPactivities. Aspx?

من نوفمبر 1978، وصندوق التنمية المحلية صندوق تنموي يهدف بالأساس إلى تدعيم التنمية الاقتصادية في قطاع المحليات والقرية. ويبلغ إجمالي رأسمال الصندوق حالياً 49.2 مليون جنيه. يعد صندوق التنمية المحلية من أهم آليات العمل التي تعتمد عليها وزارة التنمية المحلية في إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية المحلية بما يتيحه من فرص إقراض ميسرة وسريعة للراغبين من الأفراد والمنظمات الأهلية بتمويل مشروعات تنموية ذات عائد مالي دوري سريع، وتغطي استثماراتها في أقصر وقت ممكن[١] حيث يقوم الصندوق بإقراض مختلف مشروعات التنمية الريفية الإنتاجية والخدمية والتسويقية الصغيرة وتمنح القروض من خلال الوحدات المحلية لكل من الأفراد والشركات والجمعيات التعاونية المسجلة والمشهرة قانوناً بقيمة لا تتجاوز 80% من قيمة الاستثمارات المطلوبة غير شاملة شراء أراضي أو مباني، ولا يتعامل الصندوق بأسعار فائدة إنما يحصل فقط على مصروفات إدارية تقدر في بداية الشهر الذي يتم فيه إبرام عقد القرض بعد تخفيضها بنسبة 20%.

وقد بلغ عدد المشروعات الصغيرة الممولة من صندوق التنمية المحلية بإقليم أسيوط (والذي يضم محافظتي أسيوط والوادي الجديد) نحو 1161 مشروعاً وذلك بنسبة 12.1% من إجمالي المشروعات التي مولها الصندوق على مستوى الجمهورية، وقد بلغ عدد المشروعات التي مولها الصندوق خلال الفترة من عام 2005/2004، وحتى عام 2009/1008 نحو 4647 مشروعاً وذلك بنسبة 10.8% من إجمالي المشروعات التي مولها الصندوق على مستوى الجمهورية. [٢]

وقد قدر عدد القروض الذي قدمها الصندوق للمشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط خلال عامي 2007/2006 نحو 1383 قرضاً بقيمة بلغت 4.7 مليون جنيه ووفرت فرص عمل لنحو 3556 فرداً. وقد قام صندوق التنمية المحلية بمحافظة أسيوط بزيادة فرص استف.ادة المرأة من القروض التي تقدمها الجمعيات الأهلية، حيث وصل عدد مشروعات تنمية المرأة الريفية إلى 41696 مشروعاً بقيمة تصل إلى 24.6 مليون جنيه وذلك حتى نهاية عام 2011. [٣]

(4) جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي:

يشرف هذا الجهاز على الورش والمنشآت الحرفية الصناعية التي يعمل بها عدد من العمال لا يزيد عن تسعة عمال بخلاف صاحبها، حيث يقوم بالإشراف على نحو 500 جمعية تعاونية إنتاجية في مجال الإنتاج والخدمات، وتقوم الدولة بتوجيه الاستثمارات لتنمية وتطوير قطاع الصناعات الصغيرة والحرفية من خلال هذا الجهاز وذلك من خلال محورين أساسيين: الأول وهو إنشاء مراكز خدمة وتدريب تشتمل على أحدث الآلات، والثاني هو تدريب الصبية والشباب على الصناعة الحرفية[٤] .

---

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء: المشروعات الصغيرة في مصر، المشاكل ومقترحات الحلول، القاهرة 2002، ص 49.

(٢) وزارة التنمية المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية: صندوق التنمية المحلية، القاهرة، 2010.

(٣) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة أسيوط: تحسين الدخول وضمانات المعاشات للفئات الأولى بالرعاية، بيانات غير منشورة، أسيوط ديسمبر 2012.

(٤) راجع:

وتجدر الإشارة إلى أن محافظة أسيوط يوجد بها 3760 ورشة وذلك حتى عام 2011، وتتوزع هذه الورش على العديد من الأنشطة الصناعية المختلفة كما يتضح من الجدول (10) حيث نجد أن ورش المنتجات الخشبية والفلين قد احتلت المركز الأول بين الورش الحرفية على مستوى المحافظة ، حيث بلغ عددها 790 ورشة وذلك عام 2011 ويعمل بهذه الورش نحو 973 عاملاً وذلك بنسبة 21%، 19.6% لكل من إجمالي عدد الورش وعدد العمالة في المحافظة على التوالي، في حين جاءت ورش المعادن الأساسية في المركز الثاني من حيث عدد الورش على
مستوى المحافظة، حيث بلغ عددها 383 ورشة يعمل بها 525 عاملاً وذلك بنسبة 10.2% ، 10.6% لكل من عدد الورش وعدد العمالة على التوالي، بينما جاءت ورش الغزل والنسيج ومنتجاتها وورش المواد الغذائية والدخان والمشروبات وورش الخامات التعدينية غير المعدنية وورش المنتجات المعدنية والآلات والتجهيزات وورش الورق والطباعة والنشر وورش المنتجات الكيماوية والبترولية والمطاطية في المراكز من الثالث وحتى الثامن على التوالي وذلك من حيث عدد الورش وعدد العمالة. وبالنسبة للتوزيع الجغرافي على مستوى مراكز المحافظة فقد جاء مركز ومدينة أسيوط في المرتبة الأولى من حيث عدد الورش وعدد العمالة حيث بلغ عدد الورش نحو 825 ورشة يعمل بها 1148 عاملاً، وذلك بنسبة 21.9% ، 23.2% من إجمالي عدد

جدول(10) توزيع الورش الحرفية حسب النشاط في محافظة أسيوط عام 2011 (*)

	منتجات كيماوية وبترولية ومطاط		خامات تعدينية غير معدنية		المعادن الأساسية		المنتجات المعدنية والالات والتجهيزات		منتجات خشبية وفلين		الغزل والنسيج ومنتجاتها		ال
	منشآت	عمالة	منشآت	عمالة	منشآت	عمالة	منشآت	عمالة	منشآت	عمالة	منشآت	عمالة	منش
	2	9	28	57	109	181	96	142	349	419	4	5	0
	-	-	17	21	49	59	6	6	98	27	2	3	1
	-	-	19	29	42	47	10	12	83	100	3	3	1
	1	2	24	40	44	70	6	6	73	89	23	22	3
	1	1	15	24	48	50	-	-	5	60	105	110	1
	-	-	2	2	10	13	-	-	24	26	15	15	2

أ- سمير عبدالحميد عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 24.

ب- وزارة التنمية المحلية، جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي: توثيق تجربة جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي مع المشروعات الصغيرة، القاهرة، 2002، ص ص 11-12.

الغنايم	-	-	4	6	10	12	1	1	22	28	14	14	-	-
ابنوب	4	15	17	25	52	64	2	2	54	73	46	52	1	1
الفتح	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ساحل سليم	6	9	9	32	5	12	1	1	7	17	27	34	2	3
البداري	2	6	5	8	14	17	-	-	25	34	51	53	3	6
الإجمالي	17	43	140	264	382	525	170	122	790	973	290	311	24	45

(*) المصدر: إدارة الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي بديوان عام محافظة أسيوط، بيانات غير منشورة، أسيوط، فبراير 2012.

الورش وعدد العمالة في المحافظة على التوالي، بينما جاء مركز أبنوب في المرتبة الثانية من حيث عدد الورش وعدد العمالة، حيث بلغ عدد الورش نحو 551 ورشة يعمل بها 766 عاملا شكلت نسبة تقدر بنحو 14.7%، 15.5% من إجمالي عدد الورش وعدد العمالة على مستوى المحافظة على التوالي، بينما جاءت مراكز البداري، أبو تيج، منفلوط، القوصية، ديروط، صدفا، الغنايم، ساحل سليم، في المراتب من الثالثة وحتى العاشرة وذلك بالنسبة لعدد الورش وعدد العمالة على مستوى المحافظة على التوالي.

(5) مشروع الأسر المنتجة:

مشروع الأسر المنتجة هو مشروع قومي اجتماعي يهدف إلى تنمية الموارد الاقتصادية للأسر المنتجة محدودة الدخل للعمل في مجال الصناعات البيئية والريفية والمنزلية والصناعات الصغيرة، وقد ظهر هذا المشروع منذ الستينيات تحت مظلة وزارة الشئون الاجتماعية. [١]، والتي أولت اهتماماً كبيراً بالمشروعات الأسرية متناهية الصغر وذلك من خلال هذا المشروع والذي يندرج تحت ما يعرف باسم " المشروعات المعيشية" والذي يمثل أهم المشروعات الاجتماعية ذات الدخل الاقتصادي للأسرة. وتتركز الأهداف الرئيسية لمشروع الأسر المنتجة فيما يلي: [٢]

- تحويل الأسر محدودة الدخل أو الأشد فقراً إلى وحدات إنتاجية.
- الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة وتحويلها إلى منتجات نهائية ذات قيمة مضافة.
- خلق مفهوم الإنتاج وقيمة الزمن كعنصرين هامين في حياة الأسرة والمجتمع.
- إعادة التدريب والتأهيل للأسر وإكسابها مهارات وحرف يدوية مع استثمار عائد التأهيل والتدريب في الأنشطة الإنتاجية والاقتصادية.
- إتاحة فرص العمل لكل فئات المجتمع ممن لديهم الرغبة في العمل والإنتاج.
- المحافظة على الصناعات الحرفية ذات التراث المصري الأصيل مع تطوير أنماطها ومكوناتها.
- الاستفادة من الأساليب التكنولوجية الحديثة في زيادة الإنتاج من الناحيتين الكمية والنوعية.

ويستفيد من هذا المشروع الأسر أو أفرادها الذين تنطبق عليهم شروط الانتفاع ولا يشترط سن معين، ويعطي الأولوية للأسر ذات الدخل المنخفض والتي يقل دخلها عن 300 جنيه شهرياً مع إعطاء الأولوية لخريجي مراكز التدريب والتأهيل الحكومية أو الأهلية الخاضعة لوزارة الشئون الاجتماعية. ويوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي لمراكز الأسر المنتجة على مستوى المحافظة.

جدول (11) التوزيع الجغرافي لمراكز الأسر المنتجة في محافظة أسيوط عام 2012(*)

المركز / المدينة	مشغل فتيات	مناحل	مركز نجارة	مركز سجاد وكليم	الإجمالي	
					العدد	% (**)
أسيوط	30	7	6	3	46	24.73

(١) تعرف حالياً باسم وزارة التضامن الاجتماعي.

(٢) وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية: تجربة مشروع الأسر المنتجة، القاهرة 1995، ص ص 2-3.

ديروط	15	3	2	6	26	13.98
القوصية	5	2	1	2	10	5.38
منفلوط	5	2	1	2	10	5.38
أبوتيج	7	4	4	1	26	8.61
صدفا	5	2	3	5	15	8.06
الغنايم	5	1	1	2	9	4.83
أبنوب	7	1	1	1	10	5.38
الفتح	11	1	5	3	20	10.76
ساحل سليم	4	2	1	2	9	4.83
البداري	5	4	2	4	15	8.06
إجمـــــالي المحافظة	99	29	27	31	186	100

(*) المصدر: تم الحصول على بيانات الجدول:

أ- محافظة أسيوط، انجازات محافظة أسيوط (2006-2008)، أسيوط 2009، ص 195.

ب- مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة أسيوط، بيانات غير منشورة، أسيوط 2012.

(**) النسبة المئوية من حساب الباحث.

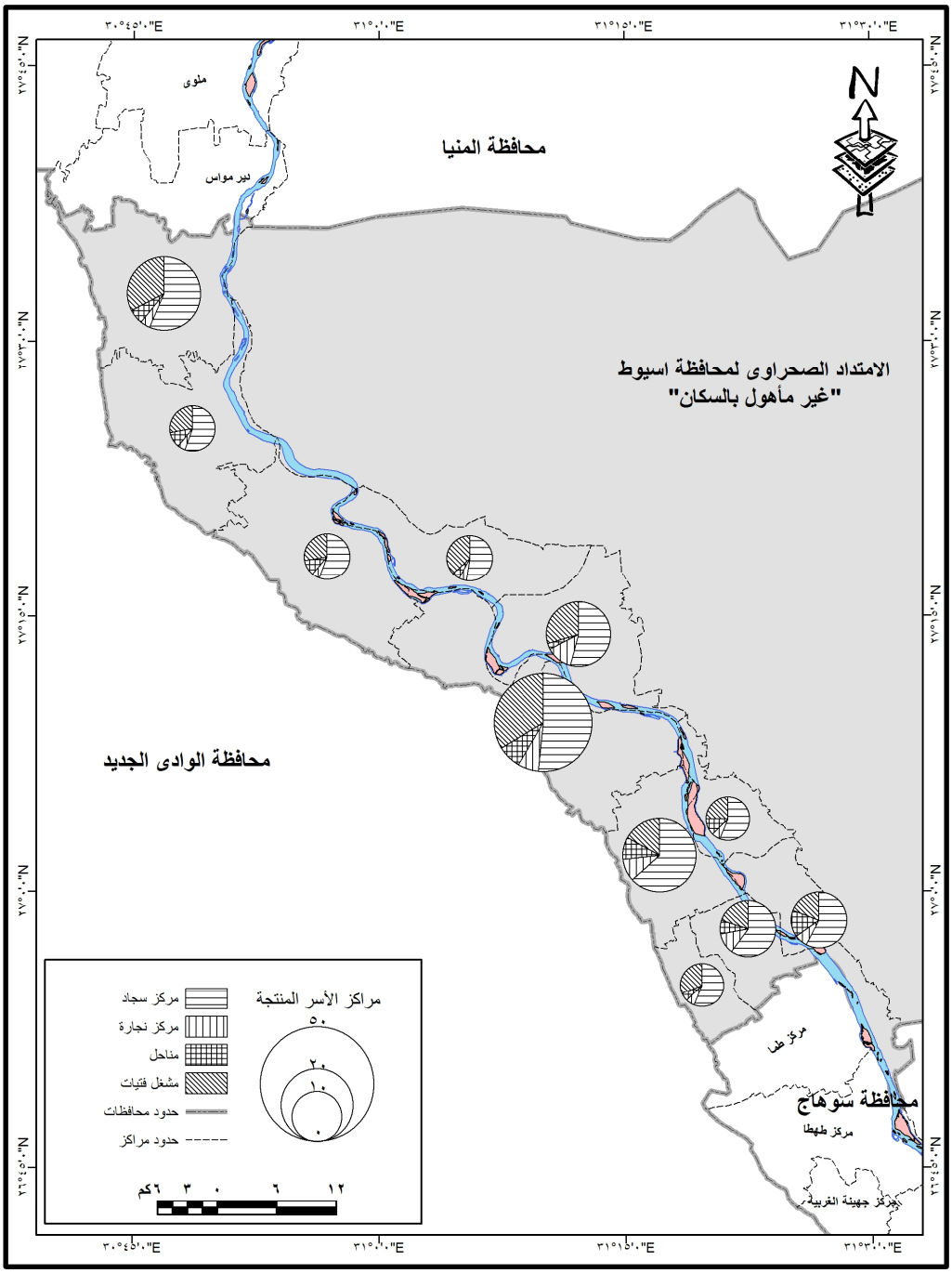

التوزيع الجغرافي لمراكز الأسر المنتجة في محافظة أسيوط عام 2012 شكل (10)

يتضح من خلال الجدول السابق والشكل(10) أن محافظة أسيوط يوجد بها 186 مركزا لإعداد الأسر المنتجة، وتتوزع هذه المراكز على جميع أنحاء المحافظة، حيث يتصدر مركز ومدينة أسيوط المرتبة الأولى من مراكز المحافظة من حيث عدد من مراكز الأسر المنتجة حيث يوجد به 46

مركزا أي ما يقرب من ربع عدد المراكز (24.7%) في المحافظة، يليه مركز ديروط في المرتبة الثانية حيث يوجد به 26 مركزاً وذلك بنسبة 14% من إجمالي مراكز الأسر المنتجة بالمحافظة، ثم جاء مركز الفتح في المرتبة الثالثة حيث يوجد به 20 مركزاً تشكل 10.8% من إجمالي عدد مراكز الأسر المنتجة بالمحافظة، ثم جاءت مراكز أبو تيج، صدفا، البداري، القوصية، منفلوط، أبنوب، الغنايم، ساحل سليم في المراتب من الرابعة وحتى الحادية عشرة على التوالي وذلك بأعداد مراكز بلغت 16، 15، 15، 10، 10، 10، 9، 9 لكل من هذه المراكز على التوالي ويتركز معظم نشاط الأسر المنتجة بمحافظة أسيوط في مشاغل للفتيات ومناحل ومراكز للنجارة ومراكز للسجاد والكليم.

(ب) البنوك والمؤسسات التمويلية:

تقوم البنوك والمؤسسات التمويلية الأخرى بدور هام وحيوي في تمويل المشروعات الصغيرة إلى جانب تقديمها للخدمات الاستشارية ودراسات الجدوى الاقتصادية لعلاج ما يواجه هذه المشروعات من صعوبات تمويلية أو فنية، وتتمثل هذه البنوك والمؤسسات في:

1- البنوك التجارية: يوجه حجم التمويل المتاح من قبل البنوك التجارية غالباً إلى المشروعات الكبيرة، كما أنها لا زالت غير كافية وفي حاجة للتدعيم لمواجهة العجز التمويلي الذي يواجه الكثير من المشروعات الصغيرة، وأحياناً تحجم بعض المشروعات الصغيرة عن التعامل مع البنوك وذلك للتخوف من عدم القدرة على الإلتزام بسداد هذه القروض، كما أن سعر الفائدة لا يزال مرتفعاً نسبياً عن قدراتها المالية، وأيضا تتعامل البنوك عادة مع العملاء الذين سبق لها التعامل معهم. أما في مجال المشروعات متناهية الصغر فيلاحظ عدم مشاركة غالبية البنوك التجارية في هذا المجال، حيث أنها تنظر إلى هذا النشاط على أنه عالي المخاطرة الذي يجب أن يترك للمنظمات غير الحكومية والبنوك العامة، ويرجع هذا الاعتقاد إلى أن المبادرات الأولى لنشاط التمويل متناهي الصغر قد جاءت من هبات قامت بتخصيصها بعض المنظمات الدولية وهيئات المعونة الأجنبية والتي يأتي في مقدمتها هيئة المعونة الأمريكية والتي تقوم بتوفير حوالي 70% من الأموال المتاحة للإقراض متناهي الصغر. [1]

ويوضح الجدول التالي أسعار الفائدة على قروض المشروعات الصغيرة بالنسبة للبنوك.

جدول (12)

أسعار الفائدة على قروض المشروعات الصغيرة في البنوك المصرية (*)

اسم البنك	فائدة قرض البنك للمشروعات الصغيرة
مصر	13% تبدأ بقرض 40 ألف جنيه

(١) عبدالمطلب عبدالحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 176 – 179.

الأهلي المصري	سعر الفائدة يقل عن سعر الإقراض للمشروعات الكبيرة بنسبة 2%.
القاهرة	سعر الفائدة للمشروعات الصغيرة يتراوح بني 7% إلى 10% حسب قيمة القرض ويتم الصرف من فروع محددة.
الإسكندرية	سعر الفائدة يتراوح بين 13% إلى 15%
الوطني للتنمية	16% سنوياً وتبدأ بقرض 1000 جنيه حتى 10 آلاف جنيه وتدفع الفائدة في بداية كل شهر والقسط في نهاية الشهر.
ناصر الاجتماعي	الفائدة 7% وقيمة القرض تبدأ من 1000 جنيه حتى 10 آلاف جنيه حسب راتب الموظف والضامن على 6 سنوات.

(*) المصدر: حسين عبدالمطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص 23 نقلا عن: جريدة العالم اليوم، العدد 257، السنة 6، القاهرة الأحد 26 يونيه 2005.

يعد الاقتراض طويل أو متوسط الأجل من أهم الأدوات التي تلجأ إليها المنشآت الصغيرة للحصول على التمويل، وبدراسة هيكل أسعار الفائدة المقدمة للمنشآت الصغيرة يتضح من خلال الجدول السابق تفاوت أسعار الفائدة التي تمنحها البنوك والتي يمنحها الصندوق الاجتماعي للتنمية، فالفائدة على قروض الصندوق تبلغ في الغالب 7% للمشروع الجديد ومن 9% إلى 11% للمشروع القائم حيث يتضح ما يلي:

بنك مصر: [1] يتم الاقتراض بسعر فائدة 13% كسعر فائدة على قروض المشروعات الصغيرة بعد الموافقة على دراسة الجدوى والتمويل، ويبدأ القرض بمبلغ 40ألف جنيه بعد أن يحصل البنك على الأوراق الرسمية من سجل تجاري وشهادة ضريبة أو عقد مسجل للمشروع بالشهر العقاري، أما الفائدة التي يحصل عليها بنك مصر من المستفيدين من قروض الصندوق الاجتماعي فتبدأ من 7% للمشروع الجديد و 9% للمشروع القائم، ويبدأ القرض بمبلغ 40 ألف جنيه ومضاعفاتها ، وقد قام بنك مصر بفروعه المختلفة في محافظة أسيوط بتقديم قروضاً للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر حيث بلغ عدد هذه القروض 4309 قرضاً بقيمة بلغت 13.2 مليون جنيه ووفرت نحو 4309 فرصة عمل وذلك من خلال الفترة (2006-2011).

البنك الأهلي المصري: [2] تصل فائدة القروض الصغيرة إلى أقل من 2% عن سعر الإقراض المعمول به بالبنك للمشروعات الكبيرة، كما يقدم البنك الأهلي قروضاً للشباب عن طريق الصندوق الاجتماعي بفائدة تصل إلى نحو 7% للمشروع الجديد، 11% للمشروع القائم وقد قام البنك الأهلي المصري بفروعه

(١) يوجد لبنك مصر عشرة فروع بمحافظة أسيوط منها أربعة فروع بمدينة أسيوط .

(٢) يوجد للبنك الأهلي المصري فرعان بمدينة أسيوط، الفرع الرئيسي بميدان البنوك وفرع بجامعة أسيوط، كما يوجد خمسة فروع أخرى للبنك بمراكز منفلوط ، القوصية ، ديروط ، صدفا ، أبوتيج.

المختلفة بمحافظة أسيوط بتقديم نحو 1047 قرضاً للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بقيمة بلغت 5.3 مليون جنيه ووفرت 1047 فرصة عمل خلال الفترة (2006-2011).

بنك القاهرة: [١] يقدم قروض للشباب بفائدة تبدأ من 7% إلى 11% حسب مدة التقسيط والمبلغ الذي يحصل عليه الشباب، بالإضافة إلى تقديم قروض الصندوق الاجتماعي للشباب بفائدة 7% للمشروع الجديد، 9 % للمشروع القائم. وقد قام بنك القاهرة بفروعه المختلفة في محافظة أسيوط بتقديم نحو 3771 قرضاً للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في المحافظة بقيمة بلغت 36 مليون جنيه ووفرت نحو 3771 فرصة عمل لأبناء المحافظة وذلك خلال الفترة (2006-2011).

بنك الإسكندرية: [٢] يقدم البنك قروضاً للشباب تتراوح الفائدة فيها بين 13% إلى 15% مع تقديم جميع المستندات الرسمية للمشروع في كالسجل التجاري للمحل والملف الضريبي وعقد تمليك المحل، بالإضافة إلى تقديم قروض الصندوق الاجتماعي للشباب بفائدة 7% للمشروع الجديد، 9% للمشروع القائم.

البنك الوطني للتنمية: [٣] هو أحد بنوك الاستثمار والأعمال في مصر، تم تأسيسه عام 1980 للقيام بعمليات التنمية الاقتصادية في مصر على مستوى القطاع الخاص، وقد تم إنشاء وحدة خاصة لتقديم الخدمات التمويلية للصناعات الصغيرة عام 1987 بهدف إيجاد فرص عمل وتخفيض حالة الفقر، وتتنوع مصادر تمويل برامج إقراض البنك للمشروعات الصغيرة من عدد من الجهات الدولية، ويقدم البنك خدمات الائتمان بالغ الصغر من خلال 23 فرعاً على مستوى الجمهورية، ويقدم قروضه لصناعات صغيرة قائمة ويتعامل أساساً مع شريحة الحرفيين لأنهم أكثر فقراً والأكثر احتياجاً للدعم التمويلي. يقرض البنك الشباب حديث التخرج بفائدة تصل إلى 16% بدون أية مستندات أو أوراق رسمية، وتتراوح قيمة القرض بين 1000 إلى 10 آلاف جنيه على أن تسدد الفائدة في بداية كل شهر وقسط القرض في نهاية الشهر، على الأ تزيد فترة السداد والقرض على عام حتى يتم توسيع دائرة الاستفادة لجميع الشباب حديث التخرج.

وتعتبر تجربة البنك الوطني للتنمية من التجارب الرائدة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة، فقد قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير في دراسة قام بها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP عن القروض الصغيرة حيث أشارت الدراسة إلى أن البنك الوطني للتنمية هو البنك الوحيد الذي يدير نشاطاً واضحاً في مجال تمويل القروض متناهية الصغر. [٤]

---

(١) يوجد لبنك القاهرة ثلاثة فروع بمدينة أسيوط هي الفرع الرئيسي بشارع الجمهورية، وفرع بميدان البنوك، وفرع بجامعة أسيوط.

(٢) يوجد سبعة فروع لبنك الإسكندرية بمحافظة أسيوط من بينها فرع بمدينة أسيوط ، ويتوزع الباقى على مراكز : ديروط ، أبوتيج ، أبنوب ، القوصية ، منفلوط ، البداري .

(٣) يوجد فرعين للبنك الوطني للتنمية بمحافظة أسيوط ويقع مقرهما بمدينة أسيوط .

(٤) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء: المشروعات الصغيرة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص 83.

وبعد دراسة هيكل أسعار فائدة الإقراض السائدة في السوق المصري يلاحظ أنها مرتفعة ما يعني زيادة تكاليف المنشآت الصغيرة وتقليل هامش الربح بها وعدم المقدرة على التوسع في المستقبل في ظل صعوبات التسويق التي تواجهها مثل هذه المنشآت وخاصة في البدايات الأولى.

3- بنك التنمية الصناعية والعمال المصري: [١] يندرج بنك التنمية الصناعية ضمن تصنيف البنوك المتخصصة التي لا تزاول نشاط تجاري ولكن تساهم في النهوض بإحدى قطاعات الاقتصاد القومي حيث يختص بتمويل القطاع الصناعي. يساهم هذا البنك في الأنشطة عن طريق مد المشروعات الصناعية بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة. و برغم اهتمام بنك التنمية الصناعية بتمويل مشروعات التنمية الصناعية عامة لكن فيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة يعتبر غير فعال حيث ما قدمه من قروض لها لا يمثل سوى 36% من إجمالي القروض الممنوحة للصناعات عام 2008، وأيضا أعباء الفائدة التي يمنحها على قروض المشروعات الصغيرة غير مشجعة حيث يتراوح سعر الفائدة بين 15% -17% بالإضافة إلى مصاريف البنك. [٢]

وقد أنشأ بنك التنمية الصناعية المصري أربعة فروع له في محافظات الصعيد في كل من أسيوط وسوهاج وقنا وأسوان لخدمة المستثمرين في المشروعات والأنشطة الصناعية والتصنيع الزراعي والسياحة والخدمات ومدهم بالقروض والتسهيلات والخدمات المصرفية اللازمة لتمويل احتياجاتهم من الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج والتشغيل والأنشطة الجارية والتجارية المرتبطة بها، وذلك من خلال تقديم خدمات في المجالات التمويلية والمصرفية والفنية والاقتصادية وبشكل عام فقد ساعد البنك في القيام بعدة أدوار في محافظة أسيوط من خلال تمويل المشروعات بالمناطق الصناعية وتمويل المشروعات الصناعية داخل المحافظة.

4- بنك التنمية والائتمان الزراعي:

يقدم البنك الكثير من التسهيلات والخدمات المصرفية، وفي مجالات منح الائتمان يقدم البنك العديد من القروض الخاصة بتداول وتشغيل وتسويق الإنتاج الزراعي قصير الأجل، وقروض تداول وتجارة وتوزيع مستلزمات الإنتاج النباتي والحيواني والداجني والسمكي، وقروض تداول وتجارة وتوزيع وتشغيل الآلات والمعدات الزراعية، إلى جانب قروض تنمية القطاع الزراعي متوسطة وطويلة الأجل مثل قروض استصلاح الأراضي. كما يقوم بنك التنمية الائتمان الزراعي بمحافظة أسيوط بصرف قروض لمشروعات شباب الخريجين بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية شملت مشروعات وأنشطة

---

(١) يوجد فرع لبنك التنمية الصناعية بمحافظة أسيوط ويقع مقره بشارع سعد زغلول فى ميدان البنوك بمدينة أسيوط . وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم دمج بنك العمال المصري فى بنك التنمية الصناعية المصري في أول نوفمبر 2008 وتم تعديل الاسم ليصبح بنك التنمية الصناعية والعمال المصري.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: دور المؤسسات غير المصرفية الحكومية، مرجع سبق ذكره، ص 26.

زراعية وصناعية وتجارية بفائدة قدرها 7% خلال عام واحد. وقد بلغت قيمة هذه القروض 65.8 مليون جنيه تم إقراضها لنمو 1520 مشروعاً صغيراً ومتناهي الصغر. [1]

5- الصندوق الاجتماعي للتنمية:

هو صندوق قومي أنشئ بالقرار الجمهوري رقم 40 لسنة 1991 بهدف توفير فرص عمل والمساهمة في حل مشكلة البطالة والتخفيف من الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي عن كاهل محدودي الدخل[2]، ويتبع الصندوق في أسلوب عمله نظم ومرونة المنظمات الدولية والإقليمية حتى يكون نداً في التعامل الفني والإدارة مع الدول المانحة والمنظمات الدولية والإقليمية المنتشرة في جميع المحافظات، وتشمل الفئات المستهدفة من الصندوق كل من شباب الخريجين والعاطلين وهي تلك الفئات الأكثر تأثراً ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، والطبقات الكادحة ومحدودي الدخل والمرأة وسكان المناطق المحرومة. وقد صدر القرار الجمهوري رقم 34 لسنة 1999 بإنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية من قبل كافة أجهزة الدولة وكذلك من القطاع الخاص، ويكون بذلك الجهاز المنوط بوضع السياسات الخاصة بتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والإشراف على تنفيذها. وتبدأ قيمة القروض من 10-50 ألف جنيه للمستفيد الواحد وتصل إلى 200 ألف جنيه في حالة اشتراك أكثر من مستفيد في المشروع، وبلغت قيمة الفائدة البسيطة حتى عام 1997 نحو 8% إلى أن تم تخفيضها إلى 7% للمشروعات الجديدة، 9% للمشروعات القائمة. كما أن المستفيد من قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية يتمتع بإعفاء ضريبي لمدة 10 سنوات من تاريخ بدء نشاطه تشجيعاً للعمل الحر، وتختلف فترة السماح والسداد باختلاف طبيعة المشروعات والأنشطة، وتزيد هذه الفترات عن مؤسسات التمويل التجاري (البنوك) وبوجه عام تتراوح فترة السماح بين شهر و 18 شهراً، وفترة السداد ما بين 18 شهراً ، 60 شهراً، وكذلك الاشتراك في المعارض التي ينظمها الصندوق الاجتماعي للتنمية داخل مصر وخارجها للحصول على الدعم الفني والتسويقي المناسب. [3] وتحقيقاً لنشر أهداف الصندوق الاجتماعي للتنمية في أرجاء الجمهورية مع إمكانية التأثير المباشر على الفئات المستهدفة والحصول على أفضل النتائج مع أجهزة الحكم المحلي والجمعيات الأهلية والخاصة وأيضا لإمكانية تحديد الأولويات المحلية بدقة، فقد تم إنشاء وحدة معاونة المستفيدين التي تغطي محافظتي القاهرة والجيزة وشبكة من المكاتب الإقليمية في المحافظات طبقاً لأولوية خاصة تأخذ في اعتبارها الكثافة السكانية ونسب العمالة العاطلة في مختلف المحافظات، وهذه الشبكة اللامركزية متصلة بالأمانة العامة للصندوق من ناحية ووحدات الحكم المحلي والجمعيات الأهلية من ناحية أخرى. وقد حظيت محافظة أسيوط من خلال افتتاح فرع للصندوق الاجتماعي للتنمية بالمحافظة تحت مسمى الصندوق الاجتماعي

---

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: بيانات غير منشورة، أسيوط 2012.

(٢) أ- رئاسة مجلس الوزراء، الأمانة العامة للصندوق الاجتماعي للتنمية: الصندوق الاجتماعي للتنمية، المهمة والأهداف، القاهرة 1996، راجع: ص5.

ب- موقع الصندوق الاجتماعي على شبكة الانترنت: http://www.sfdegypt.org.

(٣) عبدالمطلب عبدالحميد، مرجع سبق ذكره، ص 179.

للتنمية- مكتب أسيوط الإقليمي والذي افتتح في أبريل 1993، حيث قام الصندوق بعدد من المشروعات التنموية في المحافظة باعتماد حوالي 296 مليون جنيه منها حوالي 158 مليون جنيه منحة، 138 مليون جنيه قروض لمشروعات صغيرة ومتناهية الصغر.

ونظراً لأهمية الصندوق الاجتماعي للتنمية كجهة رسمية مسئولة عن المشروعات الصغيرة في مصر بوجه عام ومحافظة أسيوط بوجه خاص فسوف نستعرض دور الصندوق في تمويل المشروعات الصغيرة ، ولكي تكتمل الصورة سوف نتناول دور الصندوق أيضا في تمويل المشروعات المتناهية الصغر، نظراً للارتباط الوثيق بين المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من حيث نوعية الأنشطة التي تمارسها فضلا عن جهات التمويل والاقراض المشتركة بين كلا النوعين من المشروعات.

التوزيع الجغرافي لمشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية:

أ- التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة على مستوى مراكز المحافظة خلال الفترة (2003-2012) :

يتضح من خلال الجدول (13) والشكل (11) ما يلي:

1- بلغ عدد المشروعات الصغيرة التي أقامها الصندوق الاجتماعي للتنمية في محافظة أسيوط خلال الفترة (2003-2012) نحو 11100 مشروع تتوزع على جميع مراكز المحافظة.

جدول(13) التوزيع الجغرافي للمشروعات الصغيرة على مستوى مراكز محافظة أسيوط خلال الفترة (2003-2012) (*)

برجاء وضع الجدول المعدل الذي به خانة إجمالي المحافظة

2004			2005			2006			2007			2008			2009			2010			2011			2012	
عدد المشروعات			عدد المشروعات			عدد المشروعات			عدد المشروعات			عدد المشروعات			عدد المشروعات			عدد المشروعات			عدد المشروعات			عدد المشروعات	
ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث
57	27	84	163	30	193	65	23	88	45	14	59	52	22	74	56	17	70	40	9	49	40	17	57	16	1
34	19	53	173	32	205	106	32	138	83	28	111	67	13	80	74	21	95	59	8	67	95	17	112	63	36
141	60	201	343	163	506	321	128	449	230	89	319	84	28	112	61	27	88	35	14	49	84	29	109	87	42
51	23	74	149	58	207	77	45	122	33	11	44	55	17	72	42	25	67	33	13	46	114	58	172	123	104
16	12	28	97	50	147	71	30	101	78	17	95	87	32	119	59	23	82	37	12	49	71	21	92	9	5
16	11	27	75	29	104	49	12	61	38	11	49	94	30	124	28	8	36	25	9	34	42	14	56	7	-
50	28	78	148	73	221	93	48	141	111	41	152	151	53	204	73	29	102	42	9	51	126	164	190	52	52
24	12	36	87	31	118	45	28	73	69	23	92	63	26	89	11	3	14	11	5	16	24	11	35	25	12
49	22	771	164	52	216	123	48	171	114	44	158	104	53	157	50	24	74	34	22	56	153	48	201	98	44
21	17	38	184	66	250	105	55	160	73	44	117	71	42	113	37	15	52	29	14	43	42	20	62	34	19
10	141	21	105	29	134	49	16	65	31	9	40	30	13	43	18	4	22	23	9	32	23	9	32	11	6
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	41	19	60	25	13	38	55	23	78	32	5
469	242	711	1688	613	2301	1104	465	1569	905	331	1236	920	361	1281	550	212	762	393	137	530	869	327	1196	557	326

(*) المصدر: الصندوق الاجتماعي للتنمية، المكتب الإقليمي - فرع أسيوط، تقارير المستفيدين، بيانات غير منشورة،أسيوط 2003-2013.

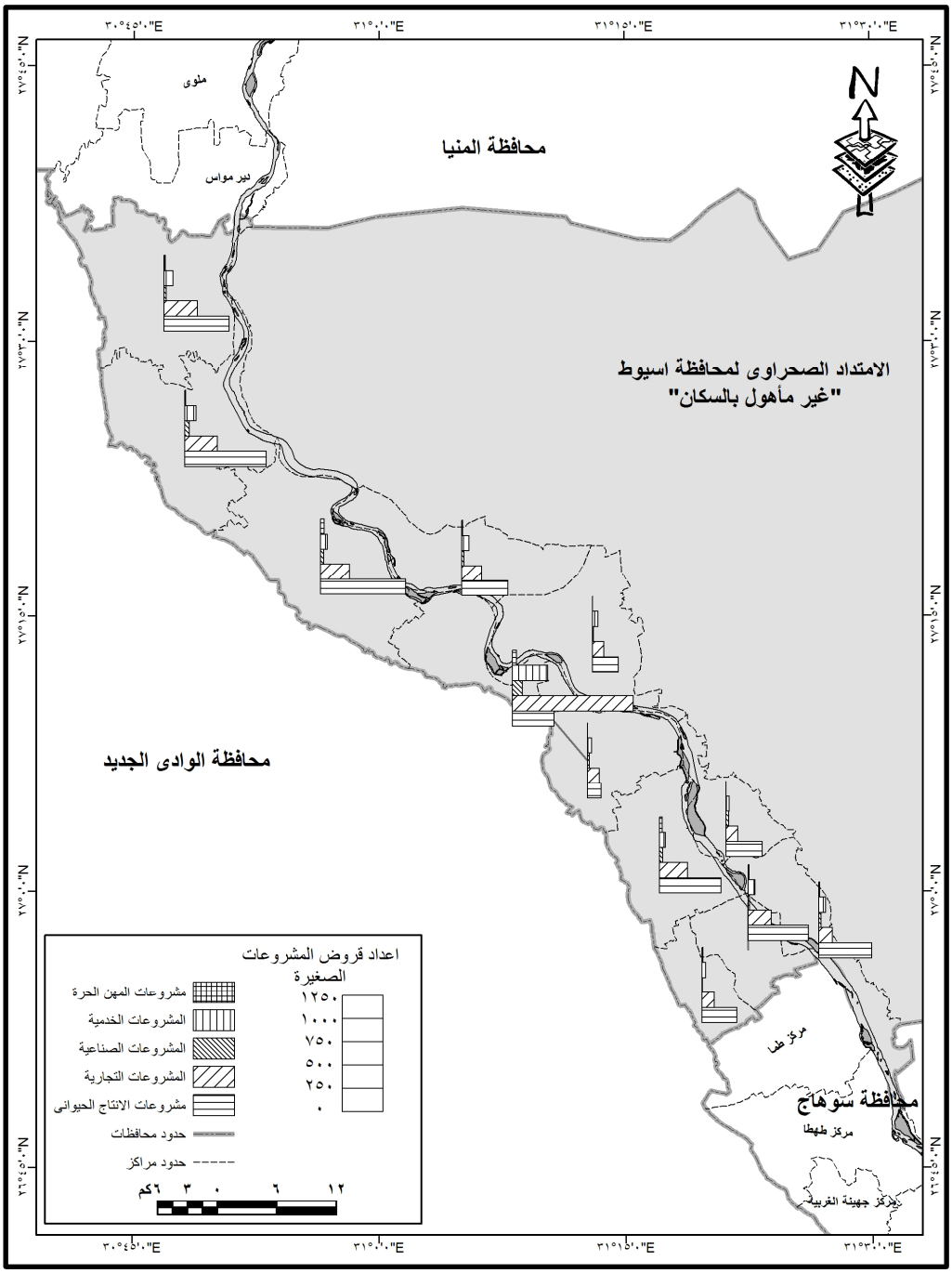

التوزيع الجغرافي لأعداد القروض للمشروعات الصغيرة على مستوى مراكز محافظة أسيوط خلال الفترة (2003-2012) شكل (11)

2- جاءت مدينة أسيوط في المرتبة الأولى بين جميع مراكز ومدن المحافظة حيث بلغ عدد المشروعات الصغيرة بها نحو 2122 مشروعاً وذلك بنسبة 19.1% من جملة المشروعات

الصغيرة التي أقامها الصندوق خلال الفترة (2003-2012) ويختص نحو 1487 مشروعاً بالذكور في حين يختص نحو 635 مشروعاً بالإناث، وقد جاء مركز القوصية في المرتبة الثانية بين مراكز المحافظة من حيث عدد المشروعات الصغيرة والتي أقامها الصندوق خلال الفترة المذكورة حيث بلغ عدد المشروعات الصغيرة به 1314 مشروعاً. وذلك بنسبة 11.8% من جملة المشروعات الصغيرة التي أقامها الصندوق خلال نفس الفترة، وتتوزع هذه المشروعات بين الذكور 801 مشروعاً، والإناث 513 مشروعا. وجاء مركز منفلوط في المرتبة الثالثة بين مراكز المحافظة من حيث عدد المشروعات الصغيرة التي أقامها الصندوق حيث بلغ عدد المشروعات الصغيرة به نحو 1287 مشروعاً يختص نحو 1224 مشروعاً بالذكور، في حين يختص نحو 363 مشروعاً بالإناث. واحتلت مراكز ديروط، أبو تيج، صدفا، أبنوب، البداري، ساحل سليم، الغنايم، الفتح المراتب من الرابعة وحتى الثانية عشرة من حيث عدد المشروعات الصغيرة التي أقامها الصندوق والتي بلغت 118، 1008، 930، 769، 754، 541، 514، 436، 307 مشروعاً لكل من هذه المراكز على التوالي مشكلة نسبة بلغت 10.1%، 9.1%، 8.4%، 6.9%، 6.8%، 4.9%، 4.6%، 3.9%، 2.8% على التوالي.

(ب) التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق الاجتماعي والمخصصة للمشروعات الصغيرة حسب نوع النشاط على مستوى مراكز المحافظة خلال الفترة (2003-2012).

يتضح من خلال الجدول (14) والشكل (12) ما يلي:

1- بلغ إجمالي قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية والمخصصة للمشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط نحو 487.7 مليون جنيه وذلك خلال الفترة (2003/1/1-2012/12/31) وقد وزعت هذه القروض على جميع أنواع المشروعات الصغيرة (التجارية . الصناعية . الخدمية . الإنتاج الحيواني . المهن الحرة).

جدول (14) التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية والمخصصة للمشروعات الصغيرة على مستوى مراكز محافظة أسيوط حسب نوع النشاط خلال الفترة (2003/1/1-2012/12/31)*

ات	المشروعات التجارية	المشروعات الصناعية	المشروعات الخدمية	مشروعات الإنتاج الحيواني	مشروعات المهن الحرة	الإجمالي

	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة
أبنوب	202	8.755.900	24	3.369.000	73	2.910.775	461	9.746.800	9	287.000	769	25.069.575
أبو تيج	279	15.423.000	29	2.881.000	58	3.160.800	616	16.373.800	26	349.000	1008	38.187.600
مدينة أسيوط	1209	113.170.330	103	13.132.000	352	22.715.789	416	8.954.500	42	4.322.761	2122	162.295.729
ديروط	336	13.524.500	25	2.132.000	89	4.922.825	652	19.345.750	16	437.000	1118	40.362.075
البداري	135	5.466.500	21	855.900	645	3.019.638	528	13.147.400	6	115.000	754	22.604.438
الغنايم	121	4.657.500	3	68.000	35	1.700.684	347	7.959.117	8	80.000	514	14.465.301
القوصية	328	17.670.425	45	2.159.000	116	6.097.025	814	23.070.900	11	298.000	1314	49.295.350
ساحل سليم	120	3.696.200	28	2.590.175	31	1.505.300	361	7.887.050	1	10.000	541	15.692.725
منفلوط	291	13.155.000	32	1.784.935	72	6.259.500	852	24.029.460	40	773.000	1287	46.001.895
صدفا	233	11.649.585	13	585.422	69	3.954.800	605	15.314.400	10	125.000	930	31.629.207
الفتح	114	6.936.600	11	929.500	53	2.517.167	256	5.703.37	2	20.000	436	16.106.637
مركز أسيوط	118	14.606.885	16	4.728.000	38	2.553.100	135	4.062.900	-	-	307	25.950.885
إجمالي المحافظة	**3486**	**228.712.425**	**350**	**35.214,932**	**1050**	**61.321.403**	**6043**	**155.595.947**	**171**	**6.816.720**	**11100**	**487.661.427**

(*) المصدر: الصندوق الاجتماعي للتنمية، المكتب الإقليمي - فرع أسيوط، تقارير المستفيدين، بيانات غير منشورة،أسيوط 2003-2013.

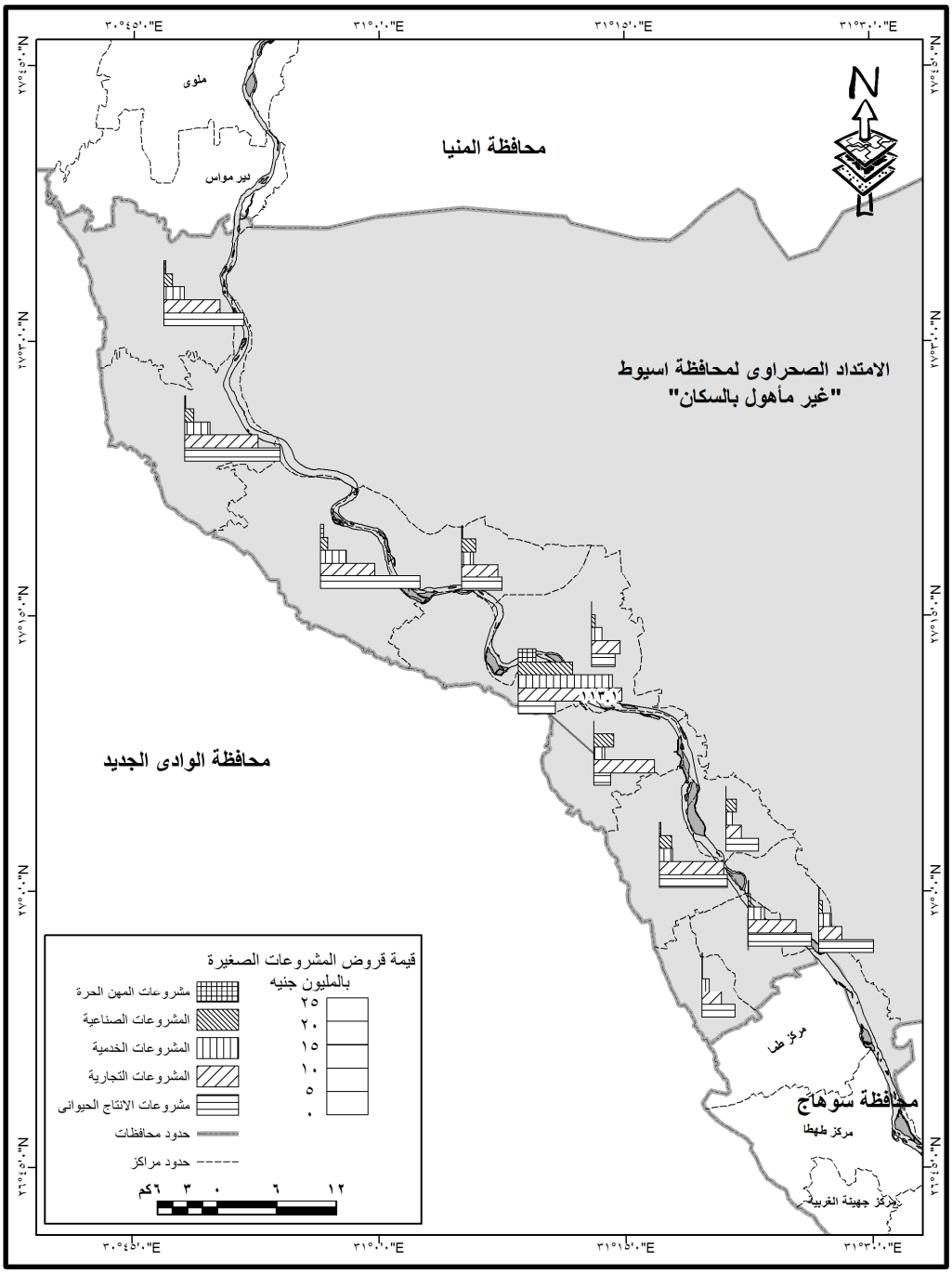

التوزيع الجغرافي لقيمة قرروض الصندوق الاجتماعي للتنمية والمخصصة للمشروعات الصغيرة على مستوى مراكز محافظة أسيوط حسب نوع النشاط خلال الفترة (2003-2012) شكل (12)

2- استحوذت المشروعات التجارية على المركز الأول بالنسبة لقروض الصندوق الاجتماعي حيث بلغت القروض المخصصة لهذه المشروعات نحو 228.7 مليون جنيه وذلك بنسبة 46.9% من إجمالي القروض المخصصة للمحافظة خلال الفترة (2003-2012) وقد خصصت هذه القروض لتمويل 3486 مشروعاً صغيراً. وقد جاءت مدينة أسيوط في المرتبة الأولى بين مراكز ومدن المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة للمشروعات التجارية، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات نحو 113.2 مليون جنيه، خصصت لتمويل 1209 مشروعاً صغيرا، ويرجع ذلك إلى أن المدينة هي حاضرة المحافظة حيث يتوفر بها خدمات البنية الأساسية لهذه المشروعات وعلى رأسها وفرة وسائل النقل والمواصلات مع إرتفاع كثافة سكانها الذين يمثلون سوقاً كبيرة لاستهلاك منتجات هذه المشروعات فضلا عن ارتفاع قدرتهم الشرائية مما يسهل على هذه المشروعات توزيع منتجاتها وتحقيق المزيد من الأرباح. ويتركز في مدينة أسيوط جميع أنواع الأنشطة التجارية مثل تجارة الملابس والمنتجات الجلدية والأجهزة الكهربائية والمنزلية والمواد الغذائية وأدوات ومستحضرات التجميل والمنتجات الكيماوية والبلاستيك والورق.

جاء مركز القوصية في المرتبة الثانية بعد مدينة أسيوط من حيث قروض الصندوق الاجتماعي والتي بلغت 17.7 مليون جنيه خصصت لتمويل 328 مشروعاً تجارياً، ثم جاء مركز أبو تيج في المرتبة الثالثة بين مراكز المحافظة من حيث قروض الصندوق والتي بلغت 15.4 مليون جنيه خصصت لتمويل 279 مشروعاً تجاريا، واحتل مركز أسيوط المرتبة الرابعة بين مراكز المحافظة بالنسبة لقروض الصندوق والتي بلغت 14.6 مليون جنيه خصصت لتمويل 118 مشروعاً تجارياً، ثم جاءت مراكز ديروط، منفلوط، صدفا، أبنوب، الفتح، البداري، الغنايم، وساحل سليم في المراتب من الخامسة وحتى الثانية عشرة على التوالي وذلك من حيث جملة القروض المخصصة من الصندوق الاجتماعي للمشروعات التجارية والتي بلغت 13.5، 13.2، 11.6، 8.8% ، 6.9، 5.5، 4.7، 3.7 مليون جنيه على التوالي، وقد خصصت هذه القروض لتمويل نحو 336، 291، 233، 202، 114، 135، 121، 120 مشروعاً على التوالي. ومن الملاحظ أن معظم هذه القروض قد خصصت لتمويل مشروعات المواد الغذائية والأخشاب وتجارة علف الحيوان والمنتجات الحيوانية والمشروعات التجارية القطاعي.

3- احتلت مشروعات الإنتاج الحيواني المركز الثاني بالنسبة لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث بلغت قيمة هذه القروض والمخصصة لهذه المشروعات نحو 155.6 مليون جنيه وذلك بنسبة 31.9% من إجمالي القروض المخصصة للمحافظة خلال الفترة (2003-2012)، وقد خصصت هذه القروض لتمويل 6043 مشروعاً للإنتاج الحيواني، وتشمل مشروعات الإنتاج الحيواني مشروعات تسمين الثروة الحيوانية وتمويلها وعلى رأسها الأبقار وتربية الأغنام والماعز والمشروعات الخاصة بالمستلزمات الحيوانية والمناحل وغيرها.

وقد جاء مركز منفلوط في المرتبة الأولى بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة لمشروعات الإنتاج الحيواني بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات أكثر من 24 مليون جنيه خصصت لتمويل 852 مشروعاً، ومن الملاحظ أن مشروعات الإنتاج الحيواني تتركز في المراكز التي ترتفع بها نسبة سكان الريف، ويعد مركز منفلوط ثالث مراكز محافظة أسيوط بالنسبة لعدد سكان الريف والذين بلغ عددهم نحو 384.9 ألف نسمة عام 2011 [1] . وقد جاء مركز القوصية في المرتبة الثانية بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة لمشروعات الإنتاج الحيواني بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات بالمركز أكثر من 23 مليون جنيه خصصت لتمويل 814 مشروعاً، ثم جاء مركز ديروط في المرتبة الثالثة بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة لمشروعات الإنتاج الحيواني بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات نحو 19.3 مليون جنيه خصصت لتمويل 652 مشروعاً، ثم جاء مركز أبو تيج في المرتبة الرابعة بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة لمشروعات الإنتاج الحيواني بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات نحو 16.4 مليون جنيه خصصت لتمويل 616 مشروعاً. ثم جاءت باقي مراكز المحافظة وهي مراكز صدفا، البداري، أبنوب، مدينة أسيوط، الغنايم، ساحل سليم، الفتح، مركز أسيوط في المراتب من الخامسة وحتى الثانية عشرة على التوالي وذلك من حيث جملة القروض المخصصة من الصندوق الاجتماعي لمشروعات الإنتاج الحيواني والتي بلغت 15.3 ، 13.1، 9.7، 8.9، 8، 7.9، 5.7، 4 مليون جنيه على الترتيب، وقد خصصت هذه القروض لتمويل نحو 605، 528، 461، 416، 347، 361، 256، 135 مشروعاً على التوالي.

4- حققت المشروعات الخدمية المركز الثالث بالنسبة لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث بلغت قيمة هذه القروض والمخصصة لهذه المشروعات نحو 61.3 مليون جنيه وذلك بنسبة 12.6% من إجمال بالقروض المخصصة للمحافظة خلال الفترة (2003-2012)، وقد خصصت هذه القروض لتمويل 1050 مشروعاً خدمياً. وقد جاءت مدينة أسيوط في المرتبة الأولى بين مراكز ومدن المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة للمشروعات الخدمية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات نحو 22.7 مليون جنيه خصصت لتمويل 352 مشروعاً خدمياً، ويرجع ذلك إلى أن المدينة هي حاضرة المحافظة ووجهتها حيث يتردد معظم أبناء المحافظة وخاصة من باقي المراكز عليها للحصول على ما يحتاجونه من خدمات مختلفة، وعلى الرغم من أن المشروعات الصغيرة دورها محلي حيث لا يتعدى نفوذها المدنية التي توجد بها، إلا أن الخدمات التي تقام في المدن الكبرى مثل مدينة أسيوط يتعدى نفوذها الإطار المكاني للمدينة[2] ويصل إلى مسافات قد تصل إلى 62 كيلو متر حيث تبعد مدينة ديروط عن مدينة أسيوط ، وهي أبعد مدن المحافظة عن مدينة أسيوط .

---

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة أسيوط، بيانات غير منشورة، أسيوط يناير 2012.

(٢) حسام الدين جاد الرب: البيئة المصرية، دراسة في جغرافية المكان وجهود الإنسان، دار روافد للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص ص 161-162.

جاء مركز منفلوط في المرتبة الثانية بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة للمشروعات الخدمية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات بالمركز نحو 6.3 مليون جنيه خصصت لتمويل 72 مشروعاً خدمياً، ويرجع السبب في ذلك إلى قرب مركز منفلوط من مدينة أسيوط عاصمة المحافظة، وزيادة الإقبال من الشباب وأصحاب المشروعات الصغيرة على إقامة مشروعاتهم الصغيرة به نظراً لإرتفاع أسعار الأرض وبالتالي إرتفاع أسعار المحلات وإيجارها في مدينة أسيوط. حقق مركز القوصية المرتبة الثالثة بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة للمشروعات الخدمية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات بالمركز نحو 6.1 مليون جنيه خصصت لتمويل 116 مشروعاً، ثم جاء مركز ديروط في المرتبة الرابعة بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة للمشروعات الخدمية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات بالمركز نحو 4.9 مليون جنيه خصصت لتمويل 89 مشروعاً خدمياً. جاءت بقية مراكز المحافظة وهي مراكز صدفا، أبوتيج، البداري، أبنوب، مركز أسيوط، الفتح، الغنايم، ساحل سليم في المراتب من الخامسة وحتى الثانية عشرة على التوالي وذلك من حيث جملة القروض المخصصة من الصندوق الاجتماعي للمشروعات الخدمية بالمحافظة والتي بلغت 4، 3.2، 3، 2.9، 2.6، 2.5، 7.1، 1.5 مليون جنيه على الترتيب، وقد خصصت هذه القروض لتمويل نحو 69، 58، 64، 73، 38، 53، 35، 31 مشروعاً على التوالي.

5- حققت المشروعات الصناعية المركز الرابع بالنسبة لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث بلغت قيمة هذه القروض والمخصصة لهذه المشروعات نحو 35.2 مليون جنيه وذلك بنسبة 7.2% من إجمالى القروض المخصصة للمحافظة خلال الفترة (2003-2012) وقد خصصت هذه القروض لتمويل 350 مشروعاً صناعياً. وقد جاءت مدينة أسيوط في المرتبة الأولى بين مراكز ومدن المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة للمشروعات الصناعية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة هذه القروض المخصصة لهذه المشروعات نحو 12.1 مليون جنيه خصصت لتمويل 103 مشروعاً صناعياً صغيراً، ويرجع السبب في ذلك إلى وفرة عوامل التوطن الصناعي لمثل هذه المشروعات وخاصة المواد الخام والتي يتم الحصول عليها بسهولة، والأيدي العاملة ومصادر الطاقة وخاصة الكهرباء التي تعتمد عليها مثل هذه المشروعات والسوق الكبيرة للاستهلاك والتي تمكن مثل هذه المشروعات من توزيع منتجاتها وتحقيق المزيد من الأرباح. وقد جاء مركز أسيوط في المرتبة الثانية بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة للمشروعات الصناعية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات نحو 4.7 مليون جنيه خصصت لتمويل 16 مشروعاً صناعياً، ويرجع السبب في تفوق مركز أسيوط على باقي مراكز المحافظة بالنسبة للقروض الموجهة للمشروعات الصناعية إلى وقوع منطقة بني غالب الصناعية بالمركز والتي انشئت عام 1994 وتبلغ مساحتها 1.8 مليون متر مربع، وقد فضلت بعض المشروعات الصغيرة إقامة منشآتها للاستفادة من وفرة خدمات البنية الأساسية (الطرق، الكهرباء، المياه، الاتصالات)، وتخصيص مساحات من الأراضي لمثل هذه المشروعات، فضلات عن أن المشروعات الصناعية الكبيرة تفضل وقوع المشروعات الصغيرة بالقرب

منها حيث تعتمد عليها كصناعات مغذية لها، وقد جاء مركز أبنوب في المرتبة الثالثة بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة للمشروعات الصناعية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات بالمركز نحو 3.4 مليون جنيه خصصت لتمويل 24 مشروعاً صناعياً، ويرجع السبب في تصدر مركز أبنوب المرتبة الثالثة بين مراكز المحافظة إلى وقوع أكبر منطقة صناعية بمحافظة أسيوط على أرض المركز وهي منطقة عرب العوامر والتي انشئت عام 1994 على مساحة تصل إلى 2.6 مليون متر مربع، حيث تفضل المشروعات الصناعية الصغيرة التركز في مثل هذه المناطق للاستفادة من خدمات البنية الأساسية وتغذية المشروعات الصناعية الكبيرة ببعض منتجاتها الوسيطة التي غالباُ ما تمثل بداية لكثير من المراحل الصناعية بالنسبة للمنشآت الصناعية الكبيرة، ثم جاء مركز أبو تيج في المرتبة الرابعة بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة للمشروعات الصناعية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات بالمركز نحو 2.9 مليون جنيه خصصت لتمويل 29 مشروعاً صناعياً، ويرجع السبب في تصدر مركز أبو تيج مرتبة متقدمة بين مراكز المحافظة بالنسبة للمشروعات الصناعية إلى وقوع منطقة الزرابي الصناعية بالمركز والتي أنشئت عام 1995 على مساحة تصل إلى 147 ألف متر مربع، كما جاء مركز ساحل سليم في المرتبة الخامسة بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة للمشروعات الصناعية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات نحو 2.6 مليون جنيه خصصت لتمويل 28 مشروعاً صناعيا. وتجرد الإشارة إلى أن مركز ساحل سليم يقع به منطقة الغريب الصناعية والتي أنشئت عام 1997 على مساحة 231 ألف متر مربع، ويقع بهذه المنطقة مجمع للصناعات الصغيرة والذي يعد المجمع الوحيد من نوعه على أرض المحافظة، وقد تم إنشائه عن طريق الجهاز التنفيذي للمشروعات التابع لوزارة الصناعة، ويعتبر هذا المجمع الصناعي بمثابة حاضنة صناعية. Industrial Incubator [1]

ونظراً للصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة من جميع النواحي، تولدت الحاجة لبعض المؤسسات الهامة أو الخاصة أو المختلطة إلى توفير مجموعة متكاملة من آليات الدعم للمشروعات الصغيرة التي تنطوي على قدر من التجديد والابتكار لمدة محددة إلى أن يتم تخرجها من الحاضنة، وتوفر الحاضنة بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع وزيادة فرص النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والإدارية بتكلفة رمزية ودفع صاحب المشروع إلى التركيز على جوهر العمل، وبعد إنتهاء الفترة المحددة تتضاءل بعدها العلاقة لتتحول الحاضنات إلى صاحب مشروع جديد وذلك بعد أن يكون صاحب المشروع الصغير قد وقف على قدميه وتوسع في إنتاجية وكبر حجم

(١) هذا المصطلح مستوحى من حاضنات الأطفال حديثي الولادة والتي تساعد هؤلاء الأطفال على اجتياز صعوبات الظروف المحيطة بهم.

مشروعه[1] ثم جاءت بقية مراكز المحافظة وهي مراكز القوصية، ديروط، منفلوط، الفتح، البداري، صدفا، الغنايم في المراتب من السادسة وحتى الثانية عشرة على التوالي وذلك من حيث جملة القروض المخصصة من الصندوق الاجتماعي للمشروعات الصناعية والتي بلغت 2.2 مليون جنيه ، 2.1 مليون جنيه، 1.8 مليون جنيه، 929.5 ألف جنيه، 855.9 ألف جنيه، 585.4 ألف جنيه، 68 ألف جنيه على التوالي، وقد خصصت هذه القروض لتمويل نحو 45 مشروعاً، 25 مشروعاً، 32 مشروعاً، 11 مشروعاً، 21 مشروعاً، 13 مشروعاً، 3 مشروعات على التوالي.

6- احتلت مشروعات المهن الحرة المركز الخامس بالنسبة لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث بلغت قيمة هذه القروض والمخصصة لهذه المشروعات نحو 6.8 مليون جنيه وذلك بنسبة 1.4% من إجمالي القروض المخصصة للمحافظة خلال الفترة (2003-2012)، وقد خصصت هذه القروض لتمويل 171 مشروعاً للمهن الحرة. وقد جاءت مدينة أسيوط في المرتبة الأولى بين مراكز ومدن المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة للمشروعات المهن الحرة بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات نحو 4.3 مليون جنيه خصصت لتمويل 42 مشروعاً للمهن الحرة، وتفضل بعض مشروعات المهن الحرة التركز في المدن الرئيسية للوقوف على أذواق المستهلكين وتحقيق رغباتهم، ومن أمثلة هذه المشروعات محلات تفصيل الملابس (الترزي / الخياطة) وقص الشعر (الكوافير / الحلاقة) وصناعة المنتجات الجلدية. وقد جاء مركز منفلوط في المرتبة الثانية بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة لمشروعات المهن الحرة بالمحافظة، حيث بلغت قيمة هذه القروض المخصصة لهذه المشروعات نحو773 ألف جنيه خصصت لتمويل 40 مشروعاً للمهن الحرة، وقد جاء مركز ديروط في المرتبة الثالثة بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة للمشروعات المهن الحرة، حيث خصص لهذه المشروعات نحو 437 ألف جنيه خصصت لتمويل 16 مشروعاً، ثم جاءت بقية مراكز المحافظة وهي مراكز أبو تيج، القوصية، أبنوب، صدفا، البداري، الغنايم، الفتح، منفلوط، وساحل سليم في المراتب من الرابعة وحتى الثانية عشرة على التوالي وذلك من حيث إجمالي القروض المخصصة لمشروعات المهن الحرة بالمحافظة والتي بلغت 349 ألف جنيه ، 298 ألف جنيه، 287 ألف جنيه، 125 ألف جنيه، 115 ألف جنيه، 80 ألف جنيه، 20 ألف جنيه، 10 آلاف جنيه على الترتيب، وقد خصصت هذه القروض لتمويل نحو 26، 11، 9، 10، 6، 8، 2، 40، 1 مشروعاً على التوالي.

ولكي تكتمل صورة التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية على مستوى المحافظة يجب أن نتناول توزيع القروض المخصصة للمشروعات المتناهية الصغر حسب نوع النشاط وذلك على مستوى مراكز المحافظة.

---

(١) حسام الدين جاد الرب: تقييم التجربة المصرية في إقامة حاضنات الأعمال والمشروعات، التجمع الخامس لمؤتمرات آفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الوطن العربي، المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا بالاشتراك مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي بالمغرب، فاس 25-30 أكتوبر 2008.

(ج) التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق الاجتماعي والمخصصة للمشروعات المتناهية الصغر[1] حسب نوع النشاط على مستوى مراكز المحافظة خلال الفترة (2003-2012).

يتضح من خلال الجدول (15) و الشكلين (13) ، (14) ما يلي:

1- بلغ إجمالي قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية والمخصصة للمشروعات المتناهية الصغر في محافظة أسيوط نحو 268.7 مليون جنيه وذلك خلال الفترة (2003-2012) وقد وزعت هذه القروض على جميع أنواع المشروعات المتناهية الصغر (التجارية . الصناعية . الخدمية . الإنتاج الحيواني . المهن الحرة).

جدول(15)

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية والمخصصة للمشروعات متناهية الصغر على مستوى مراكز محافظة أسيوط حسب نوع النشاط خلال الفترة (2003/1/1-2012/12/31)

القيمة بالجنية المصري

المشروعات / المدينة	المشروعات التجارية		المشروعات الصناعية		المشروعات الخدمية		مشروعات الإنتاج الحيواني	
	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة
أبنوب	1038	4.384,700	20	93.100	496	1.944.500	984	3.036.400
ـو تيج	5484	10.669.450	187	308.150	1618	3.585,750	10529	16.227.850
ـة أسيوط	3451	17.134.166	67	338.000	1923	8.649.77	1049	2.979.600
ـبروط	9258	18.028.105	109	254.385	1952	4.768.400	11971	20.381.610
لبداري	502	2.253.000	4	20.000	310	1.361.500	965	3.865.500
لغنايم	1047	4.034.500	29	137.500	434	1.462.000	1925	5.498.200
قوصية	1781	7.666.400	42	230.000	1387	5.788.000	14445	5.054.900
حل سليم	4283	12.956.500	117	555.500	1275	5.017.500	4552	8.039.000
ـنفلوط	6467	19.744.600	154	697.900	2944	10.692.100	7.66	21.27,850
صدفا	1110	1,855,500	10	200.000	246	422.750	1402	1.942.000
الفتح	3388	8.621.100	107	236.350	1010	3.608.800	5075	11.227.046
ز أسيوط	89	4.483.624	15	95.500	340	1.792.500	960	4.095.000
ي المحافظة	**38699**	**111.841.645**	**861**	**2.986.385**	**13935**	**49.094.600**	**48023**	**3.879.956**

(*) المصدر : الصندوق الاجتماعي للتنمية ، المكتب الإقليمي - فرع أسيوط، تقارير المستفيدين، بيانات غير منشورة، أسيوط 2003-2013.

(١) يقصد بالمشروعات المتناهية الصغر هي تلك المشروعات التي يعمل بها من 1-4 عمال ويقل رأسمالها عن 50 ألف جنيه .

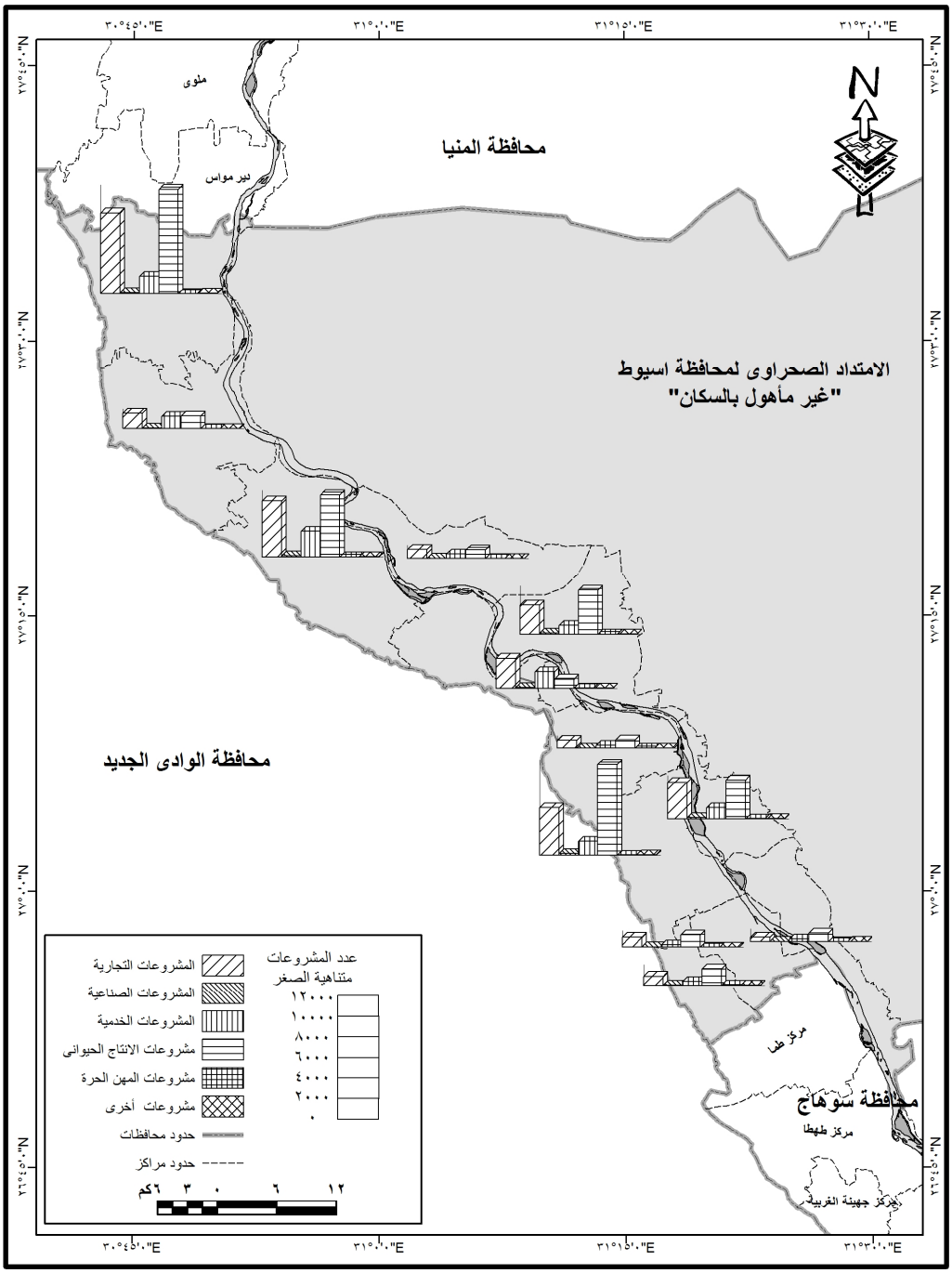

شكل (13)

التوزيع الجغرافي لعدد المشروعات متناهية الصغر على مستوى مراكز محافظة أسيوط حسب نوع النشاط خلال الفترة (2003-2012)

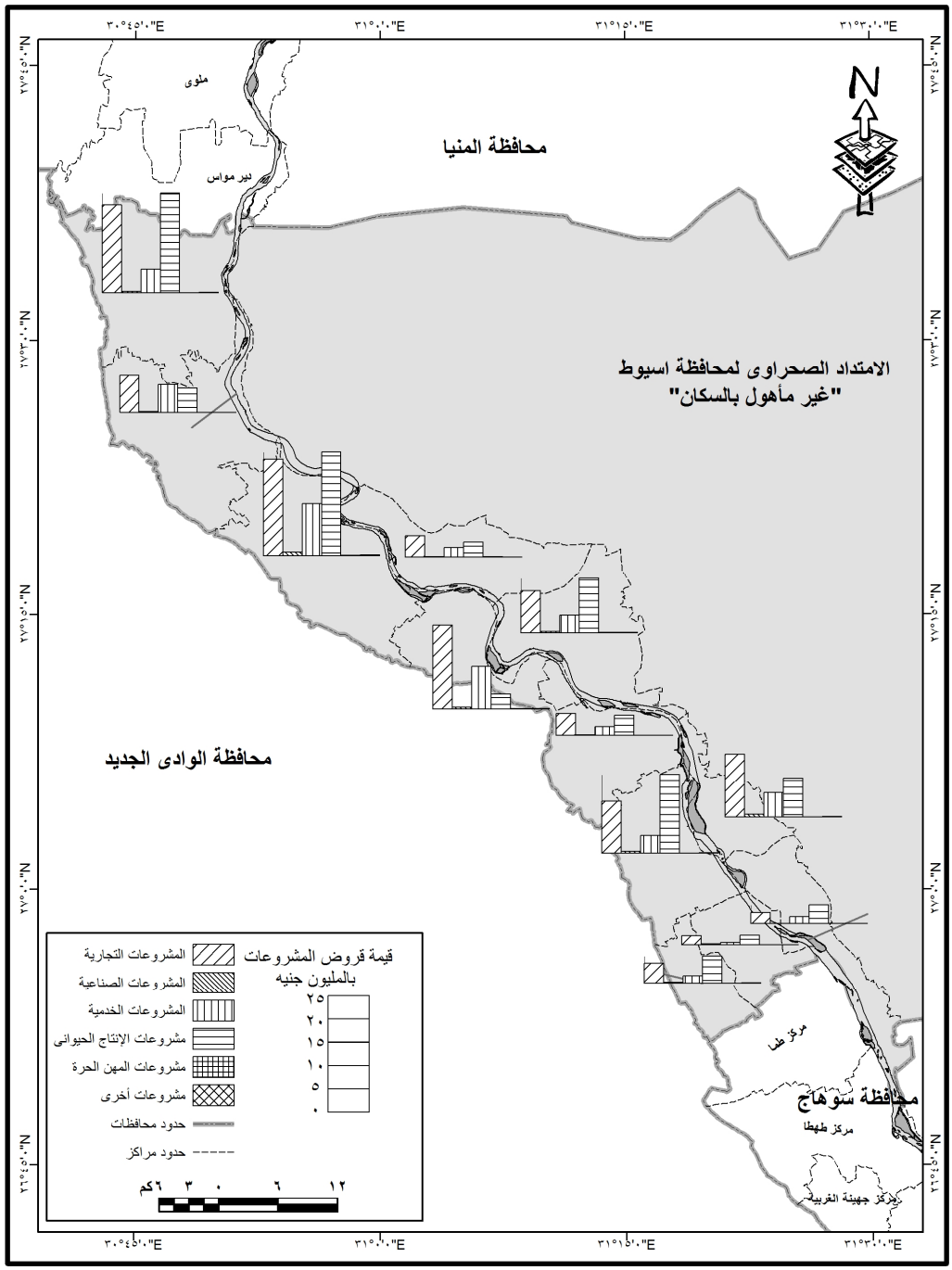

شكل (14)

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية والمخصصة للمشروعات متناهية الصغر على مستوى مراكز محافظة أسيوط حسب نوع النشاط خلال الفترة (2003-2012)

2- استحوذت المشروعات التجارية على المركز الأول بالنسبة لقروض الصندوق الاجتماعي المخصصة للمشروعات المتناهية الصغر بلغت القروض المخصصة لهذه المشروعات نحو 111ز8 مليون جنيه وذلك بنسبة 41.6% من إجمالي القروض المخصصة للمحافظة خلال الفترة (2003-2012)، وقد خصصت هذه القروض لتمويل 38699 مشروعاً متناهي الصغر. وقد جاء مركز منفلوط في المرتبة الأولى بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة للمشروعات التجارية، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات نحو 19.7 مليون جنيه خصصت لتمويل 6467 مشروعاً متناهي الصغر، ثم جاء مركز ديروط في المرتبة الثانية بعد مركز منفلوط من حيث قروض الصندوق الاجتماعي المخصصة للمشروعات التجارية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات أكثر من 18 مليون جنيه خصصت لتمويل 9258 مشروعاً تجارياً، ثم جاءت مدينة أسيوط في المرتبة الثالثة بين مراكز ومدن المحافظة حيث بلغ إجمالي القروض المخصصة لهذه المشروعات بالمدينة نحو 17.1 مليون جنيه خصصت لتمويل 3451 مشروعاً. جاءت بقية مراكز المحافظة وهي ساحل سليم، أبو تيج، الفتح، القوصية مركز أسيوط ، أبنوب، الغنايم، البداري، صدفا في المراتب من الرابعة وحتى الثانية عشرة على التوالي وذلك من حيث جملة القروض المخصصة للمشروعات التجارية بالمحافظة والتي بلغت 13، 10.7، 8.6، 7.7، 4.5، 4.4، 4، 2.3، 1.9 مليون جنيه على الترتيب، وقد خصصت هذه القروض لتمويل نحو 4283، 5484، 338، 1781، 890، 1038، 1074، 502، 1110 مشروعاً على التوالي.

3- احتلت مشروعات الإنتاج الحيواني المركز الثاني بالنسبة لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث بلغت قيمة هذه القروض والمخصصة لهذه المشروعات نحو 103.8 مليون جنيه وذلك بنسبة 38.7% من إجمالي القروض المخصصة للمحافظة خلال الفترة (2003-2012)، وقد خصصت هذه القروض لتمويل 48023 مشروعاً للإنتاج الحيواني، وقد جاء مركز منفلوط في المرتبة الأولى بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة لمشروعات الإنتاج الحيواني بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات 21.3 مليون جنيه خصصت لتمويل 7166 مشروعاً، ثم جاء مركز ديروط في المرتبة الثانية بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة لمشروعات الإنتاج الحيواني بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات بالمركز 20.4 مليون جنيه خصصت لتمويل 11971 مشروعاً، ثم جاء مركز أبو تيج في المرتبة الثالثة بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة لمشروعات الإنتاج الحيواني بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات نحو 16.3 مليون جنيه خصصت لتمويل 10529 مشروعاً. ثم جاءت باقي مراكز المحافظة وهي مراكز الفتح، ساحل سليم، الغنايم، القوصية، مركز أسيوط، البداري، أبنوب، مدينة أسيوط، وصدفا في المراتب من الرابعة وحتى الثانية عشرة على التوالي وذلك من حيث إجمالي القروض المخصصة لمشروعات الإنتاج الحيواني والتي بلغت 11.2، 8، 5.5، 5، 4، 3.9، 3، 3، 1.9 مليون جنيه على الترتيب وقد خصصت هذه القروض لتمويل نحو 5075، 4552، 1925، 1445، 960، 965، 984، 1049، 1402 مشروعاً على التوالي.

4- حققت المشروعات الخدمية المركز الثالث بالنسبة لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث بلغت قيمة هذه القروض والمخصصة لهذه المشروعات نحو 49.1 مليون جنيه وذلك بنسبة 18.3% من إجمالي القروض المخصصة للمحافظة خلال الفترة (2003-2012)، وقد خصصت هذه القروض لتمويل 13935 مشروعاً خدمياً. وقد جاء مركز منفلوط في المرتبة الأولى بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة للمشروعات الخدمية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات نحو 10.7 مليون جنيه خصصت لتمويل 2944 مشروعاً خدمياً. وقد جاءت مدينة أسيوط في المرتبة الثانية بين مراكز ومدن المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة للمشروعات الخدمية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات بالمدينة 8.6 مليون جنيه خصصت لتمويل 1923 مشروعاً، ثم جاء مركز القوصية في المرتبة الثالثة بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة للمشروعات الخدمية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات 5.8 مليون جنيه خصصت لتمويل 1387 مشروعاً، واحتل مركز ساحل سليم المرتبة الرابعة بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة للمشروعات الخدمية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات أكثر من 5 مليون جنيه خصصت لتمويل 1275 مشروعاً. جاءت بقية مراكز المحافظة وهي مراكز ديروط، الفتح، أبوتيج، أبنوب، مركز أسيوط، الغنايم، البداري، صدفا، في المراتب من الخامسة حتى الثانية عشرة على التوالي وذلك من حيث جملة القروض المخصصة للمشروعات الخدمية بالمحافظة والتي بلغت 4.8، 3.6، 3.6، 1.9، 1.8، 1.5، 1.4، 0.4 مليون جنيه على الترتيب، وقد خصصت هذه القروض لتمويل نحو 1952، 1010، 1618، 496، 340، 434، 246،310 مشروعاً على التوالي.

5- حققت المشروعات الصناعية المركز الرابع بالنسبة لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث بلغت هذه القروض والمخصصة لهذه المشروعات نحو 3 مليون جنيه وذلك بنسبة 1.1% من إجمالي القروض المخصصة للمحافظة خلال الفترة (2003-2012) وقد خصصت هذه القروض لتمويل 861 مشروعاً صناعياً. وقد جاء مركز منفلوط في المرتبة الأولى بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة للمشروعات الصناعية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة هذه القروض المخصصة لهذه المشروعات نحو 697.9 ألف جنيه خصصت لتمويل 154 مشروعاً صناعياً متناهي الصغر، ثم جاء مركز ساحل سليم في المرتبة الثانية بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي القروض المخصصة للمشروعات الصناعية بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات بالمركز نحو 555.5 ألف جنيه خصصت لتمويل 117 مشروعاً صناعياً ثم جاءت بقية مراكز المحافظة هي مدينة أسيوط، أبو تيج، ديروط، الفتح، القوصية، صدفا، الغنايم، مركز أسيوط، أبنوب، البداري في المراتب من الثالثة وحتى الثانية عشرة على التوالي وذلك من حيث جملة القروض المخصصة للمشروعات الصناعية والتي بلغت 38، 308.2، 254,4، 236.4، 230، 2000، 137.5، 95.5، 93.1، 20 ألف جنيه على التوالي، وقد خصصت هذه القروض لتمويل نحو 67 مشروعاً، 187، مشروعاً 109 مشروعا،

107 مشروعاً، 42 مشروعاً، 10 مشروعا، 209 مشروعاً، 15 مشروعاً، 20 مشروعاً، 4 مشروعات على التوالي.

6- احتلت المشروعات الأخرى المركز الخامس بالنسبة لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث بلغت قيمة هذه القروض والمخصصة لهذه المشروعات نحو 664.5 ألف جنيه وذلك بنسبة 0.2% من إجمالي القروض المخصصة للمحافظة خلال الفترة (2003-2012) وقد خصصت هذه القروض لتمويل 160 مشروعاً.، وقد تصدر مركزا منفلوط وديروط باقي مراكز المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة للمشروعات الأخرى بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات بالمركزين نحو 181.5، 111 ألف جنيه على الترتيب خصصت لتمويل 49، 28 مشروعاً على التوالي . وجاءت باقي مراكز المحافظة وهي ساحل سليم، أبو تيج، القوصية، مدينة أسيوط، أبنوب، الفتح، الغنايم، البداري، بمركز أسيوط في المراتب من الثالثة وحتى العاشرة على التوالي وذلك من حيث إجمالي القروض المخصصة للمشروعات الأخرى بالمحافظة والتي بلغت 99، 73.2، 67.5، 36، 35، 28.4، 18، 8، 7 ألف جنيه على التوالي، وقد خصصت هذه القروض لتمويل نحو 19، 22، 15، 5، 5، 9، 4، 2، 2 مشروعاً على التوالي.

7- حققت مشروعات المهن الحرة المركز السادس والأخير بالنسبة لقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث بلغت قيمة هذه القروض والمخصصة لهذه المشروعات نحو 209.5 ألف جنيه وذلك بنسبة 0.1% من إجمالي القروض المخصصة للمحافظة خلال الفترة (2003-2012) وقد خصصت هذه القروض لتمويل 39 مشروعاً للمهن الحرة. وقد جاء مركز أبنوب في المرتبة الأولى بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة لمشروعات المهن الحرة بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات نحو 58 ألف جنيه خصصت لتمويل 7 مشروعات، وقد جاء مركز منفلوط في المرتبة الثانية بين مراكز المحافظة من حيث إجمالي قيمة القروض المخصصة لمشروعات المهن الحرة بالمحافظة، حيث بلغت قيمة القروض المخصصة لهذه المشروعات نحو 45 ألف جنيه خصصت لتمويل 10 مشروعات، ثم جاءت بقية مراكز ومدن المحافظة وهي مدينة أسيوط، القوصية، ديروط، ساحل سليم، مركز أسيوط، الفتح، صدفا، أبوتيج في المراتب من الثالثة وحتى العاشرة على التوالي وذلك من حيث إجمالي القروض المخصصة لمشروعات المهن الحرة بالمحافظة.

ثامناً: المشكلات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة في المحافظة:

تشير الخبرات العالمية إلى أن المشروعات الصغيرة تواجه مشكلات متعددة نتيجة لطبيعتها ودرجة المخاطر التي تتعرض لها والتي قد تقود إلى الفشل والإفلاس ولكونها تتمتع بدرجة حساسية عالية للتغيرات التي تحدث في الاقتصاد[1] ويتفق المهتمون والدارسون للمشروعات الصغيرة

(١) إيمان مرعي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

بأن هذه المشروعات تعاني من مشاكل عديدة متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها، وهي مشاكل تختلف في طبيعتها عن تلك المشكلات التي تواجهها المنشآت الكبيرة الحجم. [١]

ومن الملاحظ بأن هذه المشكلات قد تكون إما داخلية تتصل بكل مشروع على حدة وتكون ناجمة في أغلب الأحيان عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي للمشروع، وإما خارجية خارجة عن إرادة المشروع وإدارته ومرتبطة بمناخ النشاط الاقتصادي[٢] وبالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي تعمل فيه.

ويرى سوندينو Sondeno أن مخاطر فشل المشروعات الصغيرة أكبر من احتمالات نجاحها، ويمكن القول إن عدد المشروعات التي تفشل يوميا يكاد يتساوى مع عدد المشروعات التي تدخل سوق العمل في نفس اليوم. ويرى نفس الكاتب أن هناك علاقة بين حجم المشروع والفشل كلما كان حجم المشروع صغير من حيث (الأموال، التخطيط المبذول، الإدارة، مهارات الأفراد) كلما كان معدل فشله أعلى[٣].

وفي دراسة [٤] لقياس مدى يسر القيام بالأعمال بين 183 بلداً في العالم وذلك عام 2008، حيث كان أفضل ترتيب للدول لهذا العام هو سنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية وهونج كونج ونيوزيلندا، وجاءت مصر في المركز 116 على مستوى العالم، والمركز العاشر عربياً حيث سبقتها الدول الآتية حسب الترتيب: السعودية (15)، البحرين (18)، قطر (37)، الكويت (52) ، سلطنة عمان (60) ، تونس (73)، لبنان (101)، اليمن (103)، الأردن (104)، وفي عام 2009 تقدم في الترتيب كل من مصر (عشر مراتب) والأردن (4)، والمغرب (2)، والسعودية (2) ، وتونس (4) واليمن (4) والعراق (3).

ويوضح الجدول التالي أهم المشكلات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة.

جدول (16)

أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة (*)

الترتيب	أهم المشكلات	الأهمية النسبية (%)
1	مشكلات التمويل	67.8

(١) ميساء حبيب سلمان: الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية، دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كوبنهاجن 2009، ص 41.

(٢) حسان خضر: تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2000، ص 40

(٣) عبدالحميد مصطفى أبو ناعم: إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة 2002، ص 63.

(٤) راجع: - World Bank, World Development indicators, Washington ٢٠٠٩, pp. ٢٧٨-٢٨٠

- World Bank, Ease of doing business, Washington ٢٠٠٩.

- موقع البنك الدولي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وذلك على الموقع التالي:
http://www.dataworldbank-org/indicatorlic.busineasxg.

2	مشكلات إجرائية وتنظيمية وتشريعية	66.3
3	مشكلات توريد الخامات ومستلزمات الإنتاج	45.4
4	مشكلات التعبئة والتغليف	43.1
5	مشكلات التسويق	36.3
6	مشكلات تنظيمية وإدارية داخل المنشأة	31.9
7	مشكلات الضرائب	27.2
8	مشكلات فنية	24.7
9	مشكلات العمالة	23.6
10	مشكلات تتعلق بتوفير الأراضي والبنية الأساسية	22.4
11	مشكلات المعلومات والبيانات	19.1

* تم تقدير الأهمية النسبية من خلال تحليل الإجابات بعد العديد من المقابلات وفق أوزان نسبية متدرجة طبقاً لاختيار درجة الأهمية من قبل مفردات العينة.

وسوف نتناول أهم هذه المشكلات:

1- مشكلات التمويل:

تعترض عملية التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة العديد من المشاكل والصعوبات التي تؤثر على موقف طرفي عملية التمويل وهما مؤسسات التمويل من جهة والقائمين على المشروعات من جهة أخرى، حيث لا يقبل كلا الطرفين على التعامل بحماس مع الطرف الآخر، وقد انعكس هذا الوضع في انخفاض نصيب المشروعات الصغيرة من إجمالي التمويل المصرفي حيث لم تتجاوز 6%.[1]

وتعد مشكلة التمويل واحدة من أهم معوقات المشروعات الصغيرة، فرغم وجود عدد كبير من المصارف والبرامج التي تديرها المنظمات الحكومية وغير الحكومية، لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة، إلا ان التمويل مازال قاصراً ويقف حجر عثرة أمام نمو قطاع المشروعات الصغيرة وتطوره، فتدبير التمويل فضلا عن الإرتفاع النسبي لمعدلات الفائدة على القروض الموجهة لتلك المشروعات تعد من أهم الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة. لذلك عادة ما يجد صاحب المشروع نفسه بين فكي رحى، إما أن يعتمد على نفسه في التمويل أو يقترض من المؤسسات المالية بشروط قد لا يستطيع تحملها.

(١) سمير عبدالحميد عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 56.

وقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن مشكلات التمويل تحتل المرتبة الأولى بين المشكلات الرئيسية التي تمثل عائقاً لأصحاب المشروعات الصغيرة وذلك بأهمية نسبية بلغت حوالي 67.8% بين أصحاب المشروعات الصغيرة.

وأهم الصعوبات التي تتعلق بتمويل المشروعات الصغيرة هي: [1]

- الإرتفاع النسبي لمعدلات الفائدة على القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والتي تتراوح بين 7% إلى 16%.
- تمسك مؤسسات الاقراض بكثير من الضمانات واللوائح لارتفاع مخاطر الإقراض لهذه الفئة مما يرهق أصحاب المشروعات الصغيرة.
- تشدد مؤسسات التمويل في عدم توفير فترات سماح للمشروعات الصغيرة وفي أساليب السداد ومجالات استخدام القرض.
- عدم قدرة أصحاب المشروعات الصغيرة في كثير من الأحيان على توفير الضمانات للمؤسسات المالية.
- عدم مرونة الجهات المقرضة مما يتتبعه من عدم الحرية في إتخاذ قرارات إستراتيجية للمشروعات الصغيرة.

2- المشكلات الإجرائية والتنظيمية و التشريعية :

جاءت المشكلات الإجرائية والتنظيمية والتشريعية مع الأجهزة الحكومية في المرتبة الثانية بين المشكلات الرئيسية التي تواجه المشروعات الصغيرة وذلك بأهمية نسبية بلغت حوالي 66.3% بين أصحاب المشروعات الصغيرة.

وتعاني المشروعات الصغيرة العديد من المعوقات الإجرائية على سبيل المثال وليس الحصر:

- صعوبة الحصول على التراخيص من خلال تعقيدات اللوائح وتعدد القوانين الخاصة بإصدار التراخيص.
- تعقيدات اللوائح وتعدد القوانين الخاصة بإصدار التراخيص حيث بلغت 18 قانوناً.
- تعدد الجهات التي يتعامل معها صاحب المشروع الصغير سواء لاستخراج المستندات لإقامة المشروع أو كجهات رقابية على المشروع (مجالس المدن- التأمينات الاجتماعية- الضرائب – الصحة- البيئة- الطب البيطري- التموين والكهرباء). ومن

(١) سيد كاسب، جمال كمال الدين : المشروعات الصغيرة، الفرص والتحديات، مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2007، ص 15.

الجدير بالذكر أن عدد الجهات الحكومية الخاصة بالرقابة والتفتيش على المشروعات الصناعية تصل إلى حوالي أربعة عشر جهة[١]

- عدم وجود دليل خاص يجمع كافة القوانين الواجبة التطبيق في مجال المشروعات الصغيرة.
- التفرقة في الإعفاءات الضريبة وفقاً لجهة التمويل رغم تماثل النشاط.
- وجود بعض المناطق الصناعية داخل كردون المدينة فيخضع تراخيص مبانيها وكذلك تراخيص التشغيل للأحياء الواقعة في دائرتها مما يسبب الكثير من التعقيدات ويزيد من عبء المصروفات غير المنظورة اشتراط المحليات تقديم المستثمر لشهادة مقدرة مالية على إقامة المشروع ودراسة جدوى معتمدة وغيرها من المستندات، ويصل عدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر داخل المحافظة الواحدة إلى حوالي 33 جهة. [٢]
- ارتفاع قيمة التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج والآلات.
- ارتفاع تكاليف توصيل التيار الكهربي للمنشآت الصناعية والتجارية.

3- مشكلات توريد الخامات ومستلزمات الإنتاج:

جاءت مشكلات الخامات في المرتبة الثالثة بين المشكلات الرئيسية وذلك بأهمية نسبية بلغت حوالي 45.4% بين أصحاب المشروعات الصغيرة. وتعاني المشروعات الصغيرة من مشكلات تتعلق بالخامات تتمثل في[٣] :

* ارتفاع أسعار الخامات سواء كانت محلية أو مستوردة، مع عدم توافر المستورد منها أحياناً، وتحكم بعض الموردين في أسعارها. [٤]

* عدم وجود أجهزة متخصصة تتولى القيام بعملية الاستيراد لصالح المشروعات الصغيرة.

* عدم كفاية الحصص المخصصة للصناعات الصغيرة، حيث تواجه الصناعات الصغيرة في سبيل حصولها على الخامات بتميز حكومي لصالح الصناعات الكبيرة، كما تحصل في أحيان أخرى على خامات محلية منخفضة الجودة ورديئة النوع مما يؤثر على جودة الإنتاج وعلى قدرتها التنافسية بالنسبة للمنتجات المماثلة.

4- مشكلات التعبئة والتغليف:

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، القاهرة، 2002، ص 64.
(٢) مجلس الوزراء، مركز المعلومات، ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء : المشروعات الصغيرة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص 111.
(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: المؤسسات غير المصرفية الحكومية، مرجع سبق ذكره، ص 59.
(٤) اشتكى الكثير من أصحاب المشروعات الصغيرة من ندرة الخامات وارتفاع أسعارها وتحكم قلة من الموردين سواء في محافظة أسيوط أو على مستوى الجمهورية في أسعار هذه الخامات واتضح من خلال مقابلة بعض أصحاب المشروعات ارتفاع أسعار بعض الخامات بأكثر من 30% من أسعارها ، وفي بعض الأحيان وصلت الزيادة في الأسعار إلى 50% بالمقارنة باسعار ما قبل ثورة 25 يناير 2011.

أصبحت صناعة التغليف لا تقل عن صناعة السلع نفسها وللغلاف أهمية تسويقية وترويجية لا تقل عن العوامل الترويجية التي تحكم المنتج نفسه، وتقوم أهمية هذه الصناعة على حقيقة أنها تمثل حلقة الوصل بين المنتج والمستهلك، وتعاني المشروعات الصغيرة من مشكلات التعبئة والتغليف نظراً لأن هذه العملية تتطلب العديد من النواحي الفنية والتسويقية والتي في الغالب ما تفوق تكلفتها طاقة المشروع وأهم هذه النواحي الواجب توافرها عند تعبئة وتغليف المنتج ما يلي:

- طبيعة السلعة وخصائصها ومواصفاتها.
- رغبات المستهلك وعادات الشراء لديه.
- طريقة استخدام وتداول الغلاف.
- مظهر وشكل الغلاف ولونه.
- حجم الغلاف الخاص بالعبوة.
- السدادات والأغطية الخاصة بالعبوة.
- سياسات التسعير.

وقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن مشكلات التعبئة والتغليف قد احتلت المرتبة الرابعة بين المشكلات الرئيسية وذلك بأهمية نسبية بلغت حوالي 43.1 بين أصحاب المشروعات الصغيرة. ويمكن القول بأن مشكلات التعبئة والتغليف تعد من المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة نظراً لأنها عملية مكلفة حيث تحتاج إلى ماكينات وآلات للتعبئة والتغليف فضلا عن عدم فهم كثير من أصحاب المشروعات لتصميم تكنولوجيا التعبئة والتغليف والذين غالباً ما يلجأون إلى شركات مغمورة خاصة بالتعبئة والتغليف لا تدرك في الغالب المغزى من عمليات التعبئة والتغليف وأهم ما يشغل صاحب المشروع هو رخص سعر العبوة دون مراعاة مجموعة من الاعتبارات مثل حجم العبوة، لونها، وزنها وخفتها الشكل الجذاب للعبوة ثم الاعتبارات البيئية.

5- مشكلات التسويق:

تعتبر الصعوبات التسويقية من أهم الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة، وتختلف هذه الصعوبات باختلاف نوع المشروع وطبيعة النشاط الذي يمارسه. وقد احتلت مشكلات التسويق المرتبة الخامسة بين المشكلات الرئيسية التي تثمل عائقاً لأصحاب المشروعات الصغيرة وذلك بأهمية نسبية بلغت 36.3% بين أصحاب المشروعات الصغيرة.

وتمثل صعوبات التسويق عائقاً شديداً يسهم في عزوف المنتجين عن التوسع في الإنتاج وتطويره، وقد أصبحت مشكلة التسويق هي العائق الرئيسي الذي يواجهه المنتجون، وذلك بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات التمويلية للمنتج، والتي تضعف من قدرته على تأمين منافذ تسويقيه له وتضطره في

معظم الأحوال إلى الاعتماد على الوسطاء في التسويق مع ما يمثله من تنازل عن جانب كبير من عوائد التسويق، يضاف إلى ذلك مشاكل تسويقية أخرى تتمثل في[١]:

- نقص الخبرة التسويقية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة.
- الافتقار إلى المعلومات الخاصة بالأسواق المحلية والخارجية.
- انحصار النشاط التسويقي في المناطق الجغرافية لموقع الإنتاج (أي محافظة أسيوط) بسبب ضعف القدرة المالية.
- عدم قدرة المشروعات الصغيرة على تصدير منتجاتها نظراً لصغر حجم إنتاج كل مشروع مما لا يمكنها من إنتاج الحجم المناسب للتصدير.
- عدم القدرة على منافسة البضائع المهربة.
- إنتشار ظاهرة السلع المغشوشة التي تسئ إلى سمعة الإنتاج المحلي.
- عدم قدرة المشروعات الصغيرة على مجابهة التغيرات في اتجاهات السوق مما يعرضها لخسائر مفاجئة نتيجة لحدوث تطورات سريعة وغير متوقعة في السوق.

6- المشكلات التنظيمية والإدارية داخل المنشأة:

على الرغم من أن المشروعات الصغيرة تعتبر المستقطب الأساسي لرواد الأعمال، وفرصة لإظهار كفاءة صاحب المشروع كمبادر لديه مهارة أو ملكة الإدارة والتسويق، إلا أن هؤلاء هم قلة قياساً إلى الكم الكبير للمشروعات الصغيرة، حيث تفتقر هذه المشروعات للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات والأعمال المحاسبية والتسويقية أو الأمور الفنية وغيرها. [٢]

وغالبا ما ينجم ضعف الكفاءة الإدارية كنتيجة لضعف المؤهلات والخبرة لأصحاب المشروعات الصغيرة، وبسبب مركزية اتخاذ القرارات واعتماد نمط "المدير المالك غير المحترف، حيث في الغالب ترجع مسئولية جميع المهام الإدارية إلى عهدة شخص واحد، فضلا عن عدم وجود تنظيم إداري داخلي أو عدم نضوج السياسة الإدارية المتبعة في المشروعات الصغيرة، إضافة إلى غياب الجهات المختصة بتأهيل وتدريب هذه الكوادر. وقد جاءت المشكلات الإدارية والتنظيمية داخل المنشأة في المرتبة السادسة بين المشكلات الرئيسية التي تمثل عائقاً لأصحاب المشروعات وذلك بأهمية نسبية بلغت 31.9% بين أصحاب المشروعات الصغيرة.

7- مشكلات الضرائب:

(١) راجع: أ- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : المؤسسات غير المصرفية الحكومية، مرجع سبق ذكره، ص 56.
ب- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء: المشروعات الصغيرة في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 104-105.
(٢) حسان خضر، مرجع سبق ذكره، ص 4.

معظم أصحاب المشروعات الصغيرة لا يمسكون دفاتر حسابية منتظمة، ومن هنا تلجأ مصلحة الضرائب إلى إتباع أسلوب التقدير الجزافي مما يؤدي إلى تعثر أصحاب المشروعات، وعدم وجود معاملة ضريبية تفضيلية للمشروعات الصغيرة، وعدم التمييز في تقدير الضريبة بين النشاط التجاري والإنتاجي، وعدم التمييز في النشاط الإنتاجي بين حالة التشغيل بكامل الطاقة الإنتاجية أو التشغيل الجزئي لها، أو حتى التوقف التام مما يمثل بدوره أحد المعالم السلبية للنظام الضريبي المعمول به حالياً، وتتعدد الضرائب المفروضة فمنها ضرائب أرباح تجارية وصناعية وضريبة الإيراد العام وضريبة الدمغة ويأتي على رأسها ضريبة المبيعات التي لها أثر سلبي على المنشآت الصغيرة بصفة خاصة حيث تمثل 18% من قيمة السلعة المنتجة، مما يشكل عبء على كاهل المنتج ورفع أسعار المنتجات مما أدى إلى الكساد في الأسواق[١] . وعلى الرغم من الإعفاء المرحلي من الضريبة لمدة معينة تتراوح بين 5-10 سنوات، إلا أن فرض ضرائب كبيرة على الإنتاج بعد إنتهاء هذه المدة يؤدي إلى لجوء بعض أصحاب المشروعات إلى انتهاج سبل التحايل على هذا الوضع. وقد جاءت المشكلات الضريبة في المرتبة السابعة بين المشكلات الرئيسية التي تمثل عائقاً لأصحاب المشروعات وذلك بأهمية نسبية بلغت 27.2% بين أصحاب المشروعات الصغيرة.

8- المشكلات الفنية:

تفتقر المشروعات الصغيرة إلى الدعم الفني الكافي خلال أطوار حياة المشروع بداية من دراسة الجدوى مروراً بتنمية القوى البشرية والتدريب وأساليب الإنتاج وضبط الجودة وانتهاء بالترويج والتسويق.

وتبدأ المشكلات الفنية بداية بمشكلة اختيار الفكرة المناسبة لتأسيس المشروع، حيث نجدها غالباً ما تتم باختيار غير مناسب ومدروس، مما يكتب للكثير من المشروعات بعد فترة ليست بطويلة عدم الاستمرار والفشل أو محاولة التغيير إلى نشاط آخر، ثم تليها مشكلة الحصول على المساحة والموقع المناسب لإنشاء المشروع، إلى صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج لاسيما المشروعات الصناعية وعلى وجه الخصوص إذا كانت تعتمد على المواد الأولية المستوردة.[٢] وتتضح هذه المشكلة بسبب ارتفاع أسعار الواردات وصعوبة الحصول على كميات قليلة نسبياً من الخامات، والسبب في هذا أن موردي مدخلات الإنتاج يجيدون التعامل مع المشروعات الكبيرة أيسر وأرخص وأكثر أماناً من التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما أن المشروعات الصغيرة لا تستطيع التوسع في استخدام الآلات الحديثة، وذلك لعدم توافر التمويل اللازم للحصول عليها أو لعدم معرفة أصحاب المشروعات الصغيرة بالأساليب التكنولوجية الملائمة للآلات المستخدمة أو الاثنين معاً. وقد جاءت المشكلات الفنية في المرتبة الثامنة بين المشكلات الرئيسية التي تمثل عائقاً لأصحاب المشروعات الصغيرة وذلك بأهمية نسبية بلغت 24.7% بين أصحاب المشروعات الصغيرة.

9- مشكلات العمالة:

---

(١) إيمان مرعي: مرجع سبق ذكره، ص 95.
(٢) حمدي الحناوي: تنظيم المشروعات الصغيرة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006، ص 57.

يمثل العنصر البشري اللازم عائقاً أمام المشروعات الصغيرة للأسباب الآتية:

أ- تمسك العمال ورغبتهم القوية في العمل في القطاع الحكومي أو مشروعات قطاع الأعمال العام لتوافر الاستقرار الوظيفي.

ب- انخفاض كفاءة العمالة الماهرة والمدربة لعدم وجود خطة لتدريب العاملين، وذلك لصعوبة توفير برامج للتدريب، حيث عادة ما تحتاج برامج التدريب وتطوير المنتج لإمكانيات أكبر من إمكانيات أصحاب المشروعات الصغيرة، وكذلك هناك إحجام من أصحاب الصناعات الصغيرة على الاهتمام بالتدريب اعتقاداً أن التدريب سيفقد المنشأة عطاء العامل في فترة التدريب.

ج- هجرة العمالة سواء كانت هجرة داخلية أو هجرة خارجية، حيث عانت بعض الصناعات في مصر من عملية الهجرة الداخلية مثل صناعة خان الخليلي في أسيوط، ومن الهجرة الخارجية صناعة الأثاث بدمياط حيث هاجر العمال إلى مختلف الدول العربية. (١)

د- مشكلة التأمينات الاجتماعية: فمعظم أصحاب المشروعات الصغيرة ليسوا على دراية كافية بمفهوم التأمينات الاجتماعية، خاصة وأنهم غالباً ما يشغلون الصبية الصغار دون التأمين عليهم، وينطبق هذا الوضع بشكل كبير على محافظة أسيوط. كما أن أصحاب المشروعات الصغيرة في كثير من الحالات يستعينوا بعامل واحد أو أثنين وهم ملزمون بالتأمين على هؤلاء العمال، وإذا كان صاحب المشروع على دراية بالتأمينات فإنه غالباً لا يسدد أقساط التأمينات، مما يعرضه إلى غرامات وفوائد التأجير بدرجة يعجز عن تحملها، مما يؤدي إلى تعثر المشروع الصغير ويحد من بقاءه. وقد جاءت مشكلات العمالة في المرتبة التاسعة بين المشكلات الرئيسية التي تمثل عائقاً لأصحاب المشروعات وذلك بأهمية نسبية بلغت 23.6% بين أصحاب المشروعات الصغيرة.

10- مشكلات تتعلق بتوفير الأراضي والبنية الأساسية:

غالباً ما تواجه المشروعات الصغيرة صعوبات كبيرة في مجال تدبير المكان الملائم لممارسة نشاطها خاصة في ظل ضيق الرقعة المتاحة لذلك داخل المدن والمراكز الحضرية وارتفاع أسعارها، وعدم توافر المساحات المجهزة بالمرفق وخدمات البنية الأساسية بالقدر اللازم لإقامة المشروعات ويأتي في مقدمة هذه المرافق وخدمات البنية الأساسية المياه والغاز والكهرباء والصرف الصحي والصناعي والطرق.

ويمكن أن نجمل أهم المشكلات التي تتعلق بتوفير الأراضي والبنية الأساسية فيما يلي:

- ارتفاع أسعار الأراضي المخصصة للمشروعات.
- عدم الإعلان عن الأراضي المتاحة للمصانع بالمدن الجديدة.

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، مرجع سبق ذكره، ص 56.

- بعض المناطق الصناعية تحدد نسبة المباني على الأراضي بنحو 50% والبعض الآخر 60%.
- عدم توافر المساحات المجهزة بالمرافق والبنية الأساسية بالقدر اللازم لإقامة المشروعات، وخاصة المساحات التي تلاءم قيام المشروعات الصغيرة والتي تتراوح بين 200-500 متر مربع.
- اختيار بعض المناطق الصناعية في بعض المحافظات في أماكن بعيدة عن البنية الأساسية مما يزيد من تكاليف توصيل المرافق من المصادر البعيدة وبالتالي يزيد سعر الأرض.

* قيام وزارة الصناعة بإقامة مجموعة من المجمعات الصناعية في المناطق الصناعية في كثير من المحافظات بتكاليف استثمارية مرتفعة لا تتناسب مع إمكانيات صغار المستثمرين، مما أدى إلى عدم استثمار هذه المجمعات بالشكل المناسب على الرغم من الانتهاء منها منذ أكثر من 15 سنة وذلك كما هو الحال في مجمع الصناعات الصغيرة بمنطقة الغريب الصناعية بمركز ساحل سليم.

* تعاني الكثير من المشروعات الصغيرة من صعوبة وقلة وسائل النقل والمواصلات لنقل المواد الخام إلى منشآتها ثم المنتجات النهائية إلى أسواق الاستهلاك، وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية لعينة الدراسة أن ما يقرب من 88% من هذه المشروعات لا تمتلك وسائل نقل خاصة بها وإنما تعتمد على سيارات الأجرة والنقل المختلفة بالأحجام (ربع نقل، نصف نقل ، نقل) لنقل السلع التي تقوم بإنتاجها إلى أسواق الاستهلاك وخاصة بالنسبة للمشروعات الصناعية أو مشروعات الإنتاج الحيواني والداجني.

وقد جاءت المشكلات المتعلقة بالأراضي والبنية الأساسية في المرتبة العاشرة بين المشكلات الرئيسية التي تمثل عائقاً لأصحاب المشروعات الصغيرة وذلك بأهمية نسبية بلغت 22.4% بين أصحاب المشروعات الصغيرة.

11- مشكلات المعلومات والبيانات:

على الرغم من أن المعلومات تعتبر مدخلا حيوياً للإدارة إلا أن هناك معاناة من قصور البيانات والمعلومات المنشورة عن هذه المشروعات والتي غالبا ما تكون متباينة ومتقادمة في حالة توافرها وذلك بسبب تعدد الأجهزة المعنية بها، وعدم وجود نظم للمعلومات خاصة بهذا القطاع ولذلك فإن من المشاكل التي تواجه عمليات الإقراض من المصارف هي عدم وجود معلومات كافية عن الخدمات والسلع في الأسواق، ونتيجة لذلك فإنه لا يمكن وضع تصور كاف ودقيق للعرض والطلب على الخدمات والسلع الأخرى الذي يجعل تقييم المشروع مسألة صعبة. [1]

(١) هالة محمد لبيب: إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

وقد جاءت مشكلات المعلومات والبيانات في المرتبة الحادية عشرة والأخيرة بين المشكلات الرئيسية التي تمثل عائقاً لأصحاب المشروعات الصغيرة وذلك بأهمية نسبية بلغت 19.1% بين أصحاب المشروعات الصغيرة.

تاسعا : الخاتمة

من خلال العرض السابق للمشروعات الصغيرة بمحافظة أسيوط يمكن أن نخرج بمجموعة من النتائج والتوصيات:

(أ) النتائج :

* يتبين من استعراض التجارب المحلية للمشروعات الصغيرة في مصر إنه لم يتم الاتفاق حتى الآن بين الجهات الحكومية وغير الحكومية للوصول إلى تعريف محدد للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

* تعتمد الدول العربية ومن بينها مصر في تقسيمها للمشروعات الصغيرة حسب نوع النشاط الاقتصادي، حيث أن المشروع الصغير يمكن أن يعمل في كافة المجالات الاقتصادية سواء الصناعية، التجارية، الخدمية، الزراعية، الثروة الحيوانية، الثروة السمكية وغيرها.

* تمتاز المشروعات الصغيرة بعدداً من السمات الخاصة التي تميزها عن المشروعات الكبيرة ويجعلها أكثر ملاءمة لطبيعة النشاط الاقتصادي لبعض الدول ومن بينها مصر، وأهم هذه الخصائص هي:

طبيعة النشاط، طبيعة الملكية، عمر المشروعات، عدد المشتغلين، رأس المال المستثمر، ملكية المشروعات تبعاً للجنس، وعمر القائمون على المشروعات.

* بلغ عدد المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط نحو 74371 مشروعاً وذلك عام 2012، وتتوزع هذه المشروعات على جميع مراكز ومدن المحافظة، وقد احتلت مدينة أسيوط المرتبة الأولى بين مراكز ومدن المحافظة من حيث عدد المشروعات والتي تصل إلى أكثر من خمس (21%) عدد المشروعات بالمحافظة.

* تسهم المشروعات الصغيرة بدور فعال في التغلب على مشكلة البطالة من خلال توفير العديد من فرص العمل المختلفة.

* توفر المشروعات الصغيرة سلعاً وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتهم الشرائية.

* تلعب المنشآت الصغيرة دوراً هاماً في دعم المنشآت الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج ومن خلال تصنيع بعض مكوناتها.

* تساعد المشروعات الصغيرة في استغلال الموارد البيئية المحلية المنتشرة بكميات محدودة في مواقع متباعدة مثال أعمال المحاجر والمناجم الصغيرة والمزارع السمكية ومزارع الدواجن.

* تعمل المشروعات الصغيرة على تشغيل الإناث، ولعل أبرز ما يلاحظ في المشروعات الصغيرة عن غيرها من المشروعات الدور البارز للمرأة فيها، حيث تستقطب نسبة لا بأس بها من الإناث للعمل بها سواء كانت صاحبة المشروع أم عاملة في المشروع.

* تتعدد الجهات العاملة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر من ناحية التمويل أو التسويق أو الإشراف والتنظيم، وأهم هذه الجهات على الإطلاق هو الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنوك التجارية فضلا عن صندوق التنمية المحلية وجهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي ومشروع الأسر المنتجة، وتتراوح فائدة قروض البنوك للمشروعات الصغيرة بين 7-16%، في حين تتراوح بين 7-9% في حالة الصندوق الاجتماعي للتنمية.

* قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتمويل 11100 مشروعاً صغيراً موزعة على جميع مراكز ومدن محافظة أسيوط، وقد بلغ إجمالي القروض الموجهة لهذه المشروعات نحو 478.7 مليون جنيه وذلك خلال الفترة(2003-2012)، وتغطي هذه المشروعات العديد من الأنشطة مثل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية والإنتاج الحيواني والمهن الحرة.

* قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتمويل 101.717 مشروعاً متناهي الصغر موزعة على جميع مراكز ومدن محافظة أسيوط ، وقد بلغ إجمالي القروض الموجهة لهذه المشروعات نحو 268.7

مليون جنيه وذلك خلال الفترة (2003-2012) وتغطي هذه المشروعات العديد من الأنشطة مثل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية والإنتاج الحيواني والمهن الحرة.

* هناك العديد من الجهود المبذولة من قبل المؤسسات الحكومية العاملة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة وخاصة الصندوق الاجتماعي للتنمية، ولكن هذه الجهود تفتقد إلى التنسيق والتعاون لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه المجهودات، ويرجع ذلك إلى عدم وجود جهاز مختص بتنمية المشروعات الصغيرة يقوم بتحديد السياسات العامة ويقوم بالتنسيق بين المؤسسات العامة في هذا المجال.

* تعاني المشروعات الصغيرة في المحافظة من العديد من المشكلات مثل مشكلات التمويل، المشكلات الإجرائية والتنظيمية والتشريعية مع الأجهزة الحكومية،مشكلات توريد الخامات، مشكلات التعبئة والتغليف، مشكلات التسويق، المشكلات التنظيمية والإدارية داخل المنشأة، مشكلات الضرائب، المشكلات الفنية، مشكلات العمالة،مشكلات تتعلق بتوفير الأراضي والبنية الأساسية، ومشكلات المعلومات والبيانات ، وقد احتلت مشكلات التمويل والمشكلات الإجرائية والتنظيمية والتشريعية المرتبتين الأولى والثانية بين المشكلات الرئيسية التي تمثل عائقاً لأصحاب المشروعات الصغيرة وذلك بأهمية نسبية بلغت 67.8%، 66.3% على الترتيب.

(ب) المقترحات والتوصيات:

- ضرورة الاتفاق على تعريف محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وفي هذا الإطار يجب تحديد الأهداف المرجو تحقيقها من قبل صانع القرار حتى يتم وضع التعريف على أساسها، كما يجب أن يكون هذا التعريف بسيط وسهل الاستخدام بالنسبة لأصحاب الأعمال وصانعي السياسات وألا يكون غامضاً أو ضائعاً لتفسيرات متعددة أو جدل، كما يجب أن يكون قائم على حقائق اجتماعية واقتصادية للدولة ومتسق مع الأهداف الاقتصادية الوطنية، إلى جانب ذلك يجب أن يكون هناك آلية لتغيير التعريف إذا ما تطلبت الظروف الاقتصادية هذا التغيير.
- توفير وسائل تمول للمشروعات الصغيرة، حيث حدد قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم (141) لسنة 2004 أن الصندوق الاجتماعي للتنمية هو الجهة المختصة بالمعاونة في الحصول على ما تحتاجه تلك المشروعات من تمويل وخدمات وذلك بالتعاون مع الوزارات وأجهزتها والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من جهات.
- تحسين البنية التحتية المؤسسية، حيث تشير الدلائل على المستويين الدولي والمحلي إلى أن المنشآت الصغيرة يمكن أن تنمو وتنجح إذا توافرت لها المساندة الملائمة، وقد ظهر هذا جليا بالنسبة لمعظم المشروعات الصغيرة في مصر بوجه عام ومحافظة أسيوط على وجه الخصوص، حيث ساعد ذلك على تحديد الدور الذي يتعين على الحكومة القيام به لتحقيق

النمو لهذه المنشآت. ولهذا وضعت الحكومة في عام 1997 رؤية إستراتيجية حتى عام 2017 لمواجهة المشكلات الداخلية في مصر وللتكيف مع المتغيرات الدولية الجديدة ولتحقيق توازن أفضل في الناحية الاجتماعية وإنتاجية الموارد البشرية وبين زيادة الدخل.

- تبني سياسة واضحة لتنمية المشروعات الصغيرة واتساقها مع الإطار العام للسياسة الاقتصادية للدولة، حيث تشير التجارب الدولية الناجحة للمشروعات الصغيرة على أنه يجب وضع منهج واضح وأهداف محددة لتنمية المشروعات الصغيرة، وأن يتم وضع سياسات تنمية المشروعات الصغيرة في الإطار الأشمل الخاص بالسياسات الاقتصادية للدولة.
- يجب على الصندوق الاجتماعي للتنمية زيادة القروض الممنوحة من خلال المنافذ الوسيطة خاصة البنوك من أجل الاستفادة من خبرات هذه المؤسسات في مجال التمويل واختيار القروض ومتابعة السداد.
- يجب على البنوك بصفة عامة والبنوك الحكومية الكبرى بصفة خاصة . البنك الأهلي المصري، بنك مصر، بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، البنك الوطني للتنمية، بنك ناصر الاجتماعي- زيادة التمويل الموجه إلى المشروعات الصغيرة لما لهذا القطاع من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر بشكل عام ومحافظة أسيوط على وجه الخصوص.
- اقتراح إنشاء جهاز عام لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فمن خلال استعراض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجد أن جميع التجارب التي تم الإطلاع عليها وهي الهند واليابان وإيطاليا على سبيل المثال قد قامت بإنشاء جهة أو جهاز مختص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الوقت الذي يعاني فيه قطاع المشروعات الصغيرة في مصر من التخبط وعدم التنسيق بين الجهود المبذولة لتنمية المشروعات الصغيرة من جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية، ولذلك فإنه من الأهمية بمكان دعم هذا القطاع الحيوي في مصر من خلال إنشاء جهاز عام لتنمية المشروعات الصغيرة بحيث ينبثق من هذا الجهاز عدداً من اللجان الفرعية تكون مسئولة عن متابعة التمويل والتسويق والدعم الفني وأن يتمتع هذا الجهاز باستقلالية تامة.
- إعادة النظر في بعض التشريعات الحاكمة لإنشاء وتشغيل المشروعات الصغيرة بشكل يؤدي إلى اختصار الإجراءات المطلوبة ومن ذلك الاكتفاء بجهة واحدة للتراخيص إذا كان النشاط يخضع في ترخيصه لأكثر من قانون مثل الاكتفاء بالتراخيص الصادرة من الجهات المختصة والمنصوص عليها في القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها بالنسبة للأنشطة الخاضعة لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار دون الحاجة إلى الحصول على ترخيص بتأسيس الشركة من الهيئة

العامة للاستثمار منعاً للتكرار وطول الإجراءات التي نصت عليها اللائحة التنفيذية لذلك القانون.

- تعديل السياسات الضريبية حيث نجد أن السياسة الضريبية تتصف بالتحيز لبعض المشروعات الصغيرة دون الأخرى، حيث تعفي مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروعات الأسر المنتجة من الضرائب، في حين لا تعفي باقي المشروعات الصغيرة التي يتم تمويلها من جهات تمويل أخرى كمشروعات صندوق التنمية المحلية التي تقام بالقرى، والتي يدرج معظمها ضمن المشروعات متناهية الصغر (والتي تمول بقروض تقل عن 5000 جنيه/ مشروع) وتمول بتكلفة إقراض تزيد عن مثيلتها الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية، فضلا عن المشاركة الذاتية لأصحاب تلك المشروعات في تمويلها. كما ينبغي إعفاء المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية من الضرائب والرسوم التالية:

أ- أرباح المشروعات الصغيرة الممولة كلياً أو جزئياً من الصندوق الاجتماعي للتنمية وذلك لمدة عشر سنوات بدلا من خمس سنوات ابتداء من تاريخ مزاولتها الفعلية للنشاط.

ب- أرباح التوسعات في المشروعات الصغيرة القائمة والتي تم تمويلها عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية كليا أو جزئياُ لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء تشغيل الإنتاج بعد عمليات التوسع.

ج- رسم الدمغة ورسوم التوثيق والتشهير لعقود التأسيس، وكذلك العقود الأخرى المرتبطة بالمشروع الصغير حتى تمام تنفيذه.

د- إعفاء المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية أو التوسعات التي يمولها من مشروعات صغيرة قائمة، من الرسوم الجمركية لما قد تحتاجه المشروعات من استيراد المعدات أو الآلات أو الأجهزة.

- وضع إستراتيجية ورؤية قومية لتعظيم دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد القومي.
- تشجيع إقامة المجمعات الصناعية حيث أن هذه المجمعات تقوم بتجميع المشروعات والصناعات الصغيرة حتى يسهل تحقيق التكامل فيما بينها والمشروعات الخدمية الأخرى من جهة والاستفادة من وفورات التجمع الناجم عن وجود مختلف المقومات الرئيسية للإنتاج الصناعي في منطقة واحدة بما في ذلك المرافق الأساسية والخدمات الفنية والتجارية والتسويقية وتسهيلات التدريب والتأهيل من جهة أخرى، فضلا عن كونها تعمل على تجنب الكثير من المشاكل التي يمكن أن تواجهها المشروعات والصناعات الصغيرة إذا عملت بصورة منفردة.
- إعداد خريطة استثمارية للصناعات المختلفة التي توضح كمية ونوعية وحجم الصناعات الصغيرة ودرجة انتشارها وحجم الطلب عليها وخاصة الصناعات المتوسطة والكبيرة منها والمتطلبات اللازمة لإقامة صناعات تكاملية متطورة.

- إقامة ونشر الصناعات التكاملية بريف وقرى محافظة أسيوط، وضرورة الاهتمام بتطوير تلك الصناعات وتنمية القائمين عليها من خلال توفير آليات العمل القادرة على ذلك بالمناطق الريفية وذلك على غرار مثيلتها التي يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية وغيره من الجهات المعنية بالصناعات الصغيرة بإقامتها في المناطق الحضرية والصناعية الجديدة.
- تشجيع إقامة المجمعات التسويقية Shopping Malls بالمدن والمناطق القريبة من مواقع الصناعات الصغيرة بالمناطق الريفية مما يساعد على تسويق منتجاتها.
- نشر الحضانات الصناعية Industrial Incubations وذلك بهدف إكساب أصحاب المشروعات والصناعات الصغيرة الخبرات والمهارات الفنية والتنظيمية والإدارية التي تمكن من إقامة مشروعات وصناعات متطورة وخاصة تلك تعتمد على تغذية الصناعات الكبرى، وتعتمد تلك الحضانات على احتضان المشروعات والصناعات الصغيرة بين 3-5 سنوات مع توفير المناخ والإمكانيات والمقومات اللازمة لممارسة نشاطها، وذلك في ضوء رعاية مادية وفنية وتنظيمية من جانب مجموعة من الخبراء المتخصصين في شتى المجالات وفضلات عن ذلك فإن تلك الحضانات تعمل على توفير البعد المكاني للمشروعات التي تحتضنها، ويمكن اعتبارها نواة لإقامة المجمعات الصناعية المتطورة بالقرى.
- إعداد خريطة معلوماتية عن القرى والأحياء المختلفة بمراكز ومدن المحافظة والتي توضح الامكانات الطبيعية والمادية البشرية الراهنة والمستقبلية والخبرات والمزايا النسبية والتنافسية التي تتمتع بها كل منها.
- تشجيع إقام شركات التسويق المتخصصة التي تهتم بالترويج والتسويق لمنتجات صناعات معينة أو عدة صناعات من خلال قدرتها على القيام بأبحاث السوق واستكشاف الفرص التسويقية المتاحة محلياً وخارجياً، والاشتراك في المعارض المحلية والخارجية، وتوفير خدمات التوزيع وتعبئة وتداول ونقل المنتجات وتوفير خدمات التصدير، كما يمكن لتلك الشركات أيضا القيام بتوفير وبيع الخامات ومستلزمات الإنتاج والعدد والآلات العالية الجودة وبأنسب الأسعار إلى أصحاب المصانع والمشروعات الصغيرة، كما يمكنها كذلك توفير معلومات عن الأسلوب الفني ومواصفات السلع المطلوبة بالأسواق الخارجية.
- إنشاء وتحديث قاعدة بيانات عن المشروعات الصغيرة، فعلى الرغم من وجود عدد من أنشطة جمع البيانات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة فإنه يلاحظ أن فرص الوصول إلى مجموعة هذه البيانات تكاد تكون محدودة سواء تلك التي يقوم بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أو التي يقوم بها الصندوق الاجتماعي للتنمية، أو حتى التي تشتمل عليها أنظمة التسجيل مثل التأمينات الاجتماعية والسجل التجاري وغيرها من الجهات ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة.

- ضرورة دارسة التجارب الدولية وأفضل الممارسات في مجال المشروعات الصغيرة للتعرف على إمكانية تطبيقها في مصر، ومن ثم إصدار تشريعات جديدة لتقديم الخدمات والمساعدات الفنية وبناء القدرات.

- تشجيع المشروعات الصغيرة غير الرسمية للدخول إلى القطاع غير الرسمي، فمما لاشك فيه أن القطاع الغير رسمي يشكل عائقاً خطيراً على تنمية قطاع المشروعات الصغيرة الرسمي ويحرم الاقتصاد من الاستفادة القصوى منها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وعلى الرغم من عدم وجود تعريف محدد للقطاع غير الرسمي إلا أنه يقصد به هنا هي تلك الفئة من الصناع أو التجار التي تعمل في الخفاء وهدفهم الأول هو الحصول على الربح السريع دون الالتزام بأي أعباء مالية سواء تأمينية أو ضريبية، ويتصف القطاع غير الرسمي بعدد من السمات لعل أهمها: (١)

1- غياب تسجيل المنشآت في السجلات الرسمية للدولة بمختلف أنواعها.

2- تتصف المنشآت في القطاع غير الرسمي بصغر حجم التشغيل فيها.

3- تتصف المنشآت في القطاع غير الرسمي بمحدودية رأس المال المستثمر.

- نشر استخدام التجارة الإلكترونية لمنتجات المشروعات الصغيرة وذلك من خلال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) حيث يمكن الإعلان والتسويق عن منتجات المشروعات الصغيرة بالريف من خلالها، و يتطلب ذلك العمل على توفير الإمكانيات والأجهزة التي تساعد على ذلك مع عمل برامج تدريبية لأصحاب المشروعات الصغيرة لإكسابهم المهارات اللازمة للتعامل مع هذا النظام. وفي هذا الإطار يمكن الاستعانة بنقطة التجارة الدولية بمحافظة أسيوط للترويج للمنتجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة الموجهة للتصدير حيث تقوم النقطة التابعة لوزارة التجارة والصناعة بهذه الخدمات مجاناً. كما يمكن الاستعانة بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة أسيوط كهيئة استشارية لتدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على الإعلان عن الترويج لبيع منتجاتهم على أن تقوم محافظة أسيوط بدور الممول لمشروع التجارة الإلكترونية.

- تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات من حيث كيفية توفير المستلزمات الإنتاجية وإدارة العملية الإنتاجية والتسويقية وكيفية التعامل مع البنوك

---

(١) راجع: أ- سعاد كامل رزق: تعريف القطاع غير المنظم في مصر من مدخل المنشآت، مجلة مصر المعاصرة، العدد 472/471، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، يوليو / أكتوبر 2003، ص ص 155-194.
ب- شحاتة سليمان المليجي: القطاع غير المنظم ودوره في التنمية، كتاب العمل، العدد 555، القاهرة، أكتوبر 2005.

والمؤسسات الحكومية، ويمكن الاستعانة في ذلك بقسم إدارة الأعمال بكلية التجارة جامعة أسيوط كهيئة استشارية للقيام بعمليات تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة بالمحافظة.

- إنشاء بورصات خاصة بالمشروعات الصغيرة، فقد ترغب الجهات التي توفر رأس المال من خلال المشاركة في الملكية تصفية استثماراتها كي تعيد استثماراتها في مجموعة جديدة من المنشآت الصغيرة القابلة للنمو، وفي هذه المرحلة يحتمل أن تصبح المنشآت الصغيرة السابقة شركات عامة ناضجة عن طريق التخلي عن وضعها كملكية خاصة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال طرح أسهمها في البورصة أو من خلال الطرح المبدئي للأسهم على الجمهور. وقد قامت عديد من الدول مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا بإنشاء بورصات خاصة للمشروعات الصغيرة تلافياً للمعوقات التي قد تثنى المنشآت الصغيرة عن القيد في سوق الأوراق المالية.

المراجع والمصادر

أولا: المراجع العربية :

1- أحمد حلمي عبداللطيف: الصناعات الصغيرة وأثرها على مشكلة البطالة في مصر، (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، القاهرة، 1994.

2- إيمان مرعي: المشروعات الصغيرة والتنمية، التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة 2005.

3- جابر عوض سيد وآخرون: الصناعات الصغيرة، المعهد العال للخدمة الاجتماعية، أسوان، د. ت.

4- حسام الدين جاد الرب: البيئة المصرية، دراسة في جغرافية المكان وجهود الإنسان، دار روافد للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة 2011.

5- ----------: الصناعات التحويلية في محافظة أسيوط، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، العدد 15، جامعة المنوفية، مدينة السادات، مارس 2007.

6- ----------: تقييم التجربة المصرية في إقامة حاضنات الأعمال والمشروعات، التجمع الخامس لمؤتمرات آفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الوطن العربي، المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا بالاشتراك مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي بالمغرب، فاس 25-30 أكتوبر 2008.

7- ----------: جغرافية التعدين والصناعة، مكتبة ومطبعة الغد، القاهرة، 2012.

8- حسام مندور: نحو سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة سلسلة مذكرات خارجية ، مذكرة خارجية رقم 1604، معهد التخطيط القومي، القاهرة، سبتمبر 2000.

9- حسان خضر: تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2000.

10- حسين عبدالمطلب الأسرج: المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر، وزارة التجارة والصناعة في مصر، القاهرة، 2007.

11- حمدي الحناوي: تنظيم المشروعات الصغيرة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006.

12- رشيد بداوي: أي دور للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منتدى الشباب القروي، الرباط 2010.

13- سعاد كامل رزق : تعريف القطاع غير المنظم في مصر من مدخل المنشآت ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 472/471، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة يوليو/أكتوبر 2003.

14- سماح مصطفى عبدالغني: تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، وزارة المالية، القاهرة، 2007.

15- سمير زهير الصوص: بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزارة الاقتصاد الوطني، السلطة الفلسطينية، قلقيلية 2010.

16- سمير عبدالحميد عريقات: المشروعات الصغيرة في إطار التنمية الشاملة، سلسلة مذكرات خارجية، مذكرة خارجية رقم 1622، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مارس 2007.

17- السيد الحسيني: التصنيع والتحول الاجتماعي في العالم العربي، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1982.

18- سيد كاسب، جمال كمال الدين : المشروعات الصغيرة، الفرص والتحديدات، مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2007.

19- شحاته سليمان المليجي : القطاع غير المنظم ودوره في التنمية ، كتاب العمل ، العدد 555، القاهرة أكتوبر 2005

20- عبدالحميد مصطفى أبو ناعم: إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة 2002.

21- عبدالرازق خليل، عادل نقموش: دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر 2006.

22- عبدالمطلب عبدالحميد: اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية 2009.

23- عبدالمنعم شوقي: دليل مدينة أسيوط، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة 1964.

24- عثمان فيض الله : مدينة أسيوط بحث في بيئتها بين الماضي والحاضر ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة 2012 .

25- علماء الحملة الفرنسية: وصف مصر، ترجمة زهير الشايب، المجلد الرابع، مكتبة الخانجي، القاهرة 1978.

26- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض: دراسة المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود، منتدى الرياض الاقتصادي (نحو تنمية اقتصادية مستدامة)، الرياض، شعبان 1424هـ/أكتوبر 2003.

27- فريد راغب النجار: إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999/1998.

28- ----------: الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، الدار الجامعية، الإسكندرية 2007/2006.

29- ماهر المحروق، إيهاب مقابلة: المشروعات الصغيرة، أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة، عمان، مايو 2006

30- محمد علي أحمد: المشكلات الإدارية للصناعات الصغيرة في محافظة سوهاج، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة بسوهاج، جامعة أسيوط 1991.

31- المعهد العربي للتخطيط: تنمية المشروعات الصغيرة، دورية جسر التنمية، العدد التاسع، السنة الأولى، الكويت، سبتمبر 2002.

32- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين: الملتقى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في ظل المتغيرات المالية، القاهرة، 1998.

33- منظمة العمل العربية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة 35، شرك الشيخ 23 فبراير، 1 مارس 2008.

34- ميساء حبيب سلمان: الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية، دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كوبنهاجن 2009.

35- نوال قاسم: تطور الصناعة المصرية من عهد محمد علي حتى عهد عبدالناصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1987.

36- هاله محمد لبيب: إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004.

37- هشام حنضل عبدالباقي، هالة مصطفى محمود: تفعيل دور الصناعات الصغيرة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر تحت عنوان " تحديث الصناعة العربية في ضوء المتغيرات الدولية" ، كلية التجارية، جامعة المنصورة، القاهرة، 22-24 أبريل 2003.

38- هشام مخلوف وآخرون: الملامح الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية وتحديد الإجراءات المطلوبة لتنفيذ الاتجاهات السكانية لمحافظة أسيوط، القاهرة، 2008.

39- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، نقطة التجارة الدولية نشرة نقطة التجارة الدولية، دراسة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، العدد السادس، القاهرة، أكتوبر 2001.

40- وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية: تجربة مشروع الأسر المنتجة، القاهرة 1995.
41- وزارة التنمية المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية: صندوق التنمية المحلية، القاهرة، 2010.

ثانيا : المصادر العربية :

1- بنك الإسكندرية: التمويل المصرفي للتنمية الصناعية في مصر مع التركيز على الصناعات الصغيرة، النشرة الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون، القاهرة 1990.
2- البنك الأهلي المصري: المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم 141 لسنة 2004، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، 2005.
3- بنك التنمية الصناعية والعمال المصري: المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارقة أمل للاقتصاد المصري، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، القاهرة، 2010.
4- بنك مصر: تمويل الصناعات الصغيرة، النشرة الاقتصادية، السنة 33، العدد الثاني، القاهرة 1989.
5- الجريدة الرسمية : العدد 24 ، تابع (أ) ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، 10 يونيه 2004
6- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، القاهرة، 2002.
7- ----------: الكتاب الإحصائي السنوي 2012، القاهرة، سبتمبر ، 2012.
8- ----------: المؤسسات غير المصرفية والحكومية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، مرجع رقم (124-14606-2010)، القاهرة، نوفمبر 2010.
9- ---------- : النتائج النهائية لتعداد المنشآت لسنة 2006، محافظة أسيوط، القاهرة يونيه 2009.
10- ----------: النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت (محافظة أسيوط)، القاهرة، يونيه 2008.
11- ----------، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لمحافظات الجمهورية، القاهرة، يونيه، 2009.
12- رئاسة مجلس الوزراء، الأمانة العامة للصندوق الاجتماعي للتنمية: الصندوق الاجتماعي للتنمية، المهمة والأهداف، القاهرة 1996.
13- الصندوق الاجتماعي للتنمية، المكتب الإقليمي فرع أسيوط: تقارير المستفيدين، بيانات غير منشورة، أسيوط، 2003-2013.

14- ----------: تقارير المستفيدين، بيانات غير منشورة، مارس 2013.

15- الصندوق الاجتماعي للتنمية، المكتب الفني، القاهرة، 2009.

16- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض: المنشآت الصغيرة، محركات أساسية لنمو اقتصادي منشور، منتدى الرياض الاقتصادي، الرياض، أكتوبر 2003.

17- مجلس الشورى: الصناعات الصغيرة، سلسلة تقارير مجلس الشورى، التقرير رقم 10، القاهرة، 1992.

18- ----------: خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، التقرير المبدئي للجنة الإنتاج الصناعي والطاقة، (دور الانعقاد العادي الثالث والعشرون، القاهرة 2003.

19- المجلس القومي للمرأة : توثيق وتنمية فن التليّ ، القاهرة 2004 .

20- محافظة أسيوط: أسيوط على طريقة التنمية (1999-2005)، المواطن- الهدف- الوسيلة ، إدارة العلاقات العامة بالمحافظة بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمحافظة، أسيوط 2006.

21- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء: المشروعات الصغيرة في مصر، المشاكل ومقترحات الحلول، القاهرة 2002.

22- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة أسيوط: تحسين الدخول وضمانات المعاشات للفئات الأولى بالرعاية، بيانات غير منشورة، أسيوط ديسمبر 2012.

23- ----------: أسيوط في بداية القرن الحادي والعشرين، أسيوط، أبريل، 2001، ص ص 132-133.

24- ----------: أسيوط في عام 2000، أسيوط، أبريل 2000.

25- ----------: نشرة المعلومات، العدد 242، أسيوط فبراير 2011، ص ص 26-30.

26- ----------: نشرة المعلومات، العدد 254، أسيوط فبراير 2012.

27- ----------: بيانات غير منشورة، أسيوط يناير 2012.

28- ----------: بيانات غير منشورة، أسيوط 2012.

29- مصلحة الإحصاء والتعداد: إقليم مصر، الإحصاء السنوي العام (1957 – 1958)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة 1960.

30- منظمة العمل العربية: المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل، مؤتمر العمل العربي، الدورة 28، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، القاهرة، 15-22 مايو 2011.

31- وزارة التنمية المحلية، جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي: توثيق تجربة جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي مع المشروعات الصغيرة، القاهرة 2002.

ثالثا : المراجع الأجنبية :

١- Bansal, S, K., Financial problem of small scale industries, Anmol publications, New Delhi ١٩٩١.

٢- Harpe, M., "small Business in the third world, John Wiely and Sons, Sussex ١٩٩١.٢٠٠٤.

٣- I.L.O, A fair Globalization , Creating Opportunities for all, Geneva ٢٠٠٤.

٤- Meghana, A, & Beck, T. and Demirgue-Kunt, A., small and Medium Enterprises Across the Global: a new database, world Bank policy Research, Working paper ٣١٢٧, New York ٢٠٠٣

٥- Neck, P, "Role and importance of small enterprises development, management development, No-١٤, ILO, Geneva ١٩٧٩. -Staley, E & Morse, R., Modern small industry for developing countries , Stanford Research Industry, MC Graw Hill Book company, Stanford ١٩٦٥.

٦- Weiss, J., Industry in Developing countries, second edition, Rutledge, London, ١٩٩٨.

٧- World Bank, Ease of doing business, Washington ٢٠٠٩.

٨- World Bank, World Development indicators, Washington ٢٠٠٩.

رابعا : مواقع شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) :

برجاء ترتيب أبجدى

.

١ www.kenanaonline.eg.org

http://www.dataworldbank-org/indicatorlic.businеasxg.

http://www.sfdegypt.org

www. Tpegypt.gov.eg/Arabic/TPactivities. Aspx?

جامعة أسيوط

كلية الآداب

قسم الجغرافيا

ملحق رقم (1)

استمارة استبيان

ملحوظة : بيانات هذه الاستمارة سرية للغاية وخاصة بأغراض البحث العلمي فقط

يقوم الباحث بدراسة ميدانية حول " **المشاريع الصغيرة فى محافظة أسيوط ودورها فى التنمية الاقتصادية - دراسة جغرافية** " وقد اعدت هذه الاستمارة خصيصا لهذا الغرض ، لذا أرجو تعبئة هذه الاستمارة بكل دقة وعناية بوضع علامة واحدة أمام الإجابة التي تعبر عن وجهة نظركم لما يعود بالفائدة على تطوير وتنمية المشاريع الصغيرة فى محافظة أسيوط .

أولا : بيانات شخصية :

1- الجنس ( ) ذكر ( ) أنثى

2- العمر ( ) 22 سنة فأقل ( ) 23- 30

( ) 31- 35 ( ) 36- 40

( ) أكثر من 50 سنة

3- المؤهل الدراسى ( ) أمي ( ) يقرأ ويكتب

( ) دبلوم متوسط ( ) ثانوية عامة

( ) مؤهل عالى ( ) ماجستير

( ) دكتوراه

ثانيا : بيانات خاصة بالمشروع :

1- اسم المشروع : .....

2- الاسم التجاري للمشروع : .....

3- القسم / الحي / الشارع / القرية / المركز التابع له المشروع :.....

4- إجمالي مساحة المشروع : .....

5- النشاط الذى يمارسه القائمون على المشروع ( ) تجارى ( ) صناعى

( ) خدمى ( ) زراعى ( ) غير ذلك

6- تاريخ الإنشاء وبدء الإنتاج .....

7- صفة الملكية للمشروع ( ) ملكية فردية ( ) ملكية أسرية ( ) ملكية شركة

8- صفة العامل فى المشروع ( ) مدير ( ) مالك ومدير ( ) موظف

9- عدد العاملين فى المشروع : ( ) أقل من عمال ( ) 5- 9 عمال( ) 10- 19عامل

( ) 20-39 عامل ( ) 40- أقل من 50 عامل

١٠- عمر المشروع ( ) أقل من 3 سنوات ( ) 4-7 ( ) 8- 10
( ) 11-14 ( ) أكثر من 15 سنة

11- نوعية التمويل للمشروع ( ) شخصى ( ) عائلى ( ) مصرفى
( ) مؤسسات ( ) أخرى

12- حجم رأس المال للمشروع ( ) أقل من 20000 جنيه مصري
( ) 20000- أقل من 35000 جنيه
( ) 35000- أقل من 50000 جنيه
( ) أكثر من 50000 جنيه

13- عدد سنوات الخبرة للقائمين على المشروع ( ) 3 سنوات فأقل ( ) 5- 9
( ) 10- 15 ( ) أكثر من 15 سنة

14 -عدد الدورات التدريبية التى تلقاها أصحاب المشروع ( ) دورة ( ) دورتان
( ) ثلاث دورات ( ) أربع دورات ( ) خمس دورات فأكثر

15- المشكلات التي تواجه المشروع :

16 - بيانات يريد صاحب المشروع إضافتها :

- .....
.....
- .....
.....
- .....